المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ



مجلس المستشارين
Chambre des conseillers
ⴰⵙⵏⵜⴰ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

مخرجات و وثائق المنتديات والملتقيات المنظمة من طرف مجلس المستشارين (2018 - 2016)

- العدالة الاجتماعية.
- الجهوية المتقدمة.
- العدالة المناخية.
- أهداف التنمية المستدامة.
- حقوق الإنسان والأعمال التجارية.
- السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء.

مجلس المستشارين، أكتوبر 2018



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده



صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن

«لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء ، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، يوم الجمعة 09 أكتوبر 2015.

تقديم الأستاذ عبد الحكيم بن شماش

رئيس مجلس المستشارين



تقديم الأستاذ عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

قناعة منا بالمكانة الدستورية المتميزة التي يحتلها مجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية، بصفة خاصة، وفي البناء المؤسساتي الوطني، بصفة عامة، وإدراكا منا بالأدوار والوظائف التي يتعين عليه القيام بها، لم ندخر جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجح لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها «الفضاء الطبيعي» للنقاش العمومي البناء، ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية. كما ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حيث أكد جلالة الملك، حفظه الله وأيده، أن الدستور قد أعطى: « لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية. »

وانسجاما مع هذه الرؤية المتقاسمة التي تبلورت في شكل استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة 2016-2018[1]، والتي وضعت هدف «جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي» من بين أهدافها، وذلك وعياً بأهمية الانفتاح على انشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنات (البرلمان الذي يدير ظهره للمجتمع وقضاياه هو برلمان غير جدير بهذا الاسم).

لذلك عملنا، منذ تقلدنا لمسؤولية رئاسة المجلس، على إطلاق مجموعة متكاملة ومترابطة من الأوراش والمبادرات في شكل منتديات وملتقيات وندوات فكرية، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بطبيعة تركيبته وكذا بمهامه واختصاصاته. وذلك قصد التشاور وتبادل وجهات النظر وتطوير الفكر في العديد من الأوراش الاستراتيجية الكبرى المترابطة والمتكاملة والمتقاطعة فيما بينها. وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف من بين ما تهدف إليه نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي.

1 انظر استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة **2016-2018** ضمن ملاحق الكتاب.

I. وفي هذا الإطار، وتفاعلا مع المرجعية الأممية التي كرست يوم 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية[2]، عملنا على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم منتدى سنوي برلماني دولي للعدالة الاجتماعية ، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، بغية تكريسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري. وتحدونا في ذلك الرغبة في أن تكون للمجلس مساهمة إيجابية في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته.

ويكاد يكون مجلس المستشارين تجربة متفردة على صعيد برلمانات العالم، إذ ليس هناك برلمان يخلد بشكل سنوي هذه المناسبة الأممية بمنطق احتضان نقاش عمومي تعددي حول موضوع العدالة الاجتماعية، لارتباطها الوثيق بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبالخصوص أن دستور بلادنا يتضمن مبادئ والتزامات إيجابية «**Obligations positives**» وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية، بدءا من تصدير الدستور إلى القواعد الأفقية الضامنة للعدالة الاجتماعية وكذا الآليات ذات الطبيعة المعيارية التي تساعد على برمجة وإعداد السياسات العمومية. وينبغي التذكير هنا بالطبيعة المعيارية الواضحة، للالتزامات الدستورية الإيجابية المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية، تحقيقا للطابع الإدماجي للعدالة الاجتماعية، مما يجعل من الإطار الدستوري الوطني متلاءم تمام التلاؤم مع التزامات المغرب الاتفاقية ومتطلباتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

II. وبالموازاة مع ذلك، يعتبر من طموحات المجلس الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات»، تنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطاءه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. وذلك في إطار:

- تفعيل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنير لنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها؛

- العمل بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

- التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاصلاحات الديمقراطية. وفي إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

---

[2] أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستون، بتاريخ **26** نوفمبر **2016**، يوم **20** فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية.

وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، نصره الله، لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية؛

جعلنا من موضوع الجهوية المتقدمة ثاني الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في موقع الصدارة في أجندة عمله وأنشطته[3]، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وفي هذا الإطار تم توطيد أسس الملتقى البرلماني للجهات الذي يعد بمثابة إطار مؤسساتي للتنسيق، بين مختلف الفاعلين، من أجل تفعيل هذا الورش الدولاتي الهام. ونتطلع من خلاله إلى جعل المجلس رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة ومجلسا حاضنا للتنسيق المؤسساتي وللتفكير الجماعي في سبل ومقومات نجاح هذا الورش الإصلاحي الهيكل، من خلال الاشتغال على فكرة «برلمان الجهات» بمنطق ملتقيات سنوية لتمكين المجلس من بناء تجربة متفردة على الصعيد العالمي إذ لا توجد، في حدود علمنا، تجربة مماثلة.

III. وضمن منطق الترابط المنهجي بين تفكير وعمل مجلس المستشارين على أوراش العدالة الاجتماعية وأدوار الجماعات الترابية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، وعمل المجلس على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس»، من جهة أخرى.

ونظرا للعلاقة العضوية البنيوية بين التغيرات المناخية والتمتع بالحقوق الأساسية، واعتبار العدالة المناخية مدخلا أساسيا لتحقيق كافة أسس العدالة الاجتماعية بما فيها التمتع بالحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومن أجل تقوية تحمل بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الوطنية والترابية للجهات؛

عملنا بالموازاة مع الورشين السابقين، (العدالة الاجتماعية والجهوية المتقدمة)، على تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية الأخرى، المتداخلة والمتقاطعة معهما، بغرض التداول والتناظر بشأن القضايا الوثيقة الصلة بمهام مجلس المستشارين أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، من قبيل:

1- الندوة البرلمانية حول» أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، وذلك من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي تعتبر ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهدافها.

وجدير بالذكر أن مجلس المستشارين، بتعدد مكوناته الترابية والنقابية والمهنية، يتميز بموقع يمكنه من تحمل خاص، في حدود أدواره الدستورية، لقضايا أساسية في مسار أجرأة خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني كالتقائية السياسات

[3] وذلك تفعيلا للهدف الرابع ضمن استراتيجية عمل مجلس المستشارين الرامي إلى جعله «رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة».

الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو الترابية، وكذا الاستخدام المتكامل لآليات الدعم العمومية المبنية على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر، ولآليات جبائية ملائمة لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية أو من أجل الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية. ويعتبر إيجاد أجوبة على هذه القضايا من خلال السياسات العمومية أمرا حيويا لأجرأة بعض أهداف الخطة.

2- الندوة البرلمانية الدولية، غير المسبوقة والأولى من نوعها على صعيد البرلمانات الوطنية عبر العالم، حول «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس» حول التغيرات المناخية»، والتي تمثل أولى الخطوات الرسمية في مسار أجرأة خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية[4]، وبالخصوص ما يهم على التوالي: ملاءمة التشريع الوطني مع أهداف «اتفاق باريس» في مجالات التقليص والتكيف، و تقوية إطار مراقبة العمل الحكومي في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس و تحسين التناسق و التكامل بين الإطار التشريعي الوطني في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية وباقي الأهداف الاجتماعية كتخفيض نسب الفقرة و الحد من مخاطر الكوارث وتحسين الولوج للطاقة والمساواة بين الجنسين وحماية الأنظمة الإيكولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين قد أوجد بيئة برنامجية لإعمال هذه الخطة بالنظر إلى أن خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين تتضمن إجراءات تشكل في ذاتها رافعات لإعمال خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي ومن ذلك الإجراءات المتعلقة بدراسة المشاريع من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وكذا وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية في تكامل مع عمل مجلس النواب في هذا الصدد.

3- المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول » حقوق الأنسان والأعمال التجارية «، وذلك في إطار الرؤية الاستباقية للمجلس بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو التعريف بالقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية، من جهة، وتكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان والعمل على احترامها على نطاق عام وواسع، من جهة ثانية.

---

[4] يتعلق الأمر بخطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية المعنونة : « تكثيف عمل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في المجال المناخي»، و التي اعتمدها المجلس المديري للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته **198** المنعقدة بلوساكا بتاريخ **23** مارس **2016**، وخاصة نتائجه المنتظرة ومجالات العمل **1**، **3**، و **4** الخاصة بالبرلمانات الوطنية.

4- اليوم الدراسي حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان : «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة».

ويجب التأكيد، بالمناسبة، على أن التقاء كل هذه الأجندات لا يشكل فقط تجربة فريدة في العمل البرلماني المقارن، وإنما يمثل أيضا أساسا منهجيا سليما لتحقيق جميع الأهداف المترابطة وغير القابلة للتجزيء والمتوخاة من هذه المسارات جميعها، نظرا للتقاطعات بين مختلف هذه الأوراش الأربع الكبرى.

ولا بد، في سياق هذا التقديم، من توضيح أن المنطق المعتمد في الاشتغال على هذه الأوراش الكبرى ينبني على منهج نسقي في التفكير والعمل تعكسه، من جهة، مدخلات **Inputs** ، تمثلت في استقبال واحتضان الأسئلة والتطلعات المجالية والمجتمعية وإخضاعها للنقاش المؤسساتي التعددي. ومن جهة ثانية، مخرجات **Outputs** تبلورت في شكل وثائق وأرضيات عمل واقتراحات وتوصيات من أجل دعم العمل البرلماني واستثمارها عبر مختلف القنوات المتاحة، سواء تعلق الأمر بالتشريع (مقترحات القوانين)، أو الرقابة على العمل الحكومي أو من خلال تقييم السياسات العمومية أو الدبلوماسية البرلمانية، وذلك من أجل استيعاب الوظائف الدستورية الجديدة للمجلس، لأن الاشتغال على كل هذه الأوراش الأفقية والممتدة محكوم بفلسفة إعطاء مقروئية أوضح لنظام الثنائية البرلمانية وتحديد أوضح «لهوية» مجلس المستشارين بالشكل الذي نطمح ونصبو إليه.

وتثمينا لكل هذه المجهودات، وترصيدا للمكتسبات التي حققها مجلسنا في مجال إثراء الفكر والحوار بشأن كل هذه القضايا وأوراش التفكير والفعاليات الحوارية التشاركية التي تم إطلاقها، وتنفيذا لأحد الأهداف المركزية في خطة عمل الاستراتيجية للمجلس، نضع بين يدي العموم أهم وثائق ومخرجات هذه الفعاليات في شكل كتاب رغبة، منا في توثيق المجهودات العلمية والفكرية لمجلس المستشارين وتسهيل الولوج إليها؛

- أولا، لتذكير مكونات المجلس بضرورة استثمار مخرجات هذه الأوراش ضمن أعمال المجلس في مختلف مجالات اختصاصه سوء في مجال التشريع أو الرقابة أو من خلال تقييم السياسات العمومية؛
- ثانيا، لغاية تقاسم رصيد العمل مع المؤسسات والباحثين والمهتمين بالشأن البرلماني ودعوتهم إلى إخضاع التجربة للمواكبة النقدية البناءة؛

- وثالثا، تعميما للفائدة وحفاظا على الذاكرة المؤسساتية.

وأخيرا لا يجب إغفال ما تم القيام به من أجل مواكبة مختلف هذه الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة وورش البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، وتعبئة العديد من الشركات الدولية[5].

رئيس مجلس المستشارين

ذ. عبد الحكيم بن شماش

[5] نخص بالذكر: من جهة، اتفاقية التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومذكرة التفاهم مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بخصوص ورش الجهوية المتقدمة. ومن جهة ثانية، تمت تعبئة العديد من الشراكات الدولية، بخصوص الورشين معا، من قبيل: مذكرة تعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وعقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور الألمانية.

مقدمـــة

مقدمة :

عمل مجلس المستشارين، انسجاما مع المكانة الدستورية التي يحتلها في البناء المؤسساتي المغربي وتفعيلا للاختصاصات الممنوحة له، على وضع خارطة طريقه الاستراتيجية والتي حدد فيها مجموعة من الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، ومن بينها الهدف الثالث المتمثل في «جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي»، والهدف الرابع المتمثل في «جعله رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة»، وتفعيلا لهذه الأهداف تم تنظيم العديد من المنتديات والملتقيات والندوات والأيام الدراسية التي لايزال الاشتغال على عدد منها مطلوبا وممتدا في الزمان بحكم طبيعتها وأهميتها، والتي نخصص هذا الكتاب لنشر أهم وثائقها ومخرجاتها ووضعها رهن إشارة العموم، تحقيقا لهدف مركزي يتمثل في توثيق المجهودات العلمية والفكرية لمجلس المستشارين وتسهيل الولوج إليها، وترصيدا للمكتسبات التي حققها في مجال إثراء الفكر والحوار بشأن القضايا وأوراش التفكير والفعاليات الحوارية التشاركية بشأن القضايا المهيكلة التي تم إطلاقها.

ويأتي في مقدمة هذه الفعاليات المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في نسختيه الأولى (2016) والثانية (2017) والثالثة (2018)، والذي يندرج في إطار إحياء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي أقرته الجمعية العامة بتاريخ 26 نوفمبر 2007 ويحتفل به في 20 فبراير من كل سنة. ويسعى المجلس من خلال تنظيمه إلى التفاعل مع ديناميات المجتمع المغربي ومع أسئلة وتطلعات المواطنات والمواطنين المغاربة، وكذا التفاعل الايجابي والبناء مع أجندات الهيئات الأممية التي نحن جزء منها، والوفاء بالتزامات بلادنا الدولية، و هو أيضا مساهمة منه في تقديم إجابات على العديد من الأسئلة المطروحة بشأن التضامن بكل أبعاده، وتعميق للتفكير في بناء مقومات النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

وقد أثمرت دورات هذا المنتدى، والتي عرفتا مشاركة العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات البرلمانية والحكومية وغير الحكومية؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والمدنية والأكاديمية والإعلامية، مجموعة من التوصيات والوثائق والمرجعيات البالغة الأهمية، ارتأينا نشرها في هذا الكتاب تعميما للفائدة. بحيث أفضت النسخة الأولى من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية إلى وثيقتين غاية في الأهمية، يتعلق الأمر بكل من الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وإعلان الرباط للعدالة الاجتماعية، الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية، برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021.

في حين كان من أهم ثمار الدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، وثيقة مبادئ توجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، التي تُعد مساهمة لمجلس المستشارين، في تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي، بشأن إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي ومأسسته في أفق مواجهة العديد من التحديات ذات الأولوية.

بينما توجت الدورة الثالثة لهذا المنتدى البرلماني بإطار استرشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية، والذي يعد مساهمة من طرف مجلس المستشارين يهدف من خلالها إلى تعزيز دينامية التفكير الجماعي في مقومات ومرتكزات النموذج التنموي لمغرب الغد، تفاعلا مع الدعوة الملكية السامية الموجهة للحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية ، كل في مجال اختصاصه لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، في «أفق بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة»،

وجدير بالذكر، أنه بناء على التكليف الملكي السامي لمجلس المستشارين الوارد بالرسالة الملكية السامية الثانية، » إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني»، يتم الاشتغال على متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية. وبهذا الخصوص اعتمد مكتب المجلس بعد مناقشات مستفيضة ورقة منهجية تنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية[6].

وفي نفس السياق، وتفعيلا أيضا للهدف الرابع ، ضمن استراتيجية عمل المجلس، الرامي إلى جعله «رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة»، واعتبارا بأن الجهوية المتقدمة ورش إصلاحي هيكلي عميق، يقتضي تفعيله اعتماد مقاربة تقوم على التدرج والتقييم المستمر، ويحتاج إنضاجه وتطويره بشكل خاص إلى تنسيق مؤسساتي فعال بين مختلف الفاعلين، من مجالس جهوية وغرف مهنية ومؤسسات دستورية وقطاعات وزارية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني، وهو التنسيق الذي يتطلع مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا للمجالات الترابية، إلى أن يضطلع فيه بأدوار طلائعية.

وفي هذا الإطار تم تنظيم الملتقى البرلماني للجهات في دورتين، بوصفه إحدى الصيغ العملية لإعمال مقتضيات الفصل 137 من الدستور، وفضاءا للنقاش التعددي المعمق بشأن الفرص والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال السنوات الأولى من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات، كما يشكل أيضا إطارا للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة.

وتبعا لذلك احتضن مجلس المستشارين الدورة التأسيسية ل»الملتقى البرلماني للجهات»، يوم 06 يونيو 2016 ، تحت شعار : « انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل»، ثم الدورة الثانية من الملتقى تحت شعار «نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»، التي نظمت يوم 16 نونبر 2017، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية و ومؤسسة كونراد أدناور الألمانية و مؤسسة «وستمنستر للديموقراطية»، وذلك تفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات،

[6] توجد هذه الورقة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية ضمن ملاحق هذا الكتاب.

الداعية إلى تنظيم الملتقى البرلماني للجهات على نحو منتظم ودوري لاسيما وأن الجهوية المتقدمة تعد من المشاريع الهيكلة التي تعتمد على التراكم والتقييم المستمر. وقد تشرفت الدورة الثانية من هذا الملتقى بتلقي رسالة ملكية سامية تضمنت التوجيهات والفلسفة العميقة لصاحب الجلالة، حفظه الله وأيده، بشأن هذا الورش الإصلاحي الهيكل.

وبالرغم من الصعوبات والعقبات التي تم الاصطدام بها لإشاعة القناعة بضرورة تمكين مجلس المستشارين من الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات» ، وهي صعوبات تعكس معضلة تملك ورش الجهوية المتقدمة لكونه ورشا بنيويا، فقد أعطى جلالة الملك، نصره الله، دفعة قوية لمسعى رئاسة ومكتب المجلس من خلال ما ورد في أول فقرة من الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات بتاريخ 16 نونبر 2017، حين قال جلالته: **« يطيب لنا أن نشيد بمبادرة مجلس المستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، لتنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى، والمخصصة لأحد الإصلاحات الجوهرية والواعدة، التي تم إطلاقها منذ التصويت على دستور 2011 ؛ ويتعلق الأمر بالجهوية المتقدمة. »**

وقد توجت أشغال هذين الملتقيين البرلمانيين، اللذين عرفا مشاركة واسعة لجميع الفاعلين في منظومة التدبير الجهوي(الجهات، الحكومة، المؤسسة التشريعية، المؤسسات العمومية، الهيئات الدستورية، المجتمع المدني، الفاعلين الأكاديميين والخبراء...) بعدة خلاصات وتوصيات ذات أهمية قصوى تتعلق بمسار تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال السنوات الأولى لتنزيل القانون التنظيمي للجهات، والعوائق والحدود التي تعترض مسار تنزيل هذا الورش الاستراتيجي الذي يعتبر «تغييرا عميقا في هياكل الدولة» كما قال صاحب الجلالة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، بتاريخ 13 أكتوبر2017 . وتعتبر الخلاصات والتوصيات الصادرة عن هذين الملتقيين من بين الوثائق التي تم تضمينها أيضا في هذا الكتاب.

وقناعة أيضا من مجلس المستشارين بترابط إعمال مقتضيات اتفاق باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030، وفي نفس سياق الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، وإيمانا من المجلس بأن أي مسار لأجرأة خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مكاسب وتحديات السياسات العمومية الاجتماعية ببلادنا. ولقد حدا تشخيص هذه الفرص والتحديات بمجلس المستشارين إلى أن يؤمن آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية في إطار إعمال ورقة الطريق الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث اتخذ المجلس بهذا الخصوص مجموعة من التدابير[7]، من بينها تنظيم يوم دراسي حول «أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، يوم 19 يناير 2017 ، بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وسمنستر للديمقراطية». ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع

[7] للاطلاع على هذه التدابير التي همت على الخصوص، تقييم أثر مشاريع القوانين العادية والتنظيمية، ووضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية، أنظر دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منشورات مجلس المستشارين، الطبعة الأولى يونيو **2017** ، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك. وفي مقابل ذلك تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار، إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكييفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين، والذي صدر مؤخرا في شكل كتاب موضوع رهن الإشارة تحت عنوان» دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»[8].

وفي سياق متصل، عمل المجلس، يوم 26 يناير 2017، على تنظيم ندوة برلمانية، غير مسبوقة وهي الأولى من نوعها على صعيد البرلمانات الوطنية عبر العالم، حول موضوع **«ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»** بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية **CMA1 / COP22 / CMP12** من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة. وخلصت إلى إعداد **«مشروع المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس»**. والذي عرض على أنظار مجلس النواب قصد إبداء الرأي واعتماده كصيغة نهائية لمساهمة البرلمان المغربي بمجلسيه في المجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ. وكان القصد من عرض هذه الوثيقة على أنظار مجلس النواب ومطالبته بإبداء الرأي بشأنها اعتمادها كمساهمة وطنية من البرلمان المغربي بمجلسيه، والتقدم بها كوثيقة موحدة كنا نطمح إلى تقديمها للاتحاد البرلماني الدولي بغرض إعطائها بعد الوثيقة الأممية.

وفي نهاية 2017 احتضن المجلس، يومي 14 و 15 دجنبر بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية ، **المؤتمر الإقليمي الأول من نوعه لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»**، وذلك في إطار رؤيته الاستباقية بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات

[8] دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منشورات مجلس المستشارين، الطبعة الأولى يونيو **2017**، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، نفس المرجع السابق ذكره.

البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو تكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان، إيمانا بأنها حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وبأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية مسؤولة أيضا عن تعزيزها وكفالتها. وكان من مخرجات أشغال هذا المؤتمر تبني **«إعلان الرباط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية»**، الذي تضمن العديد من التوصيات المهمة الموجهة إلى كل الأطراف المعنية بهذا الموضوع، حكومة وبرلمانا ومؤسسات وطنية ومقاولات ونقابات ومجتمع مدني من أجل بذل كل الجهود الممكنة لكي تصبح القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية معروفة ومحترمة على نطاق عام وواسع.

وفي الأخير ، بتاريخ 12 يوليوز 2018 ، نظم المجلس ، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، وبتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، يوما دراسيا حول **«السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»**، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان : «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة»، واستمرارا لاحتضان المجلس للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتنفيذا أيضا لاستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018.

المحور الأول:
العدالة الاجتماعية


تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
ينظم مجلس المستشارين
المنتدى البرلماني الدولي الثالث
للعدالة الاجتماعية
تحت شعار
"رهانات العدالة الاجتماعية
والمحالية ومقومات النموذج



المحور الأول: العدالة الاجتماعية

«يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية خيارا استراتيجيا لبلادنا وموضوعا أساسيا لتوجيهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين. »

مقتطف من نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في أشغال النسخة الأولى للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19 فبراير 2016.

« إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني»

مقتطف من نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في أشغال النسخة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2017.

في إطار سعي مجلس المستشارين إلى التفاعل مع ديناميات المجتمع المغربي ومع أسئلة وتطلعات المواطنات والمواطنين المغاربة، وأيضا رغبته منه في التفاعل الايجابي والبناء مع أجندات الهيئات الأممية التي يعتبر المغرب جزء منها، وكذا الوفاء بالتزامات بلادنا الدولية. ورغبة منه أيضا في تعميق التفكير في بناء مقومات النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، ومساهمة منه في تقديم إجابات على العديد من الأسئلة المطروحة بشأن النهوض بهذا الورش الكبير بكل أبعاده باعتباره مشروعا وطنيا، عمل المجلس على تنظيم المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في دورتين(2016 -2017)، وذلك في إطار إحياء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي أقرته الجمعية العامة بتاريخ 26 نوفمبر 2007 ويحتفل به في 20 فبراير من كل سنة. حيث تم تنظيم المنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية تحت شعار «تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك» يومي 19 و20 فبراير 2016، فيما نظمت النسخة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية» يوم 20 فبراير 2017.

وفي هذا الإطار تمخض عن أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في دورتيه الأولى والثانية، والتي عرفتا مشاركة العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات البرلمانية والحكومية وغير الحكومية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والمدنية والأكاديمية والإعلامية، مجموعة من التوصيات والوثائق والمرجعيات البالغة الأهمية، ارتأينا نشرها في هذا الكتاب تعميما للفائدة.

وقد أفضت النسخة الأولى من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية إلى وثيقتين غاية في الأهمية، يتعلق الأمر بكل من الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وإعلان الرباط للعدالة الاجتماعية، الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية، برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021.

اهتمت الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية بتحديد المرجعيات الأساسية للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية (المبادئ ذات القيمة الدستورية، الآليات ذات الطبيعة المعيارية المساعدة على برمجة وإعداد السياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة، الخطب والرسائل الملكية)، وعملت على ترصيد التجارب الوطنية والسياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما وضعت توجهات ومعالم الإجابة عن مجموعة من التحديات الأساسية.

فيما دعا إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية إلى التصدي للتحديات ذات الأولوية والمتعلقة بتعزيز أسس التضامن الاجتماعي الفئوي والمجالي، والجيلي، واستكمال تحديد المعالم الكبرى لنموذج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي، وضمان الشروط المنهجية والمؤسساتية الضرورية لضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقوية وتوسيع الولوج إلى العرض الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتصحيح نقط ضعف المنظومة الوطنية للعمل اللائق وتوفير فرص ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل إلى جانب تقوية المكتسبات

الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي عبر مأسسة وإدماج البعد الترابي، وبعد المقاولة وحقوق الإنسان فيه وتجديد أجندته وموضوعاته الرئيسية، والحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية في إطار متطلبات التنمية المستدامة وذلك عبر آليات دعم عمومي ملائم.

ومن أهم مخرجات الدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، وثيقة مبادئ توجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، التي تعد مساهمة لمجلس المستشارين، في تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي، بشأن إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي ومأسسته في أفق مواجهة العديد من التحديات ذات الأولوية ومنها: دراسة مختلف السيناريوهات الممكنة والملائمة لمأسسة الحوار الاجتماعي، وإحداث مؤسسة وطنية قائمة الذات تعنى بتأطيره وتنظيمه، وإعادة تحديد صلاحيات ومجالات عمل مختلف المكونات المؤسساتية للمنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، ضمن منطق تكامل الأدوار بين هذه المكونات، وإدراج موضوعات جديدة على طاولات الحوار الاجتماعي من قبيل، المساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز في سياق العمل، والقضاء التام على تشغيل الأطفال، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل، وتأهيل القطاع غير المهيكل وحقوق العمال المهاجرين، والقضايا البيئية المتعلقة بأعمال المقاولات. . .

وفي مقدمة الوثائق المرجعية التي يتضمنها هذا المحور الأول من هذا الكتاب، الرسالتين الملكيتين الساميتين اللتان وجههما جلالة الملك نصره الله إلى المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في دورتيه، والتي جاء في الأولى منهما «لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أمس، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية. ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده».

وجدير بالذكر، أنه تنفيذا للتكليف الملكي السامي لمجلس المستشارين الوارد بالرسالة الملكية السامية الثانية، » إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني»، اعتمد مكتب المجلس ورقة منهجية تنفيذية لمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والفعاليات المعنية. وهي وثيقة بمثابة خارطة طريق تتضمن مجموعة من المحطات التشاورية والتنسيقية وحلقات نقاش تهدف إلى تحقيق الالتقائية في الآراء ووجهات النظر بشأن مجموعة من القضايا ذات الصلة[9].

[9] يمكن الاطلاع على الورقة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية ضمن الملاحق.

أولا :
المنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية (2016)
«تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك»



أولا: المنتدى البرلماني الدولي الأول للعدالة الاجتماعية (2016)

«تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك»

«(. . .) إن عقد هذا المنتدى بالمملكة المغربية، من لدن مجلس المستشارين، لا ينبغي أن يعتبر فقط كتجاوب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها مشروعا وطنيا، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا. (. . .)»

مقتطف من نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19 فبراير 2016.

1- الأرضية التأطيرية:

I- تخليدا لليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستون، ينظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية تحت شعار «تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك» يومي 19 و 20 فبراير 2016.

وينظم مجلس المستشارين هذا المنتدى البرلماني الدولي، الأول من نوعه، تفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية، كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته، ومن بينها، على وجه التحديد، قرار الدورة 119 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف بتاريخ 15 أكتوبر 2008، المتعلق ب»احتواء الأزمة المالية العالمية و أثرها الاقتصادي في البلدان النامية و في طريق النمو: دور البرلمانات»[10].

بعض هذه القرارات، اتسمت ببعد قاري، كما هو الشأن بالنسبة لقرار الدورة 120 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بأديس أبابا بتاريخ 10 أبريل 2009، حول «دور البرلمانات في التخفيف من الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة الاقتصادية والمالية الدولية على المجموعات العالمية الأكثر هشاشة وخاصة في إفريقيا»[11]، فيما همت قرارات أخرى حقوقا اقتصادية أساسية ذات ارتباط وثيق بمجال العدالة الاجتماعية، مثل قرار الدورة 121 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2009 بجنيف، بخصوص «العمل البرلماني لتحقيق الأمن الغذائي في العالم»[12].

ينبغي التذكير أيضا، بالقرار حول «التنمية البشرية : النمو الاقتصادي والديمقراطية، دور البرلمانات في التفاعل الضروري بين الحريات ومشاركة المواطنين والنمو الاقتصادي والاستثمارات الاجتماعية»، المصادق عليه من طرف المؤتمر البين-برلماني 86 بسانتياغو بتاريخ 12 أكتوبر 1991[13]، وكذا بالقرار حول «دور ومكانة البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم منقسم»، المصادق عليه من طرف المؤتمر البين-برلماني 108 بسانتياغو بتاريخ 11 أبريل 2003[14].

كل هذه القرارات تؤكد أن للبرلمانات الوطنية دورا أساسيا في تدعيم مختلف الجهود الوطنية والدولية في مجالات **«القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع»**، وهي المجالات التي وردت كأولويات في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10

10 Endiguer la crise Ţnancière mondiale et son impact économique dans les pays tant en développement que développés : le rôle des parlements, résolution adoptée à l'una-(nimité par la 119ème assemblée (Genève, 15 octobre 2008

11 Le rôle des parlements dans l'atténuation des effets sociaux et politiques de la crise économique et Ţnancière internationale sur les groupes les plus vulnérables de la .(communauté mondiale, en particulier en Afrique, résolution adoptée à l›unanimité par la 120ème assemblée(Addis-Abeba, 10 avril 2009

12 Action Parlementaire pour assurer la sécurité alimentaire dans le monde, Résolution adoptée par consensus, par la 121ème assemblée, Genève, 21 octobre 2009

13 Développement humain : croissance économique et démocratie le rôle des parlements dans l›interaction nécessaire entre les libertés, la participation des citoyens, (la croissance économique et les investissements sociaux ; Résolution adoptée sans vote par la 86e conférence interparlementaire, (Santiago, 12 octobre 1991

14 Rôle et place des parlements dans le renforcement des institutions démocratiques et le développement humain dans un monde fragmenté ; Résolution adoptée à (l'unanimité par la 108ème Conférence ; (Santiago du Chili, 11 avril 2003

بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اعتبارا من الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة.

هذه الأولويات، تتكامل تمام التكامل مع الأهداف التي حددها إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[15]، المتمثلة في « تحقيق العمالة الكاملة» و«ضمان استدامة المجتمعات المتفتحة والاقتصاد العالمي» و«تحقيق التلاحم الاجتماعي» و«محاربة الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة».

وجدير بالذكر، أن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، موضوع قرار الجمعية العامة رقم 63/199 بتاريخ 19 ديسمبر 2008، يربط في فقرته الرابعة بين « هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع بما فيهم النساء والشباب»، بوصفهما «غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر»، وبين متطلبات التقائية السياسات العمومية الاجتماعية تحقيقا للأهداف الإستراتيجية الأربع، المترابطة وغير المنفصلة والتي يدعم بعضها بعضا، والمتمثلة في إيجاد فرص العمل واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

وتشكل هذه المجالات والأولويات والأهداف، عناصر التعريفات الإجرائية المختلفة التي أنتجتها منظومة الأمم المتحدة و منظمات إقليمية أخرى للعدالة الاجتماعية، ذلك أن الأمم المتحدة قد وضعت في تقريرها المعنون **«العدالة الاجتماعية في عالم مفتوح : دور الأمم المتحدة»**[16]، تعريفا للعدالة الاجتماعية مفاده أن تحقيق هذا المبدأ يكمن في توزيع ثمار النمو الاقتصادي بعدل وإنصاف. كما يتضح من هذا التعريف الإجرائي أيضا، تقاطع مفهومي النمو الشامل والتنمية المستدامة مع مفهوم العدالة الاجتماعية.

نفس التقرير، يورد أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، تعتبر أن المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص وتكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد، هي المبادئ التوجيهية الثلاثة لتحقيق العدالة الاجتماعية . وضمن نفس المنطق، حددت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة «أربعة أركان» للعدالة الاجتماعية، **وهي المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة**[17].

على صعيد آخر، حددت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 20 فبراير 2010، بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، مرتكزات هذا المفهوم المهيكل للسياسات العمومية، حيث أكد أن العدالة الاجتماعية تستند إلى «قيم الإنصاف والمساواة واحترام التنوع وتيسير فرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وإعمال حقوق الإنسان في كافة مجالات الحياة، بما فيها مكان العمل».

---

[15] A/63/538–E/2009/4 (p.2

[16] (United Nations, Social justice in an open world : the role of the united nations, 2006 (p.7

17 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة): ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية : دراسة حالة مصر و تونس و المغرب، **2015** ، E/ESCWA/SDD/**2015/3** (ص**5**),

من جهتها، تعتبر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، التي تضم 34 بلدا متقدما وصاعدا، أن العدالة الاجتماعية تتحقق بضمان تكافؤ الفرص أمام الأفراد لتنمية قدراتهم الذاتية، وهي وسيلة لتمكين الأفراد من خلال المشاركة الاجتماعية، بحيث لا يؤثر الانتماء إلى أي فئة أو طبقة اجتماعية على خياراتهم[18].

تأسيسا على هذه الأهداف والمبادئ التوجيهية، يمكن استخلاص أن أجندة العدالة الاجتماعية وموضوعاتها الرئيسية، تنبني على قاعدة التقائية عدد من الوثائق ذات الطابع الدولي.

وفي هذا الصدد، يمكن التذكير بشكل خاص، بأهم عناصر التزامات التنمية الاجتماعية بمقتضى إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المعتمد في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت بالعاصمة الدانماركية من 6 إلى 12 مارس 1995[19]، وكذا مسار تتبعه الذي كان مؤخرا موضوع حوار تفاعلي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بتاريخ 5 فبراير 2015 بمناسبة الذكرى العشرون للقمة.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأهداف السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1,70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015[20] تحت عنوان «تحويل عالمنا»، كلها ترتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية، علما أن الخطة المذكورة أعلن عن انطلاق العمل بها في فاتح يناير من سنة 2016.

إن قراءة الإطار الأممي للعدالة الاجتماعية بالمفهوم الواسع، يتيح أيضا استحضار قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011، بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة، المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»، والذي يقدم إطارا عالميا لمنع ومعالجة خطر تعرض حقوق الإنسان لآثار ضارة مرتبطة بنشاط تجاري.

التذكير بهذه العناصر المرجعية أمر ضروري في سياق يشهد فيه العالم، خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية ومخاطر بيئية جمة، أثرت بشكل ملموس على أمن واستقرار الحياة الجماعية في مجموعة من بلدان المعمور، خاصة النامية منها والأقل نموا، بشكل تضاعفت معه التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها العيش المشترك والسلم العالمي والتضامن بين الشعوب والدول.

---

[18] Bertelsman Stiftung : Social Justice in the OECD – How Do the Member States Compare? (2011) (p.11) https://www.bertelsmann- stiftung.de/Ţleadmin/Ţles/BSt/Publikationen/GrauePublikationen/GP_Social_Justice_in_the_OECD.pdf

[19] تتمثل أهم التزامات التنمية الاجتماعية فيما يلي: تهيئة «بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية»؛ القضاء على الفقر في العالم باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة و ممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية للبشرية؛ دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة؛ العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي و ذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار و الأمان والعدالة و تقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان و حمايتها و على عدم التمييز و التسامح و احترام التنوع و تكافؤ الفرص و التضامن و الأمن و مشاركة كل المحرومين والمستضعفين جماعات و أفرادا ؛ تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ تمكين الجميع على قدم المساواة و دون تمييز من الحصول على تعليم من نوعية جيدة والرعاية الصحية الأولية؛ الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا ؛ الالتزام بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية و استخدامها على نحو أكثر كفاءة ؛ الالتزام بتحسين و تعزيز إطار التعاون الدولي و الإقليمي و دون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة و غيرها من المؤسسات متعددة الأطراف.

[20] A/RES/70/1

II- أما على مستوى منظومتنا المعيارية الوطنية، فيتضمن الدستور مبادئ والتزامات إيجابية، وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية. ذلك أن تصدير الدستور، يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه في «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين الحقوق والواجبات»، كما يحظر كافة أشكال التمييز.

على صعيد آخر، ينص الفصل 6 من الدستور على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية ب» توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين والمساواة بينهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، فيما يحدد الفصل 31 من الدستور نطاق ومجال الالتزامات الإيجابية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات في تعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ضمن نفس المنطق، نص الدستور على التزامات إيجابية تتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية، تحقيقا للطابع الإدماجي للعدالة الاجتماعية. ويمكن التذكير في هذا الصدد، بمقتضيات الفصل 3 فيما يتعلق بالأطفال، والفصل 33 فيما يتعلق بالشباب، والفصل 34 بخصوص الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بمعالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات والأطفال والأشخاص المسنين وضمان المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. نفس المنطق الموجه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، يشكل إطار قراءة للتكريس الدستوري لحق الملكية وأهداف إمكانية الحد من نطاقها و ممارستها بموجب القانون.

من جهة أخرى، نص دستور 2011 على عدد من القواعد الأفقية الضامنة للعدالة الاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة لمقتضيات الفصل 36 وضمانات مكافحة الفساد التي ينص عليها، والفصل 39 الذي يلزم الجميع بأن يتحمل التكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته، و الفصل 40 الذي يلزم الجميع بأن يتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد.

ويتضمن دستور 2011 أيضا، آليات ذات طبيعة معيارية تساعد على برمجة وإعداد السياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في مقتضيات الفصل 71 من الدستور، وفي البند الأول من الفصل 77، الذي ينص على المسؤولية المشتركة للبرلمان والحكومة في الحفاظ على توازن مالية الدولة.

تجدر الإشارة أيضا، إلى الأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي والترابي في تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وهكذا، يتلاءم الإطار الدستوري الوطني تمام التلاؤم مع التزامات المغرب الاتفاقية و متطلباتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، لاسيما تلك الناتجة عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة. وهنا ينبغي التذكير بكون هذه الخلاصة تجد مستندها في تأكيد الخطاب الملكي ل 17 يونيو 2011 حول مشروع الدستور، على « دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها».

كما تشكل التعليقات العامة لهيئات المعاهدات المذكورة، والملاحظات الختامية وتوصيات أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة، والتوصيات الموجهة إلى بلادنا في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وكذا أولويات العدالة الاجتماعية الواردة في الرسائل السنوية التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة منذ سنة 2009، في 20 فبراير من كل سنة بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، موجهات للسياسات العمومية الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

هذه الموجهات، يمكن استثمارها لوضع سياسات هادفة لتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن، ولوضع آليات قانونية وسياسات واجتماعية منصفة ومدمجة، ترتكز على تأمين الولوج للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (خاصة التعليم والصحة والتشغيل والسكن اللائق)، وتهدف إلى تحقيق الدمج الاجتماعي، وتعميم الحماية الاجتماعية (خاصة بالنسبة للفئات والأفراد الأكثر احتياجا)، والعدالة التوزيعية والضريبية المنصفة (خاصة على مستوى إصلاح هيكل الأجور والدخول وتقوية شفافية النظام الضريبي فيما يخص إعادة توزيع الدخول وطريقة توزيع الأعباء الضريبية)، بالإضافة إلى تأمين الخدمات الاجتماعية اللازمة للعيش بكرامة وتوليد فرص العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة.

III- إن هذه الموجهات تتطابق مع الرؤية الملكية السديدة لمختلف قضايا العدالة الاجتماعية، كما وردت في عدد من الخطابات و الرسائل السامية، كما هو الشأن بالنسبة للتذكير الملكي بالرؤية المهيكلة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة 18 ماي 2005، حيث أكد جلالة الملك أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تندرج «ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته».

في نفس الإطار، يندرج التذكير الملكي في خطاب تنصيب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 21 يناير 2011، بكون القضايا الاقتصادية والاجتماعية تعتبر «جوهر حقوق الإنسان وكرامته، وعماد العدالة الاجتماعية». و في نفس السياق، يندرج التذكير الملكي في خطاب عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2013، بكون الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في **«تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي أساس التماسك الاجتماعي»**.

وبذلك، يتأكد أن الرؤية المرجعية للسياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية كما وردت في عدد من الخطب الملكية السامية، والالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، في تكامل وثيق مع الإطار الأممي للعدالة الاجتماعية.

إن هذا التكامل يبرز بشكل خاص في بعض المبادرات الرائدة الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي برنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي الذي تم الإعلان عنه في خطاب عيد العرش

ل 30 يوليوز 2015، وفي مسار البرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، وفي خطة العمل الوطنية للطفولة، وفي إحداث صندوق التماسك الاجتماعي، وفي آليات التخطيط التشاركي الجديدة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وفي النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وفي مشروع الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأخيرا وليس آخرا، في المشروع الإصلاحي «الدولتي» الكبير المتمثل في ورش الجهوية المتقدمة، بوصفه إطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والإشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

IV- وتبقى أهم التحديات التي يتوخى البرلمان المساهمة في تقديم عناصر حل بشأنها، متمثلة في كيفية ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ليس على المستوى القطاعي فقط، وإنما على المستوى الترابي أيضا. كما تتمثل إحدى التحديات الهامة في تحقيق استهداف أنجع لسياسات العدالة الاجتماعية للفئات الهشة وكيفية إدماجها. وهي كلها تحديات يمثل إعمال الالتزامات الدستورية الإيجابية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مدخلا أساسيا لرفعها.

ويعتزم مجلس المستشارين بمعية شركائه الوطنيين والدوليين، المساهمة في مناقشة هذه التحديات وتقديم عناصر إجابات لرفعها، في إطار أجرأة الهدف الثالث من استراتيجية عمل مجلس المستشارين المتمثل في جعله فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ويتوخى المنتدى، الذي يندرج أيضا في إطار إحياء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي أقرته الجمعية العامة بتاريخ 26 نوفمبر 2007 ويحتفل به في 20 فبراير من كل سنة، والذي تشارك فيه مجموعة من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات البرلمانية والحكومية وغير الحكومية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والمدنية والأكاديمية والإعلامية، تحقيق أربع أهداف أساسية:

أولا، استكشاف سبل تحديد تشاركي لمعالم نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية بالارتكاز على الفرص الدستورية الجديدة، وعلى مكتسبات المبادرات الوطنية الرائدة في هذا المجال، وكذا التزاماتنا الاتفاقية، وذلك في تكامل تام مع أجندات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على المستوى الأممي.

ثانيا، تحديد أدق لدور البرلمان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، انطلاقا من أدواره الدستورية في مجال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

ثالثا، استكشاف سبل الترافع، بمعية شركاء وأصدقاء بلادنا، من أجل إغناء المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، بمساهمة وطنية يتوقع إنتاجها من خلال المنتدى المزمع عقده.

رابعا، إرساء آلية مستدامة لحوار عمومي تشاركي وتعددي مع الفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين والجماعات الترابية حول العدالة الاجتماعية.

ويتوقع التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف عبر نقاش عدد من المداخل، ترد فيما يلي على سبيل المثال لا الحصر :

- تقييم حالة العدالة الاجتماعية في سياق العولمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة ؛

- البحث في سبل تجاوز حدود النماذج الاجتماعية التقليدية، خاصة ذات العلاقة بالرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والوقاية من مخاطر التقلبات المناخية والمخاطر البيئية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أبعادها؛

- البحث في أفضل الخيارات لتفعيل الالتزامات الدستورية الإيجابية المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيما عبر سياسات عمومية مبنية على مقاربة حقوق الإنسان، عادلة ومنصفة ومدمجة ومتكاملة ومستدامة، مع إعطاء الأولوية للفئات والمجموعات الأكثر هشاشة؛ ويرتبط بهذا المدخل أيضا، استشراف آفاق تقوية الحماية القضائية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

- البحث في سبل تجاوز حدود المقاربات ثلاثية الأطراف الموجهة نحو تحقيق التماسك الاجتماعي والمفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي، وكذا آفاق تقوية جوهرية لنماذج وأنماط تمويل السياسات الاجتماعية؛

- استكشاف أنجع المنهجيات لممارسة الجماعات الترابية لكامل أدوارها الدستورية والقانونية في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سياسات ترابية مبنية على التخطيط التشاركي المرتكز على النوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الإنسان.

لأجل ذلك، يقترح مجلس المستشارين برمجة المنتدى، علاوة على الجلسة الافتتاحية، في أربع جلسات، تخصص الأولى منها لتقديم وتحليل منظومة الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية وآلياتها الدولية، والثانية للتجربة المغربية في مجالات العدالة الاجتماعية وأسسها المعيارية في السياسات العمومية، ويقترح تخصيص الجلسة الثالثة لأدوار البرلمان في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أدواره الدستورية الأساسية المتمثلة في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وتخصيص الجلسة الرابعة لاستكشاف معالم نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، بالاستناد إلى المتطلبات الدستورية والالتزامات الاتفاقية والمكاسب البرنامجية لبلادنا.

2- الرسالة الملكية السامية

نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19 فبراير 2016

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي تلتئم فيه مؤسسات وطنية ودولية مرموقة وثلة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين من مختلف المجالات، معربين لكم عن تقديرنا لكل ما تبذلونه من جهود دؤوبة، كل من موقعه وبحسب اختصاصه، من أجل تطوير التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية.

إن عقد هذا المنتدى بالمملكة المغربية، من لدن مجلس المستشارين، لا ينبغي أن يعتبر فقط كتجاوب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها مشروعا وطنيا، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا.

ولذلك يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية خيارا استراتيجيا لبلادنا وموضوعا أساسيا لتوجيهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين.

لقد تأسس هذا الخيار على أولوية انشغالنا المستمر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اليومي لمختلف فئات شعبنا، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها. كما انه ينبني عن قناعتنا بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل فئات شعبنا الوفي هي من حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم شكلت جوهر العديد من مبادراتنا، وأساسا لتوجيهاتنا الإستراتيجية المتعلقة بالسياسات العمومية، لا سيما تلك التي نوجهها للحكومة والبرلمان ومجالس الجماعات الترابية .

إن هذه الرؤية الإنسانية والواقعية في آن واحد هي ما يشكل، على سبيل المثال لا الحصر، جوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الأولى والثانية، وكذا برنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي، لاسيما الفئات الأكثر فقرا وهشاشة منها، والذي تم الإعلان عنه في خطابنا الأخير بمناسبة عيد العرش.

وضمن نفس الرؤية، تندرج مبادرتنا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمعية مؤسسات وازنة أخرى بإعداد تقرير حول الرأس المال اللامادي، واعتمادنا قبل ذلك لتقرير الخمسينية من أجل استكشاف آفاق تنمية إنسانية، مستديمة وشاملة لمختلف فئات شعبنا.

كما أن توجهنا لاعتماد المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في إعداد النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ينطلق من انشغالنا الأساسي بجعل هذا النموذج تجربة رائدة وممارسة ناجعة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، لا سيما الترابية منها.

ولم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن المجهود الاستثماري الذي تبذله بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلة لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري.

حضرات السيدات و السادة،

لا يفوتنا، ونحن على مشارف مرور ما يقرب من خمس سنوات على سريان مفعول أحكام دستور بلادنا، التذكير بأن «الطابع الاجتماعي» شكل خيارا تاريخيا مستمرا لنظام الملكية الدستورية لبلادنا منذ سنة 1962.

ليس غريبا إذن أن يجد تطلعنا المشترك إلى العدالة الاجتماعية الذي ما فتئت أجسده قولا وفعلا بشكل متواتر، والذي تم التعبير عنه أيضا بأشكال مختلفة من طرف فئات مجتمعية وفاعلين سياسيين ومدنيين متعددين، ترجمته الواضحة، غير القابلة للبس، في تصدير دستور بلادنا الذي يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه، في «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة «.

إن التكريس الدستوري لهذا الخيار لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تتم قراءته كمجرد إعلان عام «للنوايا الدستورية»، وإنما هو إطار مرجعي ومؤسساتي شامل لما ينبغي أن تحققه السياسات العمومية، القطاعية والترابية والأفقية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

إن ما يبرهن على عمق ورسوخ الرؤية المغربية للعدالة الاجتماعية، هو دسترة الوثيقة المعيارية الأسمى لبلادنا لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، بما في ذلك حقوق فئات ينبغي استهدافها بالأولوية عبر السياسات العمومية التي تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، وباقي الفئات الهشة المشار إليها في مختلف مقتضيات الدستور.

وتفعيلا لهذا التوجه، فإن دستورنا لم يكتف فقط بتكريس الحقوق التي سبقت الإشارة إليها، وإنما نص أيضا على آليات ومبادئ ذات طبيعة الزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

إنني أشير هنا بشكل خاص إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في مختلف الحقوق الإنسانية، وإلى حظر كافة أشكال التمييز، وإلى الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والواجبات ، وإلى مبدأ تحمل الجميع للتكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته، وإلى تحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وإلى مبدأ سهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وكذا التعاون و التضامن كمبدأين للتنظيم الجهوي والترابي، والالتزام الدستوري للسلطات العمومية بتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مع استحضار الدور الهام للآليات الدستورية للديمقراطية التشاركية.

غير أن التحدي الذي يواجهنا لتفعيل هذه الرؤية الاجتماعية هو تقديم إجابات عملية على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل الآليات والمبادئ والالتزامات ذات الطبيعة الدستورية، في قوانين وسياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية التي تعتبر غايتنا جميعا؟

إن أية إجابة على هذا السؤال الأساسي الذي سيشكل بدون شك موضوعا لتفكيركم المشترك في هذا المنتدى، ينبغي أن يستحضر معطيين أساسيين :
يتمثل المعطى الأول، في رصيد الانخراط الفعال لبلادنا في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتعلق المعطى الثاني، بضرورة استثمار التجارب الوطنية الرائدة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع أسسها في مرجعيات السياسات العمومية. ويمكن أن أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بتجارب بارزة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وانخراط السياسات العمومية الوطنية المختلفة في تحقيق أهداف التنمية للألفية، والبرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، والميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مأسسة الحوار الاجتماعي كمكسب يستلزم المحافظة وتثمينه وتطويره.

وضمن نفس المنطق، تندرج المساهمة الفعالة لبلادنا في المجهود الدولي الذي يقوم على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وموقف المغرب الراسخ في المحافل الدولية من أجل تعزيز التضامن الدولي والتعاون من أجل التنمية، خاصة على مستوى قارتنا الإفريقية. إن هذا الرصيد يشكل أساسا متينا لدورنا الفاعل في بناء وأجرأة أجندات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على المستويات الدولية والإقليمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقناها، والمقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا انخراطنا الفعال في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي ما يؤهلنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لننطلق في مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، ويمكننا من رفع كل التحديات التي تواجهنا من قبيل تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي، البيئي، وجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية، الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده.

وفي هذا الصدد فإنه من الواجب التذكير ببعض الشروط الأساسية التي تعتبر مراعاتها ضمانة أساسية لنجاح جميع مساعيكم ومناقشاتكم. إذ لابد من استحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما ينبغي أن نستحضر، على الدوام، التزامات دستور بلادنا والتزاماتنا بمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا وانضمت إليها، لاسيما المتعلقة منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أننا نؤكد على ضرورة استحضار الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين.

وإن إطلاق التفكير والنقاش العموميين بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، هو برهان واضح على قوة مؤسساتنا الدستورية، وحيوية فضائنا العمومي الوطني وقدرته على احتضان ديناميات المجتمع وتعدد آرائه وتنوع مصالح فئاته المختلفة، وهو مكسب ثمين لا تدرك قيمته إلا على ضوء ما تعيشه العديد من المجتمعات من تمزقات و توترات بخصوص قضايا مجتمعية بالغة الحساسية.

وفي الختام، نعرب عن عميق شكرنا لكل المشاركين في هذا المنتدى، ولا سيما أولئك الذين يمثلون مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والخبراء الأجانب، مرحبين بهم على أرض المملكة المغربية، مقدرين تجاوبهم الصادق مع هذه التظاهرة الوطنية والدولية، في خدمة العدالة الاجتماعية، داعين للجميع بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

3- التقرير التركيبي

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، واحتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، نظم مجلس المستشارين خلال يومي 19-20 فبراير 2016 المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية تحت شعار: « تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك ».

ويأتي تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية الأول من نوعه، والذي يصادف يوم عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، في سياق انخراط مجلس المستشارين في الدينامية الأممية الرامية إلى تعزيز انبثاق وعي كوني بأهمية تقاسم القيم المشتركة بين الأمم، وتفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية، كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته.

وقد تميزت أشغال هذا المنتدى بمشاركة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، ووكالات التعاون الدولي، الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية، والبرلمانات الشريكة والصديقة، فضلا عن المشاركة الوازنة للسيدات والسادة وعضوات و أعضاء مجلسي البرلمان المغربي، والمجالس الدستورية، وممثلون عن القطاعات الحكومية، ومجالس الجهات والجماعات الترابية، والمنظمات النقابية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الجامعية والأكاديمية وخبراء وإعلاميون.

وتضمنت أشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، خلال يومي 19-20 فبراير 2016، عدة جلسات ناقشت مواضيع وقضايا ذات علاقة بتحديات إرساء العدالة الاجتماعية على الصعيد الدولي، من قبيل «منظومة الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية وآلياتها الدولية »، و«العدالة الاجتماعية في المنظومة المعيارية الوطنية»، و«مهام ومسؤوليات العمل البرلماني في تمكين العدالة الاجتماعية»، و« من اجل نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية».

وقد تم بمناسبة افتتاح هذا المنتدى تنظيم معرض للعديد من الوثائق والأدبيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، شاركت فيه العديد من القطاعات الحكومية والهيئات الوطنية، بهدف التعريف بالرصيد الوثائقي الوطني في ما يتصل بالقطاعات الاجتماعية، وتوسيع نطاق التفكير والاشتغال على الأسئلة المرتبطة بهذا المجال الحيوي والمهم.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بالرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى المشاركين والمشاركات في أشغال المنتدى، والتي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد اللطيف المنوني، أهم حدث اطر هذا المنتدى، وما حملته من رسائل بليغة ومضامين قوية وتوجيهات استشرافية تؤكد التزاما صادقا وانخراطا جديا للمملكة المغربية في طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية بإعتبارها ليست فقط تجاوبا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الإجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة

الإجتماعية، باعتبارها مشروعا وطنيا، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا».

وتلتها كلمة رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بنشماش، الذي أكد بنفس المناسبة أن المغرب يمضي بثبات على درب إيجاد أجوبة مؤسساتية لأدق المعضلات وأكثرها تعقيدا وحساسية، بينما تشهد العديد من البلدان تفاقم حالة من اللايقين، مؤثثة باتساع مساحات التمزقات والصراعات بسبب هشاشة مؤسساتها وعدم قدرتها على التجاوب مع تطلعات مواطنيها، تمضي بلادنا بثبات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، على درب إيجاد أجوبة مؤسساتية لأدق المعضلات وأكثرها تعقيدا وحساسية.

كما اعتبر السيد رئيس الحكومة السيد عبد الإلاه بنكيران، خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني حول العدالة الاجتماعية، أن ضمان الكرامة الإنسانية والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع، شرط لا محيد عنه من أجل إنجاح السياسات العمومية ذات الصلة بالتنمية المحلية، وشدد في نفس السياق على أن تفعيل نجاعة البرامج التنموية على المستوى الترابي، بما يفرض على الجميع الاستمرار في هذا الجهد التنموي، وتحقيق انتظارات ساكنة القرى والمداشر، وضمان ولوج كافة الفئات الاجتماعية الهشة خاصة، الأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة إلى كافة المرافق الاجتماعية الضرورية.

وتميزت أشغال الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بالمشاركة الهامة للسيد خوصي لويس سباطيرو، رئيس الحكومة الإسبانية السابق، والذي أكد في كلمة القيمة التي ألقاها بمجلس المستشارين بهذه المناسبة، بمستوى العلاقات القائمة والمتميزة بين المملكة المغربية والمملكة الاسبانية، مشددا في الوقت نفسه على أن أهمية علاقات الجوار القائمة بين الرباط ومدريد، تفرض على الجانبين تعزيز وتعميق التعاون على مختلف الأصعدة، خاصة في ظل تنامي التحديات المرتبطة بأمن واستقرار المنطقة ومواجهة مخاطر الإرهاب، والذي نوه في نفس السياق، بالتجربة الديمقراطية بالمغرب، وكل المجهودات المبذولة على مستوى العدالة الاجتماعية، مبرزا في نفس السياق أهمية ايلاء المزيد من الاهتمام بموضوع المساواة بين المرأة والرجل، وتشجيع الاستثمار وتوفير بيئة اقتصادية وثقافية واجتماعية وحقوقية مشجعة وحاضنة للتحولات الديمقراطية التي تعرفها المملكة المغربية.

ومن جهته، تناول الكلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى السيد صابر شودري رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتبر ان المنتدى هو موعد هام للتفكير والاشتغال عن كثب على الأسئلة المرتبطة بتفعيل هذا المجال الحيوي والأساسي في حياة الشعوب، واعتبر أن انعقاد هذا المنتدى الهام هو مبادرة وجيهة لاستشراف السبل الكفيلة بتفعيل المبادرات التنموية الرامية إلى إرساء نماذج فضلى للعدالة الاجتماعية.

وكانت رسالة السيد بان كي مون (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة) من بين اللحظات القوية التي عرفتها أشغال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، التي اعتبرت أن البرلمانات تضطلع بدور مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان العدالة الاجتماعية للجميع، وذلك عبر رسالة وجهها إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية،

الذي ينظمه مجلس المستشارين، وتلاها نيابة عنه المنسق المقيم للأمم المتحدة بالمغرب السيد فيليب بوانسو.
وفي كلمة السيدة **Jasna OMEJEC** ((ممثلة مجلس أوربا (لجنة البندقية))، اعتبرت ان المغرب باعتباره عضو في لجنة البندقية منذ سنة 2007، يساهم بشكل فعال وإيجابي في العديد من الأنشطة التي يتم تنظيمها من طرف هذه اللجنة، ويقوم في نفس السياق بدعم التعاون الدولي بشكل مباشر من خلال المساهمة في إطار البرامج المشتركة التي يتم وضعها لفائدة مختلف دول العالم، فضلا عن اهتمامه بقضايا الحكامة في كل أبعادها التي يتم تناولها من طرف مختلف الدول المتوسطية.

كما تميزت الكلمة التي ألقاها سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، السيد روبرت جوي، خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني حول العدالة الاجتماعية، بالتوقف عند الإصلاحات السياسية والاجتماعية الطموحة والشجاعة التي أطلق المغرب، في مسار تعزيز الديمقراطية وتقليص الفوارق الاجتماعية، حيث أكد هذا المسار ليس غريبا على بلد كالمغرب الذي كان من الدول الأوائل الشريكة للاتحاد الأوروبي، خاصة أن موضوع العدالة الاجتماعية كان دائما في صلب الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية تناول الكلمة السيد **Guy Ryder** المدير العام للمكتب الدولي للعمل، بالتعبير عن سعادة المكتب الدولي للعمل واستعداده الدائم لدعم جهود المغرب من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والاشتغال المشترك مع المملكة المغربية في كل المجالات الهادفة إلى تحسين تنظيم الشغل، وتطوير السياسات الوطنية لتنمية الاستثمارات والنمو والابتكار والانفتاح على المبادلات الدولية من أجل تحسين إنتاجية الشغل والنمو الاقتصادي.

تمحورت أشغال الجلسة الأولى للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، حول مناقشة موضوع «منظومة الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية وآلياتها الدولية»، والتي أشرفت على تسيرها السيدة المستشارة نائلة مية التازي، وتناول الكلمة خلالها:

السيدة **Shazia RAFI** (خبيرة دولية، مستشارة في الشؤون البرلمانية الولايات المتحدة الأمريكية) والتي استهلتها بالإشادة بالأدوار الطلائعية التي قام بها السيد الأمين العام السابق بطرس غالي، خاصة في العلاقة مع موضوع العدالة الاجتماعية، وذلك خلال أشغال اجتماعات كوبنهاك سنة 1995، كما أشارت إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم الجديدة التي لم تدخل الى القاموس الدولي لحقوق الإنسان لأول مرة، إلا مع إعلان كوبنهاك والقمة العالمية للتنمية المنعقدة سنة 1995 .

وبعد ذلك تدخلت السيدة **Jasna OMEJEC** (ممثلة مجلس أوربا لجنة البندقية / كرواتيا) ، التي استحضرت العديد من قرارات المحاكم الدستورية الاوروبية في موضوع العدالة الاجتماعية. والتي تقر بأن الدولة هي الفاعل الرئيسي في الجانب الاجتماعي، وأن أهم الوسائل القانونية للدفاع عن العدالة الاجتماعية هي، إقرار تناسب القوانين مع المواثيق والعهود الدولية، وضمان احترام الجميع للقانون، والتنصيص على الحقوق الاجتماعية في الدساتير، وتكريس المراقبة القضائية للقوانين عبر تفعيل دور المحاكم الدستورية.

وركزت السيدة **Telma VIALE** باعتبارها خبيرة دولية في مجال التنمية البشرية، في مداخلتها أن تحقيق العدالة الاجتماعية في دول العالم يجب يأخذ بعين الاعتبار الرهانات المطروحة على العالم اليوم، كالحاجة إلى تقديم المساعدات الفعلية للشعوب المتضررة، وإقرار روح التضامن الدولي والوطني، وضرورة إدماج جميع أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية.

على ضوء المداخلات ومضامين النقاش العام الذي تخلل أشغال الجلسة الأولى للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، حول مناقشة موضوع «منظومة الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية وآلياتها الدولية»، فقد تم التأكيد على أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو مفهوم متغير، وأن النقاش حوله سيظل مفتوحا في أجندة العالم على الدوام، بما جعله اليوم سؤالا ضاغطا في أجندة المنظمات الدولية والمثقف والباحثين.

واصل المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، أشغاله صباح يوم السبت 20 فبراير 2016، في جلسة ثانية **خصصت لموضوع « العدالة الاجتماعية في المنظومة المعيارية الوطنية»**، والتي أشرف على تسيرها السيد المستشار محمد الأنصاري، وتميزت بتقديم عروض السادة الوزراء وممثلي القطاعات الحكومية المشاركة، والعدل والحريات، والداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصحة، التشغيل ، التضامن والمرأة والأسرة ،الشباب والرياضة.

وقد أكدت هذه العروض جميعها على أهمية تنظيم هذا المنتدى الذي يؤشر على حيوية مجلس المستشارين، ويعكس درجة تفاعله مع قضايا المجتمع، كما ثمنت من جهتها كل المجهودات المبذولة من طرف المجلس، بما يساهم في تجسير العلاقة بين البرلمان ومحيطه المؤسساتي ومختلف تعبيرات المجتمع.

وفي إطار تفاعلهم مع العروض المقدمة، تطرق السادة البرلمانيون وممثلو المؤسسات الدستورية وممثلو المجتمع المدني المشاركون في فعاليات هذا المنتدى البرلماني إلى عدد من القضايا تمحورت أساسا في وضع تساؤلات بشأن السياسات العمومية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وبشأن دور الدولة في هذا الخصوص وحدود تدخلها، هل يقتصر على الضبط أم يتجاوزه للتدخل والتأطير والتتبع؟، وإثارة بعض الانتقادات التي همت البعد التشخيصي الذي طبع بعض العروض، وتركيزها على بعض الانجازات القطاعية، إذ اعتبرت ذلك لا ينسجم مع طبيعة وأهداف هذا المنتدى البرلماني.

كما تمحورت أشغال الجلسة الثالثة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، بمناقشة موضوع **« مهام ومسؤوليات العمل البرلماني في تمكين العدالة الاجتماعية»**، والتي أشرف على تسيرها السيد المستشار أحمد التويزي، وقد تدخل على التوالي في هذه الجلسة ممثلو البرلمانات الدولية التالية: البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، ورئيس مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية، فضلا عن مشاركة ممثلي المجالس البرلمانية المشاركة ، ويتعلق الأمر ب: مصر، وتونس، ومالي، وفرنسا ، وبلجيكا، وكينيا، والدنمارك وصربيا.

وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى ممارسة البرلمان لأدوار أكبر على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، وتحقيق التعاون المتبادل المنشود بين البرلمانات الدولية، وبصفة خاصة تقديم الدعم لبعض الشبكات البرلمانية المهتمة ببعض القضايا،

والمساعدة على توفير البنيات المستقبلة للتشريعات ذات الصلة، وإشراكها في المسلسلات التعاقدية بين الدول، بمراعاة ضرورات تقليص التفاوتات على الصعيد الدولي.

وعرفت فعاليات الجلسة الرابعة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، مناقشة محور « من أجل نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية »، والتي أشرف على تسيرها السيدة المستشارة آمال العمري، وتناول الكلمة خلالها: السيد عبد الحكيم بنشماش (رئيس مجلس المستشارين) الذي قدم مشروع الخطوط العريضة للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، والذي يرتكز على المرجعيات الأساسية انطلاقا من الدستور المغربي، والمرجعيات الحقوقية الدولية، الذي يركز ويرتكز النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية على ترصيد عدد من التجارب الوطنية والمبادرات العمومية الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى تثبيت وتحسين المكتسبات المحققة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تبرزه المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

وخلصت مداخلة السيد عبد الحكيم بنشماش إلى أن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تحقق من خلال اعتماد على أربع مقاربات أساسية، المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، مقاربة النوع، المقاربة التشاركية، والمقاربة المجالية.

كما تميزت الجلسة الرابعة بمداخلات السادة رؤساء وممثلي المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة، بداية بعرض السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أكد فيه على أهمية الرسالة الملكية الموجهة لأشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، واعتبر أن إقرار العدالة الاجتماعية، يتطلب ضرورة العمل على إحداث تدابير مؤقتة لمقاربة النوع الاجتماعي عبر السياسات العمومية، ودافع على أهمية استغلال المحطات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان لتقييم السياسات الوطنية في مجال إقرار الالتقائية بين الأجندة الدولية والوطنية.

وعرفت أشغال هذه الجلسة عرض السيد عبد العزيز بن زاكور رئيس مؤسسة الوسيط، الذي أكد من خلاله بأن مفهوم الوساطة المؤسساتية هو مدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أقرتها المواثيق الدولية، واعتبر أن عمل مؤسسة الوسيط ينطلق من اقرار التراكم الدولي في مجال الوساطة المؤسساتية.

وبعد ذلك تم تقديم عرض الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة الذي ذكر بسياق إحداثها الوطني والدولي الذي تميز بمعطيين أساسيين: يتعلق المعطى الأول برصد نوع من التطور الكمي والنوعي الذي أثبتته المسوح الميدانية وتقارير الهيئات المختصة بخصوص تفاعلات الفساد والذي حتم مواجهة مظاهره بآليات جديدة، وأما المعطى الثاني، فيتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي كرست منظورا دوليا جديدا يدفع في اتجاه تطوير الآليات المؤسسية لتتجاوب بشكل أفضل مع رهانات مكافحة الفساد.

كما عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال عرض أمام اشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية على أهمية تنظيم هذا المنتدى البرلماني، وفي سياق التفاعل مع الخطوط العريضة للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية التي

قدمها رئيس مجلس المستشارين، سجل ضرورة المطالبة برفع مستوى التنمية الاقتصادية بالمغرب هو ضروري لتطوير النموذج المغربي للعدالة الاجتماعي.

ومن خلال عرض ممثل المندوب السامي للتخطيط أن القطاعات التي تخلق التشغيل في المغرب هي الفلاحة والخدمات والصناعات، رغم تسجيل هشاشة الشغل في القطاع الخدمات بما يؤثر على العدالة الشغلية بالمغرب، والتي تستقطب اليد العاملة الغير مؤهلة في نفس السياق الذي يسجل ضعف خلق فرص الشغل بكل من قطاع الصناعة، وفي نفس السياق سجل هشاشة في ولوج النساء إلى سوق الشغل، واعتبرت أن الإحصائيات تسجل ارتفاع البطالة في صفوف الشباب المتعلم.

كما سجلت هذه الجلسة الرابعة التي تناقش محور « من أجل نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية « تفاعل السادة رؤساء المجالس الجهوية، والذين اعتبرو أن العدالة المجالية والعدالة اللغوية شرط أساسي للولوج للعدالة الاجتماعية.
وفي ختام أشغال هذه الجلسة تدخل السيد رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، والذي نوه بدوره بفعاليات المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، واعتبر بأن البرلمان ملتزم بتوصيات وخلاصات المنتدى الذي سيشكل لا محال محطة مرجعية في سياق تكريس النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

وفي الختام سجل مجلس المستشارين اعتزازه بتنظيم هذا المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمضامين الرسالة الملكية السامية التي تضمنت توجيهات استشرافية تؤكد التزاما صادقا وانخراطا جديا للمملكة المغربية في طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية.

وسجل في نفس السياق الروح الايجابية والتفاعل الكبير الذي ميز أشغال المنتدى، على مستوى الحضور المتميز لمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، ووكالات التعاون الدولي، والإتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية، والبرلمانات الشريكة والصديقة، فضلا عن المشاركة الوازنة للسيدات والسادة وعضوات وأعضاء مجلسي البرلمان المغربي، والمجالس الدستورية، وممثلون عن القطاعات الحكومية، ومجالس الجهات والجماعات الترابية، والمنظمات النقابية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الجامعية والأكاديمية وخبراء وإعلاميون، ونوه بجدية النقاش والخلاصات المحورية التي لا محال ستشكل مداخل أساسية لبناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية.

4 - الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

- المرجعيات الأساسية للنموذج:

يستند النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية على المرجعيات المعيارية والتصريحية التالية:

- المبادئ والالتزامات الإيجابية والأهداف ذات القيمة الدستورية لاسيما تلك المنصوص عليها في التصدير وفي الفصول 6 (الفقرة الثانية)، 8 (الفقرة 3)، 19 و31 من الدستور؛

- الالتزامات الإيجابية المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية محددة ولاسيما تلك المنصوص عليها في الفصول 32، 33، و34 من الدستور؛

- القواعد الدستورية الأفقية الضامنة لسياسات عمومية محققة للعدالة الاجتماعية، لاسيما تلك المنصوص عليها في الفصول 36، 39، و40 من الدستور، وكذا المبادئ الدستورية العامة للحكامة الجيدة، لاسيما المنصوص عليها في الفصول 154، 155، 156، 157، و158 من الدستور؛

- الآليات ذات الطبيعة المعيارية المساعدة على برمجة وإعداد السياسات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سواء على المستويات القطاعية أو الترابية أو الفئوية، ولاسيما تلك المنصوص عليها في الفصول 71 و77 (البند الأول)، وكذا مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما كمبدأين للتنظيم الترابي بمقتضى الفصل 136 من الدستور؛

- الضمانات الدستورية المتعلقة بالحماية القضائية للحقوق والحريات، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولاسيما الضمانات المنصوص عليها في الفصول 117، 118 و133 من الدستور؛

- الأدوار الدستورية للمجلس الأعلى للحسابات المنصوص عليها في الباب العاشر من الدستور، وأدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الدستور، ومؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، المحدثة بموجب الفصول 161 إلى 170 من الدستور؛

- الأدوار الدستورية للمؤسسات العاملة في إطار الديمقراطية التمثيلية وكذا هيئات وآليات الديمقراطية التشاركية وشبه المباشرة، لاسيما المؤسسات والهيئات والآليات المنصوص عليها في الفصول 7، 8، 12، 13، 14، 15، و139 من الدستور؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما المواد من 2 إلى 15 منه؛ كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في التعليقات العامة رقم21[21]، رقم 20[22]،

---

[21] حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية (الفقرة **1**(أ) من المادة **15** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ **21**/GC/**12**.E/C بتاريخ **21** ديسمبر **2009** .

[22] الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة **2** من المادة **2** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ **20**/GC/١٢.E/C؛ بتاريخ **2** يوليوز **2009**.

رقم19[23]، رقم18[24]، رقم 16[25]، رقم 15[26]، رقم 14[27]، رقم 13[28]، رقم 12[29]، رقم 9[30]، رقم 7[31]، رقم 6[32] ، رقم 5[33] ، رقم 4[34] و رقم 3[35]؛

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولاسيما المواد 2، 3، 4، 10، 11، 12، 13، 14، و16 منها، كما تم التعليق عليها من طرف لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التوصيات العامة رقم 13[36]، رقم 16[37]، رقم 17[38]، رقم 18[39]، رقم 24[40]، رقم 25[41]، رقم 26[42]، رقم 27[43]، رقم 28[44] ورقم 29[45]؛

- اتفاقية حقوق الطفل ولاسيما المواد 3، 4، 18، 19، 20، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 31، و32 منها، كما تم التعليق عليها من طرف لجنة حقوق الطفل في التعليقات العامة رقم 17[46]، رقم 16[47]، رقم 15[48]، رقم

---

[23] الحق في الضمان الاجتماعي (المادة **9**)؛ E/C.**12**/GC/**19**؛ بتاريخ **4** فبراير **2008**.

[24] الحق في العمل؛ E/C.**12**/GC/**18**؛ بتاريخ **6** فبراير **2006**.

[25] المساواة بين الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة **3** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ E/C.**12**/**2005**/**4**؛ بتاريخ **11** غشت **2005**.

[26] الحق في الماء، (المادتان **11** و **12** من العهد)؛ E/C.**12**/**2002**/**11**؛ **20** يناير **2003**.

[27] في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة **12** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ E/C.**12**/**2000**/**4** بتاريخ **11** غشت **2000**

[28] الحق في التعليم (المادة **13** من العهد)، E/C.**12**/**1999**/**10**، **8** ديسمبر **1999**

[29] الحق في الغذاء الكافي (المادة **11**)، E/C.**12**/**1999**/**5**، بتاريخ **12** ماي **1999**

[30] التطبيق المحلي للعهد، E/C.**12**/**1998**/**24**، **3** ديسمبر **1998**

[31] الحق في السكن الملائم (المادة **11**(**1**) من العهد): حالات إخلاء المساكن بالإكراه، **20** ماي **1997**

[32] الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، بتاريخ **7** أكتوبر **1996**

[33] الأشخاص في وضعية إعاقة، بتاريخ **1** يناير **1995**

[34] الحق في السكن الملائم، بتاريخ **1** يناير **1992**

[35] طبيعة التزامات الدول الأطراف، بتاريخ **1** يناير **1991**

[36] تساوي الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة، A/**38**/**44**، **1989**

[37] العاملات بلا أجر في المشاريع الأسرية في الريف والحضر، A/**38**/**46**، **1991**

[38] قياس وتقدير الأنشطة المنزلية التي تقوم بها النساء دون أجر والاعتراف بهذه الأنشطة في حساب الناتج القومي الإجمالي، A/**38**/**46**، **1991**

[39] النساء في وضعية إعاقة، A/**38**/**46**، **1991**

[40] المادة **12** من الاتفاقية (المرأة والصحة)، A/**38**/**54**/Rev.**1**، **1999**

[41] الفقرة **1** من المادة **4** من الاتفاقية (التدابير الخاصة المؤقتة)

[42] بشأن العاملات المهاجرات، CEDAW/C/**2009**/WP.**1**/R، **5** ديسمبر **2008**

[43] بشأن المسنات و حماية حقوقهن الإنسانية، CEDAW/C/GC/**27** ، **16** ديسمبر **2010**

[44] بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة **2** من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/GC/**28**، **16** ديسمبر **2010**

[45] بشأن المادة **16** من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الآثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية و على فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية)، CEDAW/C/GC/**29**، **30** أكتوبر **2013**

[46] شأن حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام والمشاركة في الحياة الثقافية وفي الفنون (المادة **31**)، CRC/C/GC/**17**، **17**أبريل **2013**

[47] التزامات الدول بشأن أثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل، CRC/C/GC/**16** ، **17** أبريل **2013**

[48] بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (المادة **24**)؛ CRC/C/GC/**15**، **17** أبريل **2013**

14[49]، رقم 9[50]، رقم 5[51]، رقم 4[52]، رقم 3[53]، رقم 1[54] ومشروع التعليق العام رقم 19[55]؛

- اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولاسيما المواد 7، 25، 27، 28، 29، 30، 43، و45 منها، كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالتعليقين العامين رقم 1[56] ورقم 2[57]؛

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما المواد 1، 2، 3، 4 (الفقرة الثانية)، 9، 19، 24، 25، 26، 27، 28، و30 منها، كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ملاحظتها العامة رقم 2[58]؛

- اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها بلادنا، ولاسيما الاتفاقية رقم 94 بشأن شروط العمل (العقود العامة)، الاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة، الاتفاقية رقم 135 بشأن ممثلي العمال، الاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية، الاتفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية، الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوا أشكال عمل الأطفال؛

- إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كوبنهاغن[59]، المعتمد في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي انعقدت بالعاصمة الدانماركية من 6 إلى 12 مارس 1995[60]؛

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛

---

[49] حقّ الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفُضلى (الفقرة **1** من المادة **3**)، CRC/C/GC/**14**، **29** ماي **2013**

[50] حقوق الأطفال في وضعية إعاقة، CRC/C/GC/**9**/**1**.Corr، **13** نونبر **2007**

[51] التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (المواد **4**، و**42**، و**44** - الفقرة **6**)، CRC/GC/**2003**/**5**، **27** نونبر **2003**

[52] صحة المراهقين ونموّهم في إطار اتفاقية حقوق الطفل، CRC/GC/**2003**/**4**، **4** سبتمبر **2003**

[53] فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الطفل، CRC/GC/**2003**/**3**، **17** مارس **2003**

[54] المادة **29**(**1**): أهداف التعليم، CRC/GC/**2001**/**1**، **17** أبريل **2001**

[55] مشروع التعليق العام رقم **19** حول الإنفاق العمومي و حقوق الطفل، CRC/C/GC/**19**، **11** يونيو **2015**

[56] بشأن العمال المنزليين المهاجرين، CMW/C/GC/**1** ، **23** فبراير **2011**

[57] بشأن حقوق العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي وأفراد أسرهم، CMW/C/GC/**2** ، **28** غشت **2013**

[58] إمكانية الوصول، CRPD/C/GC/**2** بتاريخ **22** ماي **2014**

[59] A/CONF.166/9

[60] تتمثل أهم التزامات التنمية الاجتماعية فيما يلي: تهيئة «بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية»؛ القضاء على الفقر في العالم باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة و ممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية للبشرية؛ دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة؛ العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي و ذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار و الأمان و العدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان و حمايتها و على عدم التمييز و التسامح و احترام التنوع و تكافؤ الفرص و التضامن و الأمن و مشاركة كل المحرومين و المستضعفين جماعات و أفرادا ؛ تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ تمكين الجميع على قدم المساواة و دون تمييز من الحصول على تعليم من نوعية جيدة والرعاية الصحية الأولية؛ الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا ؛ الالتزام بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية و استخدامها على نحو أكثر كفاءة ؛ الالتزام بتحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي و الإقليمي و دون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة و غيرها من المؤسسات متعددة الأطراف

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/199 بتاريخ 19 ديسمبر 2008 ؛

- قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو2011، بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»؛

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا» والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1,70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015[61]؛

- خطب ورسائل جلالة الملك، لاسيما التي تتضمن توجيهات تتعلق بموضوعات العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة والكرامة الإنسانية والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي؛

- النموذج كترصيد لتجارب وطنية وسياسات عمومية موجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

يرتكز النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية على ترصيد عدد من التجارب الوطنية والمبادرات العمومية الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي الذي تم الإعلان عنه في خطاب عيد العرش ل 30 يوليوز 2015، ومسار البرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، وخطة العمل الوطنية للطفولة، وإحداث صندوق التماسك الاجتماعي، وآليات التخطيط التشاركي الجديدة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، ومشروع الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مأسسة الحوار الاجتماعي.

كما يرتكز النموذج على تثبيت وتحسين المكتسبات المحققة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تبرزه المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

ويتعلق الأمر بشكل خاص، بوتيرة الإنفاق العمومي على القطاعات الاجتماعية، حيث انتقلت حصة الميزانية العامة للدولة المخصصة للقطاعات الاجتماعية من 41 بالمائة إلى 55 بالمائة بين 1999 و2014، وبتحسن مستوى عيش السكان بنسبة 3،3 بالمائة بين 2001 و2014، وارتفاع حصة 10 بالمائة من الأسر الأقل غنى في الاستهلاك الإجمالي بنسبة 7،7 بالمائة، وانخفاض حصة 10 بالمائة من الأسر الأكثر غنى في الاستهلاك الاجمالي بنسبة 4،5 بالمائة. كما ينبغي التذكير في هذا الصدد بانخفاض نسبة الفقر المطلق[62] على المستوى الوطني من 2،15 بالمائة سنة 2001 إلى 2،4 بالمائة سنة 2014.

لذا، يتأسس النموذج على منطلق مفاده أن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية التي تمت الإشارة إلى بعضها، والمتطلبات الدستورية الجديدة، وكذا الانخراط الفعال لبلادنا في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي كلها عوامل تؤهل بلادنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لإطلاق مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية.

[61] A/RES/70/1

[62] دولار أمريكي واحد حسب منسوب القدرة الشرائية.

- النموذج المغربي كإجابة عن تحديات أساسية:

يتوخى النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية الإجابة عن التحديات الأساسية التالية:

- التحدي الأول : تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي، البيئي، وكذا التضامن بين الأجيال، خاصة عبر سياسات وبرامج اجتماعية مبنية على منطق الحقوق وتلعب فيها الدولة والجماعات الترابية دورا استراتيجيا

يمكن التذكير، في هذا الصدد، بعينة من مظاهر هذا التحدي الذي تتقاطع فيه الأبعاد الاجتماعية بالبعد الترابي، خاصة في مجال الولوج إلى عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تقديم أمثلة بشأنها.

ففي سنة 2011، تركز 53 بالمائة من الأطباء على مستوى ثلاث جهات[63]، تضم فقط 26 بالمائة من السكان[64] .

وإذا كانت نسبة أمية الأشخاص البالغين أكثر من 10 سنوات قد بلغت 29 بالمائة سنة 2012، فإن بعض الجهات تسجل مستويات أعلى من المعدل الوطني، كما هو الشأن بالنسبة لجهتي تازة-الحسيمة-تاونات وتادلة-أزيلال (حسب التقسيم الجهوي السابق)، واللتان سجلتا 1، 38 بالمائة كنسبة أمية في الفئة المذكورة سنة 2012[65].

وإذا كان معدل النشاط المهني للنساء ضعيفا ولا يتجاوز 1، 25 بالمائة سنة 2013، مقابل 73 بالمائة لدى الرجال، على المستوى الوطني، فإن هذه الفوارق تتفاقم على المستوى الترابي، حيث لم يتجاوز معدل النشاط المهني للنساء 9، 14 بالمائة في جهة طنجة-تطوان (حسب التقسيم الجهوي السابق) ، و9، 13 بالمائة في الجهة الشرقية، و 5، 16 بالمائة في أقاليمنا الجنوبية[66].

وفي سنة 2012، تركز أكثر من 50 بالمائة من مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، و60 بالمائة من مؤطري هذه المراكز، و60 بالمائة من المستفيدين، في ثلاث جهات (الرباط-سلا-زمور-زعير، الجهة الشرقية، وجهة سوس- ماسة-درعة)[67].

ويبرز الإحصاء الأخير للسكان والسكنى أن نسبة الأشخاص الذين يبلغون من العمر 60 سنة فمافوق، انتقلت من 8، 1 بالمائةسنة 2004 إلى 10 بالمائة سنة 2014، و أن أكثر من نصف المسنين يقل عمرهم عن 70 سنة (4، 55 بالمائة)، و0، 28 بالمائة يتراوح سنهم مابين 70 و79 سنة، ويفوق سن 6، 16 بالمائة منهم 80 سنة. كما أن 5، 70بالمائة من الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق، هم بدون مستوى دراسي، وأن 2، 5 بالمائة من الأشخاص المسنين يعيشون بمفردهم(أي 170,130)، 73 بالمائة منهم نساء (أي 124,615).

لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال التوجهات التالية:

1. تأسيس استراتيجية تصحيح التفاوتات المجالية على الآليات المالية الملائمة (خاصة عبر تمويل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات)، وعلى استثمار الإمكانيات المؤسساتية الجديدة، بما فيها مبدأ التفريع

---

[63] - يتعلق الأمر بالجهات السابقة للرباط سلا زمور زعير، الدار البيضاء الكبرى، فاس بولمان

[64] Ministère de l’économie et des Ţnances (Directions des études et des prévisions Ţnancières) : Des inégalités régionales sous le prismede l›accès aux droits humains: de la multiplicité à l’indivisibilité ; mars 2015 (p.9

[65] Des inégalités régionales sous le prismede l›accès aux droits humains: de la multiplicité à l’indivisibilité ; mars 2015 (p.18

[66] Des inégalités régionales , op.cit. (p.20

[67] (Des inégalités régionales , op.cit. (p.35

لتصحيح التفاوتات داخل تراب الجهة، بالأولوية والتدرج، في ممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة، وكذا تأمين تمفصل أفضل بين البرامج اللامركزة للقطاعات الحكومية الاجتماعية (التعليم، والصحة مثلا) وبين برامج تنمية الجهة والجماعات الترابية الأخرى؛

2. تأسيس الإطار المرجعي لمختلف البرامج الاجتماعية على التكامل بين المتطلبات الدستورية والالتزامات الاتفاقية للمغرب، المتعلقة بمجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

3. وضع آلية مستدامة للتنسيق على أعلى مستوى حكومي، تضمن التقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة، واستكمال وضع استراتيجيات خاصة بهذه الفئات (مثال : الأشخاص المسنين) مع ضمان مشاركة الجهات في إعدادها؛

4. ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة، سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية للجماعات الترابية. ويتم ذلك، على المستوى المؤسساتي، بضمان التنسيق على أعلى مستوى حكومي، وباستعمال آليات التخطيط والبرمجة المبنية على النوع الاجتماعي، وباستثمار الإمكانيات المؤسساتية الجديدة التي يتيحها القانون التنظيمي للجماعات الترابية في هذا المجال.

- التحدي الثاني : جعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية و التماسك الاجتماعي والإدماج ، خاصة عبر تحديد المعالم الكبرى لنموذج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي

يمكن التذكير في هذا الصدد، بعدد من المؤشرات الإحصائية الدالة:

فحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2 بالمائة من المقاولات المغربية فقط تؤدي 82 بالمائة من الضريبة على الشركات، و73 بالمائة من الضريبة على الدخل يؤديها مأجورو القطاع العام وحدهم[68].

وحسب الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى، فإن 5,6 بالمائة من الأسر تشغل مسكنا من نوع »دار بدائية أوصفيحية « ، و2، 59 بالمائة من الأسر فقط تقطن مساكن متصلة بالشبكة العمومية لتصريف المياه العادمة، و سبعة أشخاص من كل عشرة من ذوي الاحتياجات الخاصة (3، 70 بالمائة) ليس لديهم أي مستوى تعليمي .

و حسب المندوبية السامية للتخطيط[69]، فإن عدم المساواة في الولوج إلى التعليم والتكوين يوجدان في صلب عدم المساواة وتكافؤ الفرص، ذلك أن نسبة إضافية من الدراسة تؤدي إلى تحسين دخل الأجير بنسبة 9,6 بالمائة في المتوسط.

لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال التوجهات التالية:

1. استخدام الأدوات الجبائية (ضرائب، رسوم، إعفاءات، خصوم...) لتصحيح الاختلالات المتعلقة بولوج بعض الفئات الاجتماعية إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد، بتوصيات المجلس

[68] Conseil Economique, Social et environnemental : « Le système Ţscal marocain : développement économique et cohésion sociale » , 2012 ; Auto-Saisine n° 9/2012 ((p.8

[69] المندوبية السامية للتخطيط : المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية و أهداف التنمية المستدامة، المكتسبات و التحديات (ص **20**)

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[70] بشأن النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، خاصة التوصيات التي تربط بين وضع منظومة للدعم العمومي، مبنية على استهداف الفئات الأكثر فقرا، بتزامن مع إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة، أو التوصيات المتعلقة بتحمل الدولة عبر خصوم جبائية لجزء من مصاريف الدراسة لفائدة الأسر[71]، وكذا المقترح بتوسيع الخصم منالضريبة على الدخل في حالة التكفل بالأصول أو الإخوة، أو ربط التضريب في القطاع الفلاحي بتوسيع التغطية الاجتماعية، وآليات الدعم في حالة الصعوبات الطبيعية[72]؛

2. استخدام متكامل لآليات دعم عمومي مبني على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر وآليات جبائية ملائمة، إما لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية (السكن اللائق في مقابل السكن ناقص التجهيز، أو غير اللائق)، أو بالحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية (استكمال التعليم أو التكوين المهني مثلا)؛

3. ضمان تحفيزات جبائية ملائمة لفائدة المقاولات التي تعتزم بناء نموذج تنافسية مرتكز على احترام منظومة المقاولة وحقوق الإنسان والمسؤولية البيئية في إطار التنمية المستدامة.

- التحدي الثالث: ضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة

أنتجت بلادنا عددا من الوثائق الاستراتيجية الهامة للسياسات العمومية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، تتعلق بفئات كالطفولة والشباب، كما أن هناك مسار، بسرعات متفاوتة، يتعلق بإعداد أجوبة سياسات عمومية مندمجة لفئات كالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتتسم هذه السياسات بمحدودية التقائيتها، وبارتكازها المتفاوت على الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، كما تتسم بتحملها القطاعي لقضايا أفقية تهم فئات عمرية أو اجتماعية محددة.

لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال التوجهات التالية:

1. وضع آلية مستدامة للتنسيق على أعلى مستوى حكومي، تضمن التقائية السياسات الاجتماعية، بما في ذلك التحمل الأفقي للسياسات المتعلقة بفئات عمرية واجتماعية معينة كالطفولة، والشباب، والأشخاص المسنون، والأشخاص ذوي الإعاقة؛

2. وضع إطار منطقي موحد ومنسجم للسياسات العمومية الاجتماعية (الوطنية أو الترابية) مبني على مرجعية دستورية واتفاقية مشتركة، ومتلائم مع عناصر السياسات العمومية الاجتماعية التي حددتها الهيئات الأممية المختلفة (مثال : خطة التنمية المستدامة لعام 2030) ؛

---

[70] Conseil Economique, Social et environnemental : « Le système Ṭscal marocain : développement économique et cohésion sociale » , 2012 ; Auto-Saisine n° 9/2012

[71] Conseil Economique, Social et environnemental : « Le système Ṭscal marocain : développement économique et cohésion sociale » , 2012 ; Auto-Saisine n° 9/2012 (pp.14-15

[72] Conseil Economique, Social et environnemental : « Le système Ṭscal marocain : développement économique et cohésion sociale » , 2012 ; Auto-Saisine n° (9/2012(pp.21-27

3. وضع آلية منتظمة لمشاركة الجهات في مسار إعداد القانون المالي؛

4. استثمار إمكانات البرمجة الجديدة التي يقدمها القانون التنظيمي لقانون المالية (البعد الجهوي، والبرمجة متعددة السنوات) ؛

5. استكمال مسار إدراج منظور النوع الاجتماعي في الميزانية على المستوى الوطني والترابي؛

6. إجراء تقييمات منتظمة لآثار الإنفاق العمومي، في المجالات الاجتماعية، على التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفئات الهشة، وإجراء التصحيحات الضرورية باستثمار إمكانية التحيين السنوي للبرمجة المالية متعددة السنوات تبعا للظرفية الاجتماعية.

- التحدي الرابع : ترصيد وتوسيع المكتسبات الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وجعلها رافعة لسياسات عمومية دامجة خاصة للفئات الهشة

حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن 2،99 مليون أجير نشيط فقط مصرح بهم سنة 2014، كما أبرز تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول إصلاح منظومة التقاعد أن هذه المنظمة لا تغطي إلا 33 بالمائة من النشيطين سنة 2013[73].

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإنه من 3،3 مليون شخص من البالغين 60 سنة فما فوق، لا يستفيد 84 بالمائة منهم من معاشات التقاعد[74].

وضمن نفس الإطار، فإن مجهود الإنفاق العمومي على نظام المساعدة الطبية يجب أن يستمر وأن يتم توسيع تغطيته، علما أن تقديرات الساكنة المؤهلة نظريا للاستفادة من هذا النظام بلغت 7,987,000 شخص، ولن تنخفض إلى 3,854,000 شخص إلا في أفق 2020.

وستكون بلادنا مدعوة إلى تحسين بعض جوانب العمل اللائق كما حددتها منظمة العمل الدولية، خاصة على مستوى «الأجر اللائق»، والسلامة المهنية في أماكن العمل، والحماية الاجتماعية للأسر، والتطوير الشخصي للعاملين، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في سياق العمل.

لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال التوجهات التالية:

1. توسيع نظام المساعدة الطبية وضمان مصادر مستديمة وقارة لتمويله، بما في ذلك بحث إمكانية تطوير تحمل الجماعات الترابية لجزء من تمويل هذا النظام؛

2. توسيع الفئات النشيطة المشتركة في المنظومة الوطنية للتقاعد، وتقديم تحفيزات جبائية ملائمة لخروج بعض الفئات المهنية من الاقتصاد غير المهيكل، و ربط هذه التحفيزات بالولوج إلى سلة متكاملة للحماية الاجتماعية؛

3. وضع خطة للحد من نقط ضعف المنظومة الوطنية للعمل اللائق، مع إيلاء الأولوية للقضاء على عمل الأطفال، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في السياق المهني؛

[73] Cour des comptes : Rapport sur le système de retraite au Maroc, 2013

[74] المندوبية السامية للتخطيط : المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية و أهداف التنمية المستدامة، المكتسبات و التحديات

4. تعويض منظومة المقاصة بمنظومة دعم اجتماعي عمومي للفئات الأكثر فقرا وهشاشة، مبنية على استهداف اجتماعي وترابي دقيق، ويمكن أن تقوم بهذا الاستهداف المندوبية السامية للتخطيط.

- التحدي الخامس: تقوية المكتسبات الوطنية في مجالات الحوار الاجتماعي مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

تعتبر التجربة الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، تجربة رائدة على المستوى الإقليمي، وهي توجد اليوم في مرحلة تطرح فيها تحديات جديدة تتعلق أساسا بمأسستها، وبإدماج البعد الترابي فيها، وبتجديد أجندتها وموضوعاتها الرئيسية.
لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال التوجهات التالية:

1. الإشراك الملائم، مع الحفاظ على حرية الاختيار التنظيمي للفئات الأكثر هشاشة من العمال (العمال المهاجرون، العمال في وضعية إعاقة، العمال المنزليون، العاملين في القطاعات ذات المرونة الزائدة)، في المسار المؤسسي للحوار الاجتماعي؛

2. دعم لا مركزية المفاوضة الجماعية على المستويين الترابي والقطاعي؛

3. إدراج موضوعات جديدة في أجندة الحوار الاجتماعي كموضوعات المساواة والمناصفة، الولوج المتكافئ للنساء والرجال إلى مناصب المسؤولية، التكوين المهني، وكيفيات التفاوض حول اتفاقات مندمجة بهذا الخصوص؛

4. استثمار الإمكانيات الجديدة للديمقراطية التشاركية في تكامل مع منظومة الحوار الاجتماعي، خاصة الإمكانيات المتاحة بمقتضى الفصل 13 من الدستور، وآليات الديمقراطية التشاركية الجديدة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية.

- التحدي السادس: الحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية، وذلك في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
تتوفر بلادنا على وثيقة استراتيجية تتمثل في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، و تشكل هذه الوثيقة إطارا متلائما مع المتطلبات الدستورية والتزاماتنا الاتفاقية وكذا القانون الإطار.

كما أن الرهان السادس لهذه الاستراتيجية يتمثل في النهوض بالتنمية البشرية وتقليص أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمجالية. ويتضمن هذا الرهان ثلاث محاور: ترصيد مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال محاربة الفقر، تقوية سياسات الصحة واليقظة الصحية، وامتصاص العجز في مجال التعليم.
لذا، فإن الإجابة على هذا التحدي، على المدى المتوسط، يمكن أن تتحقق من خلال:

إضافة محور رابع إلى المحاور الثلاث يتمثل في وضع آلية للتحمل العمومي (من طرف الدولة والجماعات الترابية) لجزء من الآثار البنيوية الناتجة عن التقلبات المناخية (جفاف طويل الأمد، فيضانات، آثار بيئية أخرى)، خاصة في الجهات التي تسجل ضعفا في مؤشرات التجهيزات أو في مؤشرات التنمية.

المقاربات

يقترح أن يرتكز النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية على أربع مقاربات أساسية:

1. المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان؛
2. مقاربة النوع؛
3. المقاربة التشاركية؛
4. والمقاربة المجالية.

5 - إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية

إن المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و20 فبراير 2016، تحت شعار « تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك».

I- إذ يستحضرون :

1. مقتضيات الدستور، ولاسيما التصدير والفصول 6 (البند الثاني)، 7، 12، 8، 13، 14، 15، 19، 31، 32، 33، 34، 36، 39، 40، 71، 77 (البند الأول)، 117، 118، 133، 136، 139، 154، 155، 156، 157، و158 منه؛

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما المقتضيات ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، كما تم تفسيرها من طرف هيئات المعاهدات المعنية؛

3. اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم94 بشأن شروط العمل (العقود العامة)، والاتفاقية رقم98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم122 بشأن سياسة العمالة، والاتفاقية رقم135 بشأن ممثلي العمال، والاتفاقية رقم144 بشأن المشاورات الثلاثية، والاتفاقية رقم154 بشأن المفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

4. إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المعتمد في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت بالعاصمة الدانماركية من 6 إلى 12 مارس 1995؛

5. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛

6. إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل «عولمة عادلة»، موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/199 بتاريخ 19 ديسمبر 2008؛

7. قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة، المعنون «الحماية والاحترام و الانتصاف»؛

8. خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا»، والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1,70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015؛

9. قرارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ذات الصلة بقضايا العدالة الاجتماعية؛

II- إذ يسترشدون بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلةبالعدالة الاجتماعية في مختلف جوانبها، ولاسيما فحوى الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2016 إلى المشاركات و المشاركين في هذا المنتدى؛

III- إذ يؤكدون :

1. أن الكرامة والتضامن والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق وحظر التمييز، هي المبادئ التي يرتكز عليها النموذ ج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

2. أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية والمستدامة، هي أهداف وغايات مترابطة فيما بينها؛

3. أن الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة جميع الوسائل لتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، هو التزام ذو طبيعة دستورية، تتم أجرأته من خلال مختلف السياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية؛

4. أن تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية يستلزم، أيضا، تحمل الجميع للتكاليف العمومية كل على قدر استطاعته، وتحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد؛

5. أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات والمجموعات الهشة من الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، عبر استهداف اجتماعي وترابي دقيق وملائم، هي أولوية قصوى للنموذ ج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

6. أن المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان والاستحضار الأفقي والمنهج للمساواة بين الجنسين والمقاربة التشاركية واستحضار البعد الترابي، هي أسس منهجية للنموذ ج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

7. أن تكامل الأجندات والأولويات الوطنية والأممية، لاسيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا»، والملاحظات الختامية وتوصيات الهيئات الأممية لحقوق الإنسان الموجهة إلى بلادنا، هو منطلق أساسي لكافة السياسات العمومية الوطنية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية؛

IV- يدعون إلى تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي بشأن البناء التشاركي للنموذ ج المغربي للعدالة الاجتماعية، وذلك لرفع التحديات ذات الأولوية، التالية:

1. تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، والمجالي، والبيئي، وكذا التضامن بين الأجيال، خاصة عبر تقوية السياسات والبرامج الاجتماعية المبنية على منطق الحقوق والتي تلعب فيها الدولة والجماعات الترابية دورا استراتيجيا؛

2. استكمال تحديد المعالم الكبرى لنموذ ج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي، خاصة عبر آليات جبائية، واستهداف

اجتماعي وترابي ملائمين، وسياسات عمومية تهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، لاسيما الأكثر فقرا وهشاشة منها، من المؤهلات والقدرات والفرص المتكافئة التي تمكنها من تحقيق تمتعها الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

3. ضمان الشروط المنهجية والمؤسساتية الضرورية لالتقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

4. تقوية وتوسيع الولوج إلى العرض الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية، خاصة نظام المساعدة الطبية والمنظومة الوطنية للتقاعد، وتصحيح نقط ضعف المنظومة الوطنية للعمل اللائق، وتقوية فرص ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل؛

5. تقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي عبر مأسسته، وإدماج البعد الترابي وبعد المقاولة وحقوق الإنسان فيه، وتجديد أجندته وموضوعاته الرئيسية؛

6. الحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية، في إطار متطلبات التنمية المستدامة، وذلك عبر آليات دعم عمومي ملائم؛

V- يدعون إلى أفضل استثمار لآليات الديمقراطية التشاركية، والمنظومة الجديدة لاختصاصات الجماعات الترابية، والقوة الاقتراحية للمؤسسات الدستورية الاستشارية والمجتمع المدني، ومسارات البرمجة الموازناتية المبنية على النوع، والمكتسبات المنهجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وباقي البرامج الوطنية المماثلة، من أجل استكمال البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

VI- يدعون الحكومة إلى المبادرة بتقديم مشروع قرار، بمعية شركاء المغرب وأصدقائه، في أقرب دورة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يكون موضوعه العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، على أن يكون جامعا لمختلف المرجعيات الاتفاقية والإعلانية ذات الصلة، ومستلهما من مبادئ وأولويات نموذجنا الوطني، ويشكل قيمة مضافة في اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في مجال العدالة الاجتماعية؛

يدعون لمواصلة مجلس المستشارين لمبادرته في إطلاق وتدبير مسار النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

ثانيا:

المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية (2017)

«مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»




Kingdom of Morocco
Parliament
House of Councillors
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
The House of Councillors organises
The Second International Parliamentary
Forum on Social Justice
The Institutionalisation of Social Dialogue
as a key Instrument for Sustainable
Development and Social Justice
February 20th, 2017
House of Councillors
ينظم مجلس المستشارين
المنتدى البرلماني الدولي الثاني
للعدالة الاجتماعية
في موضوع
"مأسسة الحوار الاجتماعي:
مدخل أساسي للتنمية المستدامة
والعدالة الاجتماعية"
20 فبراير 2017
مجلس المستشارين
Konrad
Adenauer
Stiftung
WESTMINSTER
FOUNDATION FOR
DEMOCRACY

ثانيا: المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية(2017)

«مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»

«(. . .)وإننا نثمن بهذا الخصوص اختياركم لموضوع مأسسة الحوار الاجتماعي، بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ذلك أن الحوار الاجتماعي يشكل أحد المرتكزات الهامة لمفهوم العمل اللائق، كما أقرته منظمة العمل الدولية.

كما نثمن أيضا اختياركم التفكير في موضوع يمثل استمرارا منطقيا لنتائج عملكم التي أثمرت إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية، وهو الإعلان الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية، برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021(. . .)

. . . اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.»

مقتطفات من نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2017.

1- الأرضية التأطيرية

تخليدا لليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي تم إقراره بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10 بتاريخ 26 نونبر2007، واستثمارا لميزته المتمثلة في تعدد مكوناته وتمثيلياته الترابية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية، ودوره كغرفة برلمانية تترجم تطلعات مختلف الفاعلين في الحياة الوطنية من خلال نقاش عمومي تعددي وتشاركي، ينظم مجلس المستشارين النسخة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية».

لقد أصبح الحوار الاجتماعي يحتل مكانة هامة في تنظيم العلاقات المهنية باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتطوير علاقات العمل والرقي بعالم الشغل إلى مستويات أرقى، بل إنه بات يمثل حجر الزاوية بالنسبة للاستقرار السياسي والسلم والعدالة الاجتماعيين والنمو الاقتصادي المستدام.

ومن تم صارت قضية مأسسة الحوار الاجتماعي على ارتباط وثيق بقضية العدالة الاجتماعية، ويكفي في هذا الصدد التذكير بالفقرة الخامسة من إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 ديسمبر 2008 بمقتضى القرار 63/199، وهي الفقرة التي تشير إلى تأييد الجمعية العامة للدعوة «التي وجهها الإعلان لتعزيز اعتماد نهج متكامل إزاء برنامج توفير العمل الكريم والإسهام في تنفيذه، استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المترابطة وغير المنفصلة والتي يدعم بعضها بعضا والمتمثلة في إيجاد فرص العمل واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية. »

إن الحوار الاجتماعي، بوصفه مبدأ، ومفهوما ومنهجية يجد أساسا مرجعيا متينا له في الدستور وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي أعمال منظمة العمل الدولية.

فيما يخص الدستور، ينص البند الثالث من الفصل الثامن على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بالعمل على تشجيع المفاوضة الجماعية، كما ينص الفصل الثالث عشر منه على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الالتزامات الإيجابية تشكل شروطا منهجية ذات طابع معياري تؤمن، بدون شك، إطار مأسسة واستدامة الحوار الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أقرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية الحوار الاجتماعي بوصفه إحدى المكونات الأساسية للعمل اللائق في تعليقها العام رقم 23(2016) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية[75] (المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الصادر بتاريخ

[75] E/C.12/GC/23

27 أبريل 2016، حيث اعتبرت اللجنة المذكورة، أن ضمان» الإعمال الكامل للحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية» يشمل « وضع تدابير لتيسير هذا الحق وتعزيزه وتوفيره، بطرائق تشمل التفاوض الجماعي والحوار الاجتماعي[76]».

ضمن نفس المنطق أشارت نفس اللجنة الأممية في التعليق العام المذكور إلى ضرورة التقييم المستمر ل»ممارسة الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية « وذلك عبر المراجعة الدورية ل» تأثير القوانين والسياسات، بالتشاور مع العاملين وأصحاب العمل، بغية تحديث المعايير في ضوء الممارسة»، وأوصت في نفس الإطار الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها بلادنا، بإنشاء» آليات حوار مناسبة تتيح فرصة إثارة المسائل المهمة « لاسيما المتعلقة منها بالعمل اللائق، وعلاقات العمل، والمساواة بين الجنسين في مجال العمل، وحتى تأهيل القطاع غير المهيكل[77]. بل إن اللجنة أوصت باتخاذ تدابير» تعزيز الحوار العابر للحدود الوطنية بين منظمات أصحاب العمل والعاملين»[78].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن توفير العمل اللائق للجميع يشكل جوهر الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[79]، كما يرتبط تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المرتبطة بالهدف الثامن - على سبيل المثال لا الحصر إلى حد كبير بمأسسة آليات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، وهذا ما يصدق مثلا بالنسبة للهدف الفرعي 6-8 المتعلق ب»الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020» أو الهدف الفرعي 8-8 المتعلق ب «حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة».

في إطار متكامل، ينبغي التذكير بدور منظمة العمل الدولية في النهوض بالحوار الاجتماعي كإحدى المكونات الأربع للعمل اللائق[80]. ففي إحدى إصداراتها الأخيرة بعنوان «الخطوط التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات بيئية ومستدامة ومجتمعات للجميع»[81]، أوصت منظمة العمل الدولية بضرورة توفير «توافق اجتماعي قوي حول هدف وسبل الاستدامة» وأن يكون « الحوار الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من الإطار المؤسساتي للسياسات العمومية على كل المستويات»[82]. وقد اعتبرت منظمة العمل الدولية ضمن نفس الإطار أن الحوار الاجتماعي هو إحدى المجالات التسع ذات العلاقة بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية (السياسات الماكرو-اقتصادية والنمو، السياسات الصناعية والقطاعية، السياسات المتعلقة بالمقاولة، تطوير الكفاءات، السلامة المهنية والصحة، الحماية الاجتماعية، سياسات التدبير النشط لسوق الشغل، الحقوق، والحوار الاجتماعي وثلاثية الأطراف).

---

76 E/C.12/GC/23 (§60

77 (E/C.12/GC/23 (§63

78 E/C.12/GC/23 (§67

79 A/RES/70/1

80 المكونات الأربع للعمل اللائق حسب أجندة منظمة العمل الدولية هي : الحوار الاجتماعي، الحماية الاجتماعية، الحقوق في العمل و التشغيل.

81 International Labor organisation : Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all, 2015

82 a) Guiding principles) 13§

وبناء على هذا التصور وضعت منظمة العمل الدولية خطوطا توجيهية تتعلق بانسجام السياسات العمومية والترتيبات المؤسساتية التي تتعلق بأدوار الحكومة في النهوض بالحوار الاجتماعي الذي من شأنه تمكين المقاولة من النمو وضمان العمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر في مرحلة الانتقال إلى اقتصادات مستدامة، مع إتاحة الفرص لمشاركة الشركاء الاجتماعيين على جميع مستويات صناعة السياسات العمومية.

وإذا كان الحوار الاجتماعي هو الوسيلة المثلى لتجاوز التوترات والمنازعات الاجتماعية والارتقاء بالشأن الوطني إلى المستوى المأمول بما يحقق أهداف الحرية والكرامة، فإن مأسسة هذا الحوار تبقى القاطرة الحقيقية والفعالة لوضع إطار تشريعي ومؤسساتي في مجال الحوار الاجتماعي مع توسيع صلاحياته ومجالاته وتنظيمه وعقلنته ليصبح إلزاميا لكل الشركاء الاجتماعيين (حكومة ونقابات المشغلين والعمال الأكثر تمثيلية).

لقد عرفت العولمة انتشارا واسعا منذ سقوط جدار برلين ونتج عنها متغيرات خلال العقود الأخيرة اتسمت بتقوية اقتصاد السوق وتفوق البورصة وهيمنة العنصر التكنولوجي، مما أثر على تطور أساليب الإنتاج وظهور أنماط جديدة لهذه العلاقات كالعمل المؤقت، العمل لبعض الوقت، العمل بالعقد من الباطن، العمل داخل المنازل وتنوع الهجرة وتوسع القطاع غير المنظم.

وفي ظل هذا الأوضاع، تزايدت معدلات البطالة والتسريحات وتأثرت شبكة الحماية الاجتماعية وانحسرت مجالاتها مما أصبح يفرض نهج أسلوب الحوار كآلية للتخفيف من آثارها السلبية على الواقع.

إن معالجة هذه الإشكالات لا يمكن أن تتم إلا في إطار حوار اجتماعي على الصعيد الوطني يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد ويوزع الأعباء والتكاليف على مختلف الفرقاء.

ولقد شجعت كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية مبدأ التفاوض الجماعي الثلاثي الأطراف بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال دعمهما للحوار الاجتماعي الذي يشرك أصحاب العمل والنقابات العمالية في وضع وتطبيق السياسات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية باعتباره أفضل السبل لحل النزاعات بشكل سلمي وأداة ضرورية لزيادة الإنتاجية وتجنب الخلافات في العمل وبناء مجتمعات متماسكة.

ومن بين الشروط الأساسية لتعزيز الحوار الاجتماعي احترام العمل النقابي ومأسسة المفاوضة الجماعية وتعزيز التشاور والحوار بشكل عام.

وفي المغرب، شكل الاهتمام بالتشاور بين الأطراف الاجتماعية وتبني مقاربات عامة ملائمة لتأسيس وتنظيم العلاقات المهنية أحد الأهداف الأساسية لبلادنا. ومن أجل ذلك بادر المشرع المغربي إلى وضع ترسانة قانونية هامة تم على إثرها إحداث مجموعة من آليات التشاور والمفاوضة والتوفيق وذلك سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، الجهوي أو المحلي أو داخل المقاولة، والتي تميزت بتنوع تركيبتها ومجال اختصاصاتها.

ولقد شكل خروج المغرب من برنامج التقويم الهيكلي مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، الذي تميزت أهدافه بالتحكم في موازنة الدولة على حساب التوازنات الاجتماعية فضلا عن بروز تيار النيو ليبرالية الذي يدعو إلى

الحد من تدخلات الدولة ونهج سياسة الخوصصة، مرحلة حاسمة في التوجه نحو بناء التوافقات الاجتماعية التي تمثلث في إبرام 4 اتفاقات اجتماعية (التصريح المشترك لفاتح غشت 1996، اتفاق 19 محرم 1421 -23 أبريل 2000-، اتفاق 20 أبريل 2003)، والتي كان من بين نتائجها تعزيز العمل اللائق و إقرار السلم الاجتماعي.

ومع ذلك، يجب الإقرار بأن جولات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لا تتم إلا تحت الضغط وبعد الاحتجاجات العمالية في ظل غياب آلية مؤسساتية مركزية ثلاثية التركيب تجتمع بشكل دوري ومنتظم، واضحة في صلاحياتها ومجالات عملها وتعزز الآليات القائمة حاليا.

إن هذا التشخيص النقدي، يمكن قراءته أيضا على ضوء رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر سنة 2011 تحت عنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها» والذي أوصى فيه في المحور الرابع المعنون «الحوار الاجتماعي، الحوار المدني والشراكات المجددة» ب«تحسين ممارسة الحوار الاجتماعي بشكل مستمر»[83].

إن التراكمات التي حققتها بلادنا في مجال الحوار الاجتماعي، والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المغرب والذي أهله لإبرام اتفاقيات حول التبادل الحر، وانخراطه الكامل في المنظمة العالمية للتجارة، والتزامه باحترام الحقوق الأساسية لإجراء ودعم الحوار الاجتماعي، وتطوير العلاقات المهنية وتحسين ظروف العمل وتعزيز وسائل التعبير وتمثيل مصالح الفئات المهنية، وتنصيص الدستور المغربي على مبدأ المفاوضة الجماعية، كلها عناصر تقتضي وضع إطار تشريعي ومؤسساتي في مجال الحوار الاجتماعي الذي أصبح ضرورة حيوية ليس فقط لفض النزاعات الاجتماعية وتحسين الأوضاع المادية والمهنية، ولكن أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

[83] النقطة **59** ص **23**

2 - الرسالة الملكية السامية

نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2017.

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى جميع المشاركات والمشاركين في النسخة الثانية من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي أضحى يمثل موعدا سنويا منتظما لتعميق التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية، وإسهاما ملموسا في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من الاحتفال بيومها العالمي.

وإننا نثمن بهذا الخصوص اختياركم لموضوع مأسسة الحوار الاجتماعي، بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ذلك أن الحوار الاجتماعي يشكل أحد المرتكزات الهامة لمفهوم العمل اللائق، كما أقرته منظمة العمل الدولية.

كما نثمن أيضا اختياركم التفكير في موضوع يمثل استمرارا منطقيا لنتائج عملكم التي أثمرت إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية، وهو الإعلان الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية، برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل الحوار الاجتماعي مبدأ ومنهجا، دعونا إليه منذ اعتلاء عرش أسلافنا المنعمين، مختلف أطراف علاقات العمل وذلك باعتماده، ومأسسته، بوصفه اختيارا استراتيجيا لبلادنا التي أقرت منذ دستور1962 بالطابع الاجتماعي لنظام الملكية الدستورية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على توطيد وتطوير مكتسبات الحوار الاجتماعي المحققة على عهد والدنا الراحل، جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حيث حدد، رحمة الله عليه، خطابه السامي يوم 16 ماي 1995، إطار وفلسفة الحوار الاجتماعي وأهدافه، مركزا على أهمية التشاور المستمر بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بهدف الوصول إلى تحقيق شراكة حقيقية تضم كلا من المقاولات والنقابات العمالية.

وكان قرار تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نص عليه دستور 1996 من ضمن القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها. كما دعونا، في مناسبات متواترة، الحكومات المتعاقبة إلى الاهتمام بالتشاور بين الأطراف الاجتماعية وتبني مقاربات ملائمة لتأسيس وتنظيم العلاقات المهنية، والسهر على تعزيز وتطوير آليات وأنساق الحوار الاجتماعي.

وتفعيلا لهذا التوجه، بادر المشرع، في ضوء توجيهاتنا، بوضع ترسانة قانونية هامة، تم على إثرها إحداث مجموعة من آليات التشاور والمفاوضة والتوفيق وحل النزاعات، كما أنشئت عدة مجالس ولجان لتفعيل الحوار بين أطراف الإنتاج.

وهكذا، تعززت المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي بمختلف آليات الحوار والمفاوضة الجماعية المنصوص عليها في مدونة الشغل، وبوثائق مرجعية هامة، كالميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي يعتبر أيضا فضاء للحوار بين أطراف علاقات العمل.

غير أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة، وتحقيق السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ثم فإن أحد التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي، تتمثل في كيفية الانتقال إلى جيل جديد من منظومات هذا الحوار.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا التذكير بأن دستور بلادنا قد تضمن ما يترجم تطلعاتنا المشتركة إلى تقديم إجابات واقعية وفعالة عن هذا التحدي العملي، وأن العديد من مقتضياته توفر فرصا ثمينة يتعين استثمارها بذكاء وابتكار من قبل المشرع، وأطراف علاقات العمل، ومجالس الجماعات الترابية، والمجتمع المدني، من أجل مأسسة متقدمة للحوار الاجتماعي، مأسسة يتعين أن تشكل أحد مكونات نموذجنا الوطني للعدالة الاجتماعية.

ونشير بشكل خاص إلى المهام والأدوار الدستورية للمنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين، والالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بالعمل على تشجيع المفاوضة الجماعية وإحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

كما لا يفوتنا التذكير في هذا الصدد باختصاص مجال القانون بالتشريع في ميادين علاقات الشغل، وبالاختصاصات الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا بالآليات التشاركية للحوار والتشاور المحدثة لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية، ومنها الهيئة الاستشارية المحدثة بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة، والتي تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي، وفقا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

غير أن استثمار هذه الفرص على الوجه الأمثل، يتوقف على تقديم إجابات ملائمة على عدد من الأسئلة العملية: كيف يمكن استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة؟ وكيف يمكن تحقيق تكامل الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الموضوعاتية، والقطاعية والترابية؟ وكيف يمكن تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب المجتمعي المشروع بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الوطني والترابي؟

إن الإجابات عن هذه الأسئلة التي ستشكل، ولا شك، موضوعا لتفكيركم، ينبغي أن تستحضر أربعة رهانات ذات ارتباط وثيق ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

ويتمثل الرهان الأول في مأسسة آليات حوار اجتماعي، مبسطة في مسطرتها، واضحة في منهجيتها، شاملة لأطرافها، منتظمة في انعقادها، ذات امتدادات ترابية واضحة، وأدوار متكاملة، وقدرة استباقية، ونفس استشرافي، وذات قدرة أيضا على الوساطة، ليس فقط في القضايا الكلاسيكية لعلاقات العمل، وإنما أيضا في مختلف القضايا المتعلقة بمنظومة العمل اللائق بمفهومها الواسع. ويستلزم ذلك من الناحية المنطقية التفكير في معالم المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي كإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وكأحد مرتكزات السلم الاجتماعي.

أما الرهان الثاني، فيتمثل في ضرورة توسيع موضوعات الحوار الاجتماعي لتشمل قضايا جديدة، تعتبر من صميم انشغالات جلالتنا، ومن صلب الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، وهي قضايا المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، ومع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق.

ويتمثل الرهان الثالث في ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين، ومقاربة حقوق الإنسان، والتزامات بلادنا بمقتضى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ذلك أنه ينبغي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي أن تستحضر بشكل خاص أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. كما ينبغي استثمار ما أنتجته منظمة العمل الدولية من إسهامات قيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي وكذا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

أما الرهان الرابع، فيتمثل في اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

إن استحضار هذه المتطلبات، ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسساتي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما يندرج في صلب المسار الذي تنهجه بلادنا بكل عزم من أجل الانتقال إلى نموذج تنموي مستدام، منصف وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم بوصفهما مرتكزات أساسية لإرساء دعائم مجتمع متضامن على النحو الذي أقره تصدير دستور مملكتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني.

وفي الختام، ندعو بالنجاح لأشغال هذا المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ونتمنى لممثلي البرلمانات والمنظمات والمؤسسات الدولية والخبراء القادمين من الخارج، مقاما طيبا على أرض المملكة المغربية، داعين للجميع بكامل النجاح التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3 - التقرير التركيبي

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله نظم مجلس المستشارين يوم الاثنين 20 فبراير 2017 المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية في موضوع: «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، وذلك تفعيلا لموقعه الدستوري، واستثمارا لميزته المتمثلة في تعدد مكوناته و تمثيلياته الترابية والمهنية و الاقتصادية والاجتماعية، و دوره كغرفة برلمانية تترجم تطلعات مختلف الفاعلين في الحياة الوطنية من خلال نقاش عمومي تعددي و تشاركي.

المنتدى تشرف بتلقي رسالة ملكية سامية، أكد فيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله على:

- تثمين اختيار مأسسة الحوار الاجتماعي بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية باعتبار الحوار الاجتماعي يشكل احد المرتكزات الهامة لمفهوم العمل اللائق كما أقرته منظمة العمل الدولية؛

- تثمين اختيار التفكير في موضوع يمثل استمرارا منطقيا لنتائج الدورة السابقة، والتي أثمرت إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية برسم الفترة الممتدة مابين 2017 و2021 ؛

- التأكيد على أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها وبمدى انتظام عملها ، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة ، وتحقيق السلم والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، و بلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- اعتبار كيفية الانتقال إلى جيل جديد من منظومات هذا الحوار أحد التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي؛

- التأكيد على ضرورة استثمار الفرص الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي تتوفر عليها بلادنا في مجال الحوار الاجتماعي، والتي تتوقف على تقديم إجابات ملائمة على عدد من الأسئلة العملية التي تتمثل في:

كيف يمكن استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من اجل الانتقال إلى منظومة جديدة ؟

كيف يمكن تحقيق تكامل في الأدوار بين مختلف آليات الحوا الاجتماعي الموضوعاتية والقطاعية والترابية

كيف يمكن تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية وتقوى الطلب المجتمعي المشروع بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والترابي

- التأكيد عل ضرورة استحضار 4 رهانات ذات ارتباط وثيق ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية:

- الرهان الأول : مأسسة آليات حوار اجتماعي مبسطة في مسطرتها واضحة في منهجيتها

- الرهان الثاني : ضرورة توسيع موضوعات الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا جديدة

- الرهان الثالث: ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين ومقاربة حقوق الإنسان

- الرهان الرابع : يتمثل في اعتبار مؤسسة الحوار الاجتماعي مدخلا اساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة .

- دعوة مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية تنظيم حوارات و منتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين .

ولقد اختار المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، مأسسة الحوار الاجتماعي كموضوع لنسخته الثانية، وذلك باعتبارها مدخلا أساسيا للاستقرار السياسي و السلم والعدالة الاجتماعيين والتنمية المستدامة، وقاطرة حقيقية وفعالة لوضع إطار تشريعي ومؤسساتي في مجال الحوار الاجتماعي مع توسيع صلاحياته و مجالاته و تنظيمه وعقلنته ليصبح إلزاميا لكل الشركاء الاجتماعيين، وقناة مرنة لتحقيق الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع، وكدا عدد من الأهداف الفرعية المرتبطة به من قبيل»الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020» أو «حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة».

لكل هذه الاعتبارات حرص المنتدى على إشراك مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، الحكوميين وغير الحكوميين، ذوي الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع، وذلك بهاجس استعراض وجهات النظر على اختلافها، وبلورة تصورات مستندة على مقاربة تشاركية وتعددية.

بنفس الهاجس، حرص المنتدى على استقراء مجموعة من التجارب المقارنة في مجال الحوار الاجتماعي، ويتعلق الأمر أساسا بالتجربة الأوروبية، والتجربة الألمانية، والتجربة الإيرلندية، و التجربة البرازيلية، كما حاول المنتدى استقراء واقع الحوار الاجتماعي في سياق العولمة، واستبيان أهمية الحوار الاجتماعي في تحقيق العمل اللائق. والتعرف على موقع التشريع المغربي في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحوار الاجتماعي.

ولقد انتظمت أشغال هدا المنتدى في إطار جلسات ثلاث، انصبت على المحاور التالية:

- استعراض مكونات الحوار الاجتماعي؛
- جرد المعايير والممارسات الفضلى للحوار الاجتماعي؛
- آفاق مأسسة الحوار الاجتماعي.

و لقد شكل هذا اللقاء إطارا لاستعراض مختلف الرؤى المتعلق بمسالة الحوار الاجتماعي ، انطلاقا من المحددات الواقعية والآفاق الدستورية الاستشرافية في محاولة لتقريب وجهات نظر جميع الفعاليات النقابية حيث أكدت معظم المداخلات على أهمية الموضوع، بوصفه رافعة لمشروع المجتمع الديمقراطي ومركزيته في ترسيخ مبادئ الديمقراطية على المستوى الدولي والوطني، والتي يمكن عرضها كالتالي:

أولا- المفهوم:

- التأكيد على أن مفهوم الحوار الاجتماعي يرتبط بشكل وثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واعتبار مأسسته مدخلا للتنمية المستدامة وضمانا للاستقرار والسلم الاجتماعي والانصاف.

- الحوار الاجتماعي مدخلا لاستكمال البناء الديمقراطي على جميع المستويات القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي ليس ترفا فكريا وإنما فرصة يتوجب استثمارها من قبل جميع الفرقاء.

اعتبار التعدد عمودا مركزيا للديمقراطية.

- التأكيد على تعزيز الحوار الاجتماعي للتلاحم بين مختلف فئات المجتمع.

- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي عملية ملزمة للجميع حكومة وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين

- اعتبار العدالة الاجتماعية قضية حقوق وكرامة وتنمية وعمل لائق للجميع نساء ورجالا وأشخاصا ذوي إعاقة، تتجاوز قضية الإمكانيات.

- أهمية الحوار الاجتماعي بالنسبة للقارة الافريقية في ظرفية الانتقال الديمقراطي التي تعرفها القارة باعتباره أداة ديناميكية لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي.

- اعتبار البطالة مشكلا يتجاوز البعد الاقتصادي والاجتماعي إلى البعد الأمني.

- التأكيد على أن معايير الحوار تتطور وتتغير في الزمان والمكان.

- التأكيد على أهمية إشاعة ثقافة الحوار الاجتماعي لتجاوز الاختلالات التي تعرفها علاقات الشغل.

- اعتبار تجربة الحوار الاجتماعي في المغرب تنخرط في إطار دينامية تتوخى ترسيخ حقوق الإنسان مع مراعاة عدم قابليتها التجزيء.

- اعتبار الاحتجاج والانتفاض نتيجة للاختلالات المتواجدة في المجتمعات.

- تثمين مكتسبات الحوار الاجتماعي في المغرب من خلال عرض خلاصات محطاته السابقة.

الحدود

- التأكيد على أن أشكال عدم المساواة تتسبب في إحداث أزمة الثقة داخل المجتمعات.

- اعتبار بعض الثورات نتيجة لفشل النماذج التنموية المعتمدة.

- الافتقار إلى إطار تشريعي ينظم بدقة آليات وقنوات ومساطر الحوار الاجتماعي.

- التأكيد على الإشكالات التي يطرحها إعمال الاتفاقات الناجمة عن الحوار الاجتماعي.

- ضعف النموذج التنموي الحالي.

- ضعف تنفيذ الالتزامات الناجمة عن اتفاقيات الحوار الاجتماعي

- استمرار مظاهر التوتر الناجمة عن الاشكاليات التي لا تزال تعاني منها الحريات النقابية وتسريح العمال....

- الطابع الموسمي للحوار الاجتماعي

ثانيا- الآفاق:

- الإجماع على أهمية المقتضيات التي تضمنتها الرسالة الملكية السامية ، واعتبارها خارطة طريق للحوار الاجتماعي مستقبلا

- التأكيد على المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس المستشارين بالنظر لتعدد مكوناته الترابية والمهنية والنقابية وبالنظر لأسبقيته فيما يتعلق بإيداع مشاريع القوانين المتعلقة بالقضايا الاجتماعية في النهوض بالنقاش العمومي التعددي بخصوص قضايا العدالة الاجتماعية ومن بينها مأسسة الحوار الاجتماعي.

- اعتبار المنتدى يطور ميكانيزمات الحوار والتواصل ما بين متخذي القرار والمشغلين والعمال والمتعاونين.

- ضرورة العمل على وضع الشروط القانونية والتنظيمية والمنهجية للانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي

- ضرورة استناد الأجندة الوطنية والترابية والقطاعية للحوار الاجتماعي من قبيل المساواة بين الجنسين والقضاء الفعلي والتام على تشغيل الأطفال وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل؟

- ضرورة استثمار الفرص الدستورية المعيارية خاصة المنصوص عليها في الفصلين 8 و 13 من الدستور من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي

- ضرورة ضمان بناء أجندات متكاملة للحوار الاجتماعي على المستويات الترابية والقطاعية في تكامل مع الأجندة الوطنية

- ضرورة العمل على تحويل آليات الحوار الاجتماعي إلى فرص الوساطة والتدبير الوقائي والاستباقي للنزاعات الاجتماعية

- ضرورة العمل على ضمان تكامل أدوار المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي

- ضرورة التفكير في الأشكال المثلى للمأسسة القانونية للحوار الاجتماعي

- ضرورة توسيع مجالات الحوار الاجتماعي لتشمل قضايا أوسع ذات ارتباط وثيق بعلاقات العمل.

- ضرورة استحضار بعض المعايير النوعية لتوسيع الطابع الدامج للحوار الاجتماعي إلى جانب المعايير الكمية من أجل تحديد التمثيلية.

- التزام المنظومة الدولية بوضع شروط التنمية المستدامة وضمان حياة كريمة لجميع السكان.

- التأكيد على أن للبرلمانات دورا أساسيا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان التعددية وإشراك وإسماع صوت الجميع.

- ضرورة تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بضمانات دستورية.

- الحاجة إلى الجرأة والتضحية من أجل حوار اجتماعي فعال وناجع.

- ضرورة انتظام الحوار الاجتماعي على المستويات القطاعية والترابية.

- ضرورة العمل على ضمان حوار ثنائي داخل المقاولة قبل البحث عن حوار ثلاثي أو متعدد الأطراف.

- التأكيد على ضرورة جعل الحوار الاجتماعي الدائم والناجع حقيقة مجتمعية يومية.

- التأكيد على أهمية مقاولات مسؤولة تحترم حقوق العمال.

- ضرورة تخويل الوزارة الوصية الإمكانيات البشرية والمالية الكفيلة بتمكينها من ممارسة الأدوار المنوطة بها، وإعادة النظر في هيكلتها وتوسيع صلاحياتها القانونية.

- تفعيل أدوار المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي لتمكينه من الحسم في كل القضايا والملفات الاجتماعية التي تتطلب حوارا اجتماعيا.

- ضرورة مأسسة الحوا ر الاجتماعي والدفع به ليكون الآلية الديمقراطية والحضارية لرفع التحديات المطروحة على المستوى السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- تحسين الحماية الاجتماعية ، بما فيها القوانين من خلال ترسيخ الحوار الاجتماعي بين الفاعلين النقابيين كمقتضى أساسي لبناء نموذ ج مغربي بفلسفة ومعايير قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية التي يواجهها العالم.

ضرورة العمل على دمقرطة صياغة السياسات العمومية.

- ضرورة تأهيل وتمكين أطراف الحوار لجعلها قادرة على الالتزام بأدبيات الحوار الاجتماعي وتنفيذها

- أهمية التشجيع على إبرام اتفاقيات جماعية بين أطراف الإنتا ج.

التأكيد على أهمية خلق منا خ اقتصادي ملائم يتسم بالوضوح في العلاقات بين المشغلين والمركزيات النقابية والأجراء.

- ضرورة الحرص صحة المقاولة باعتبارها المحرك الأساسي لتحقيق نمو إدماجي قوي.

- ضرورة استبدال النموذ ج التنموي الحالي بنموذ ج يتماشى والمتغيرات الكونية المتلاحقة في ظل العولمة.

- ضرورة العمل على إعمال مبادئ الوضوح والشفافية في العلاقات بين مختلف الفاعلين.

- ضرورة صياغة قانون إطار للحوار الاجتماعي.

- اعتماد التفاوض كأساس للحوار الاجتماعي.

- التأكيد على ضرورة التوفر على إرادة سياسية من أجل ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي وتحلي جميع الأطراف بروح المسؤولية.

4 - المبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي

إن المشاركات و المشاركين في النسخة الثانية من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 19و 20 فبراير 2017 تحت شعار « مأسسة الحوار الاجتماعي بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، المنظم من طرف مجلس المستشارين.

I- إذ يستحضرون:

1. مقتضيات الدستور ولاسيما التصدير و الفصول 8، 12، 13، 31 و 139 منه؛

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ولاسيما المادة 7 منه، كما تم التعليق عليها من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 23(2016) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية الصادر بتاريخ 27 أبريل 2016؛

3. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم و المفاوضة الجماعية التي صادق عليها المغرب بتاريخ 20 ماي 1957؛

4. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 بشأن سياسة العمالة و التي صادق عليها المغرب بتاريخ 11 ماي 1979؛

5. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 بشأن توفير الحماية و التسهيلات لممثلي العمال في المؤسسات التي صادق عليها المغرب بتاريخ 5 أبريل 2002؛

6. اتفاقية منظمة العمل الدولية 144 بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية و التي صادق عليها المغرب بتاريخ 16 ماي 2013؛

7. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 154 بشأن تشجيع المفاوضة الجماعية التي صادق عليها المغرب في 3 أبريل 2009؛

8. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10 بتاريخ 26 نونبر 2007 الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛

9. إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/199 بتاريخ 19 ديسمبر 2008 ؛

10. قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»؛

11. خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا» والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1,70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015؛

12. قرار مؤتمر العمل الدولي حول الحوار الاجتماعي و التشاور الثلاثي المصادق عليه في دورته التسعين بجنيف بتاريخ 18 يونيو 2002؛

13. قرار مؤتمر العمل الدولي حول العمل اللائق و القطاع غير الهيكل المصادق عليه في دورته التسعين بجنيف بتاريخ 19 يونيو 2002؛

14. قرار مؤتمر العمل الدولي حول الميثاق العالمي للتشغيل المصادق عليه في دورته الثامنة و التسعين بجنيف بتاريخ 19 يونيو2009؛

II - وإذ يسترشدون بفحوى الموجهات المنهجية و الموضوعاتية الواردة في الرسالة الملكية السامية الموجهة، يوم 20 فبراير 2016 إلى المشاركات و المشاركين في النسخة الثانية من هذا المنتدى؛

III - وإذ يؤكدون:

1. أن الأهداف الاستراتيجية الأربعة للعمل اللائق و المتمثلة في إيجاد فرص العمل واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية هي مترابطة فيما بينها؛

2. أن تحقيق الطابع الفعلي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كما تم التنصيص عليها في دستور بلادنا وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية وباقي الاتفاقيات لحقوق الإنسان ولمنظمة العمل الدولية ذات الصلة، وإعمال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي أهداف مترابطة فيما بينها، وغير قابلة للتجزيء؛

3. أن الحوار الاجتماعي هو إحدى المجالات الأساسية ذات العلاقة بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه رافعة أساسية نحو اقتصادات مستدامة و مجتمعات للجميع، كما أقرت ذلك منظمة العمل الدولية في « الخطوط التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات بيئية ومستدامة و مجتمعات للجميع»، وكما يهدف لذلك النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

4. أن التقدم في مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية يقتضي تثمين ما تحقق من مكتسبات مؤسساتية على مستوى المنظومة المغربية للحوار الاجتماعي، بما في ذلك أدوار ومسارات ونتائج الحوار الاجتماعي العام والقطاعي ثلاثي الأطراف، وأدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأدوار آليات التشاور وتسوية نزاعات الشغل الجماعية المنصوص عليها في مدونة الشغل، وأدوار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وكذا أدوار الوساطة والتوفيق للحيلولة بصفة استباقية دون وقوع انتهاك لحقوق الإنسان التي يختص بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

5. أن التقدم في مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية يقتضي، بنفس القدر أيضا، الوقوف على حدود هذه المنظومة وعلى ضعف تكامل الأدوار فيما بينها، وعلى حدود تحمل أجندتها لقضايا جديدة ذات صلة وثيقة بالعمل اللائق والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛

6. أن إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي ومأسسة هذا الحوار تقتضي استحضار هذه الاعتبارات جميعها؛

IV - يدعون إلى: تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي بشأن إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي ومأسسة هذا الحوار وذلك لرفع التحديات التالية ذات الأولوية:

1. دراسة مختلف السيناريوهات الممكنة والملائمة لمأسسة الحوار الاجتماعي، بما في ذلك إمكانية وضع قانون-إطار له، أو إعادة تحديد صلاحيات ومجالات عمل مختلف المكونات المؤسساتية للمنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، ضمن منطق تكامل الأدوار بين هذه المكونات، وباستثمار التوجيهات الواردة في الرسالة الملكية السامية بشأن المتطلبات المنهجية للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي؛

2. العمل على المدى القصير، وبصفة انتقالية، على اقتراح إطار منهجي لشروط التكامل الوظيفي بين أدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأدوار مجلس المستشارين، وأدوار آليات التشاور وتسوية نزاعات الشغل الجماعية المنصوص عليها في مدونة الشغل، وأدوار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، و أدوار ومسارات الحوار الاجتماعي بما فيها مسارات الحوار الاجتماعي العام و القطاعي والاتفاقات الناتجة عنه؛

3. العمل على إدراج الموضوعات الجديدة التالية في أقرب موعد للحوار الاجتماعي: المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز في سياق العمل، والقضاء التام على تشغيل الأطفال، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل، وتأهيل القطاع غير المهيكل **le secteur informel**، والقضايا البيئية المتعلقة بأعمال المقاولات، وحقوق العمال المهاجرين؛

4. توسيع أطراف الحوار الاجتماعي ليشمل منظمات المجتمع المدني في إطار وفقا للتوجهات الجديدة لمنظمة العمل الدولية ولا سيما في الموضوعات التي يتميز فيها المجتمع المدني بقوة اقتراحية مع ضرورة احترام المعايير الدولية والوطنية للتمثيلية الخاصة بالأطراف الثلاث الأساسية للحوار الاجتماعي؛

5. توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل أيضا مجال الخيارات الماكرواقتصادية؛

6. وضع إطار منهجي يمكن من استثمار آليات التشاور المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات وكذا آليات التخطيط الترابي التشاركي على المستوى الجهوي من أجل بناء منظومة ترابية للحوار الاجتماعي في تكامل مع المنظومة الوطنية قيد إعادة البناء؛

V- يدعون لمواصلة مجلس المستشارين لمبادرته في إطلاق وتدبير مسار النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بشأن بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية وإعمال التوصيات المتعلقة بمأسسة الحوار وإعادة بناء منظومته الوطنية.

ثالثا:

المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية 2018

«النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية».

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers
ⵉⵎⴰⵔⵔⵓⵙⵏ - ⵜⴰⵙⵏⵜⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ينظم مجلس المستشارين المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية

تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد"



19-20 فبراير 2018

Konrad Adenauer Stiftung

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

ثالثا: المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية 2018

«النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية».

(...) كما نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة «النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية». هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقاربة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار.

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية، يوم 19 فبراير 2018.

1- الأرضية:

تنفيذا للتوجيه الملكي السامي لمجلس المستشارين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية على نحو دوري ومنتظم لاسيما وأن العدالة الاجتماعية تعد مبتغى بنيوي يُعتمد في تحقيقه على التراكم الإيجابي والتقييم المستمر، واستمرارا كذلك لاحتضانه الحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، ينظم مجلس المستشارين المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد».

وجدير بالذكر أن التفكير الجماعي والتشاركي في معالم النموذج التنموي المغربي قد شكل تمرينا مستمرا في محطات أساسية، ومن زوايا مختلفة، يمكن التذكير بمنتجاتها الأكثر دلالة كما يلي:

- توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق برهانات المستقبل الخمس[84] في إطار السيناريو المأمول في أفق «السير نحو 2025»؛

- التوصيات الواردة في الآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا سيما منها الرأي بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة (2015)، وبشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2013)، وبشأن الولوج المنصف والمعمم إلى الخدمات الصحية (2013)، وبشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2012)، والميثاق الاجتماعي الجديد (2011)، وتشغيل الشباب (2011)، والاقتصاد الأخضر (2012)، والنظام الضريبي المغربي (2012)، وتدبير وتنمية الكفاءات البشرية(2013)، والتكوين مدى الحياة(2013)، وتجانس السياسات القطاعية(2014)، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2015)، وإدماج مقتضيات التغيّرات المناخية في السياسات العمومية (2015)، ومتطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية (2016)، والمسؤولية المجتمعية للمنظمات (2016)، وتنمية العالم القروي (2017)، وتغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة (2017)؛

- التوصيات الواردة في التقارير ذات الطبيعة الاستراتيجية التي همت التفكير في النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج وعابر للقطاعات كتقريري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 (2016)، وحول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2013)، وتقرير اللجنة الاستشارية

[84] تتمثل هذه الرهانات في: توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية؛ ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامنات والتغلب على الفقر؛ استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة بهدف للتموقع الجهوي.

للجهوية (2010)، وتقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (2016)؛

- الاتجاهات الواردة في عدد من الدراسات الاستشرافية والتشخيصية، كالدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بشأن أفق المغرب 2030 (2011). وكذا نتائج تشخيص تطور النموذج التنموي المغربي- التشخيص المتعدد الأبعاد- الذي سهر على إنجازه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتنسيق من طرف مصالح رئيس الحكومة، وبمشاركة العديد من الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من القطاعين العام والخاص؛

وقد حددت الخطب والرسائل الملكية، بوصفها وثائق مرجعية للسياسات العمومية، المعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي، خاصة ما جاء في نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، في 16 نونبر 2017، والخطاب الملكي السامي في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017.

ويتضح من تحليل الخطب والرسائل الملكية المشار إليها، أن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعلية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويترابط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقية والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي «تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني» المذكور.

ويقوم هذا النموذج أيضا على الطابع الدامج ، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إيلاء الأولوية القصوى للطبقة الوسطى وللفئات الهشة (الأشخاص ذوي القدرات المحدودة) وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل و» إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة».

كما يتعين على النموذج التنموي المأمول أن يجعل من التربية وتكوين الرأسمال البشري أساسه وأن يضع إصلاح المدرسة في مركز اهتمامه، وإذا كان كل نمو منصف وتنمية مستدامة يمران عبر الحد من الفوارق وضمان العدالة الاجتماعية، فإن كل عدالة اجتماعية تبدأ وتمر عبر التربية، التي يجب أن تحول دون إعادة انتاج الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصب كل جهودها لاستدراك هذه الفوارق ولتجاوزها ولإيقاف مسلسل التفاوتات الاجتماعية التي تتفاقم بفعل الفوارق المدرسية، وكذا من خلال مدرسة تضمن تعليما وتكوينا ذي جودة عالية للجميع، دون أي تمييز كيفما كان نوعه، من أجل الرفع الكمي والنوعي للرأسمال البشري بوصفه الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة والمنصفة.

ومن الزاوية الاقتصادية الصرفة يتأسس النموذج التنموي لا محالة، على القطع ضرورة التقييم المستمر للمقاربات المعتمدة في مجال التصنيع والاستثمار، وعلى الحاجة الى تطعيمها واثرائها على ضوء متطلبات ديالكتيك تفاعل الوطني والجهوي والدولي في سياق العولمة الجارفة، وذلك اعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به الصناعة والنسيج الاقتصادي إجمالا في خلق الثروة وفي خلق مناصب الشغل.

ويتسم النموذج المذكور بالطابع المندمج، وبالمقاربة التشاركية في إعادة بنائه، كما أنه يتأسس على رؤية منهجية موضوعية وواقعية، مع الدعوة المفتوحة ل «اعتماد حلول مبتكرة وشجاعة».

ومن الشروط المنهجية القبلية لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، تفعيل الجهوية المتقدمة، وتذليل العقبات التي لا تزال تفرمل انطلاق « قطار « الجهوية «بالسرعة القصوى» بموازاة مع مسار اعتماد «ميثاق متقدم للاتمركز الإداري» وتطبيقه، و«تغيير العقليات»، وضرورة « توفر الإدارة على أفضل الأطر» وكذا ضرورة « اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام»، والاستحضار المستمر ل «روح المسؤولية، والالتزام الوطني».

إن المعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي قيد البناء، كما تم تحديدها انطلاقا من الخطب والرسائل الملكية، ترتكز على طبيعة الالتزام الإيجابي للدولة بالعمل على «تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية» المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 35 من الدستور، على ضوء اختيار العدالة الاجتماعية كإحدى دعامات المجتمع المتضامن، المحددة عناصره في تصدير الدستور الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه.

كما أن المعالم والخصائص المذكورة تتطابق تمام التطابق مع المرجعية الأممية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية، لا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعنونة «تحويل عالمنا»، وكذا أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة كما أقرها مؤتمر العمل الدولي[85] **(1/IV/101.ILC)**.

وهكذا يتضح أيضا أن مسار إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي تجاوز مرحلة التشخيصات، وأنه ينحو، عبر تفكير جماعي وتشاركي يشارك فيه الفاعلون المؤسساتيون والمدنيون، إلى بلورة إطار له تتوفر فيه مقومات الاستدامة، نموذج قادر على خلق الثروة والشغل وقادر على توفير العدالة الاجتماعية والمجالية على حد سواء.

من هذا المنطلق، يجد تخصيص النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية لموضوع التفكير في إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي كامل وجاهته ومشروعيته، بالنظر إلى الدينامية المجتمعية والحركات المطلبية التي يعرفها المغرب والتي ترفع شعار العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة؛ وكذا التقاطع مع مسار الجهوية المتقدمة التي وصلت التجربة الأولى منها نصف ولايتها، مع الآمال المعلقة عليها في تحقيق تنمية مندمجة فعالة ومستدامة بين مختلف المجالات الترابية وبما يمكن من التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي ويتيح استفادة المواطنات والمواطنين من الولوج إلى مختلف الخدمات الأساسية بشكل منصف وعادل.

ويتوخى المنتدى البرلماني الثالث للعدالة الاجتماعية، البناء على التراكم الايجابي واستثمار مخرجات النسختين الأولى والثانية للمنتدى إلى جانب التوصيات المنبثقة عن الدراسات المنجزة من طرف المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الثروة الإجمالية لبلادنا خلال الفترة ما بين سنة 1999 وسنة 2013، وذلك بهدف تعزيز دينامية التفكير الجماعي في مقومات ومرتكزات النموذج التنموي لمغرب الغد، تفاعلا مع الدعوة الملكية السامية الموجهة للحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية ، كل في مجال

[85] ILC.101/IV/1

اختصاصه لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، في «أفق بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة»، وكذا الانكباب على دراسة التوصيات البناءة والعمل على تفعيلها، ومنها:

- ضمان تنمية متوازنة ومنصفة، تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار؛
- ضمان ولوج الساكنة إلى خدمات صحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.
- جَعْل المدرسة ركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية الاجتماعيّة من خلال توفير تعليم جيد يساهم في الارتقاء الاجتماعي، مع الاسترشاد بالرّؤية الاسْتراتيجيّة لإصْلاح التعليم 2015 2030؛
- وضع السّياسات العمومية من منظور المدى البعيد لضمان نجاعتها، وضرورة ملاءمتها لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة؛
- إحداث رؤية استراتيجية من أجل تنمية مدمجة ومستدامة والتي تحدد محاور النموذج التنموي الجديد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلاد، ويتوجب أن يكون هذا النموذج موجها نحو تنمية قوية ومستدامة، مدمجة اقتصاديا ومنصفة اجتماعيا ومرتكزة على برمجة استراتيجية؛
- انخراط المواطنين في المعايير الاجتماعيّة؛
- إرساء العلاقات المؤسساتية على مبدأ التعاقد؛
- ضَمَان فعليّة حقوق الإنسان والجيل الجديد لحقوق الإنسان، ولاسيّما الحقوق الاجتماعيّة والثقافية والبيئيّة، والحقوق الفئوية (الأطفال المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة)؛
- ضمان المُساواة بين النّساء والرّجال؛
- خلق آليات دعم الدولة للجماعات الترابية وكذا آليات التضامن بين هذه الجماعات من أجل ضمان ولوج منصف وعادل للخدمات الاجتماعية وتحسين تكافؤ الفرص فيما يخص الصحة والتعليم والحركية والشغل والبنيات التحتية.
- بناء أسس إدارة ناجعة، تكون في خدمة المواطنين والصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية؛
- إرساء قضاء منصف وفعال.

ويطرح الموضوع الذي اختير لهذه الدورة (رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد) إشكاليات عديدة وأسئلة عميقة، منها ما يرتبط بوظائف وأدوار الدولة اليوم، وما إذا كانت الحاجة قائمة لإعادة التفكير في وظائفها ببلادنا وحجم وكيفية وأشكال تدخلها؟ ومنها ما يتعلق إجمالا بالمخاطر والاختلالات ذات الطابع الماكرو اقتصادي وأساسا ما يرتبط بموقع قطاع الصناعة ضمن بنية الاقتصاد الوطني ورهانات الرفع من قيمة مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام بما يطابق او يقترب الى المعايير المتعارف عليها عالميا بالنسبة للدول الصاعدة. وهناك صنف ثالث من الأسئلة يرتبط بالنموذج الاقتصادي في أبعاده الميكرو اقتصادية، ومنه أيضا سؤال أساسي وجوهري، يتعلق بسؤال التمويل وبصفة خاصة إشكاليات تمويل المقاولات والتجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى أسئلة أخرى جوهرية متعلق

بمداخل تثمين أدوار الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسساتي في النمو الاقتصادي وإنتاج الثروة الاجمالية، وأسئلة أخرى مرتبطة بتجاوز الاختلالات المتعددة لهذا النموذج التنموي في ميدان الابتكار والبحث العلمي بوصف كونهما رافعة لا غنى عنها لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتبط أيضا بهذه الأسئلة، تحديات عملية أخرى تتعلق بكيفية استثمار نافذة الفرص التي تتيحها آليات الديمقراطية التشاركية المحدثة بمقتضى الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية من أجل إعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، بوصف ذلك شرطا ضروريا لضمان الطابع الدامج **(inclusif)** للنموذج التنموي المغربي قيد البناء.

وغني عن التذكير، أن مجلس المستشارين إذ يشير الى بعض ما يطرحه موضوع المنتدى من إشكاليات وأسئلة متعددة ومتشابكة، وهي أمثلة فقط من جملة قضايا كثيرة ومتشعبة، فإنه لا يتوقع أن تفضي مداولات المنتدى إلى صياغة أجوبة نهائية بشأنها، وإنما إلى تعزيز وإثراء دينامية التفكير الجماعي بشأنها وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها، على أمل أن يفضي إلى صياغة وبلورة معالم براديغم نموذج تنموي جديد من زاوية أسئلة ومتطلبات العدالة في أبعادها الاجتماعية والمجالية.

ويهم مجلس المستشارين أن يثير انتباه القارئ الى أن فهم واستيعاب المنطق المحدد للاختيارات الموضوعاتية التي يعكسها برنامج المنتدى لا يمكن أن يستقيم دون استحضار الرؤية المتضمنة في» الورقة المنهجية التنفيذية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية» التي أعدها واعتمدها مكتبه المسير، لا سيما ما يرتبط بمنهجية التعاطي مع قائمة القضايا ذات الطابع الأولوي والتي يفترض أن يواصل المجلس، بمعية شركائه المؤسساتيين، الاشتغال عليها وفق المنهجية والجدولة الزمنية المشار إليهما في الوثيقة[86].

غير أنه في مناسبة ثمينة كالتي يتيحها المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، فإنه لا مناص من مسائلة الجيل الجديد من السياسات العمومية الوطنية والترابية المتعلقة بمحاربة الهشاشة والفقر في ضوء التجارب العالمية الرائدة ولكن أيضا في ارتباط بالأجندات الأممية ذات الصلة[87].

ووفاء للمنهجية التي اعتمدها مجلس المستشارين في كل الملتقيات والمنتديات التي نظمها والمتمثلة في صياغة المخرجات فإن إحدى أهداف النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، تتجلى في تقديم توصيات ومقترحات عملية بشأن النموذج التنموي الجديد من مدخلي العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين مؤسساتيين وسياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين وخبراء، في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

---

[86] الورقة المنهجية التنفيذية لمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

[87] أجندة أهداف التنمية المستدامة؛ أجندة أرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة؛ أجندة العدالة المناخية؛ الأجندة الأممية قيد الاعداد بشأن الدخل الأدنى الشامل.

1. العدالة الاجتماعية والمجالية في قلب النموذج التنموي: رؤى وتجارب متقاطعة؛

2. النهوض بالاستثمار والتسريع الصناعي وتحقيق التقائية الاستراتيجيات القطاعية، ورهان التنمية المدمجة والمستدامة؛

3. مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، وأولوية إقامة عقد اجتماعي جديد من أجل صعود مجتمعي منصف ومستدام؛

4. التنمية الجهوية والحكامة الترابية: رافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومرتكز أساسي للنموذج التنموي الجديد.

2- الرسالة الملكية السامية

نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية، يوم 19 فبراير 2018.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الدورة الثالثة لمنتداكم البرلماني، والذي ما فتئنا نضفي عليه رعايتنا السامية، بالنظر لما نوليه من بالغ الاهتمام، منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين، للقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

كما نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة «النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية». هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقاربة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار.

وكما أكدنا على ذلك، فالمطلوب اليوم هو العمل من أجل حل المشاكل، وتجاوز مرحلة التوقف عند التشخيص، على أهميته.

حضرات السيدات والسادة،

لقد وقفنا في خطابنا الأخير أمام البرلمان، على معيقات نموذجنا التنموي، ودعونا إلى القيام بمراجعة جماعية تعيد النظر فيه.

فقد تبين أن هذا النموذج، الذي ساهم في تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة، لم يعد قادرا على الاستجابة للمطالب والحاجيات المتزايدة للمواطنين، ولا على الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، وبالتالي على تحقيق العدالة الاجتماعية.

إننا نتوخى من الدعوة لمراجعة هذا النموذج، أكثر من مجرد إصلاحات قطاعية معزولة، إعادة ترتيب بعض الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية.

وإنما نتطلع لبلورة رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ولمنظومة الحكامة المركزية والترابية، في كل أبعادها، بما في ذلك المنظومة القانونية التي تؤطره؛ رؤية كفيلة بإعطائه دفعة قوية، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وفي هذا الإطار، يتعين على كافة الفاعلين، أخذ بعين الاعتبار التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب، وذلك عبر وضع مسألة الشباب في صلب النموذج التنموي المنشود، والتفكير في أنجع السبل من أجل النهوض بأحوال شبابنا، باعتبارهم الرأسمال الحقيقي لبلادنا، وثروته التي لا تنضب.

ولنا اليقين، أن نجاح أي تصور في هذا الإطار يبقى رهينا بتغيير العقليات، باعتباره السبيل الوحيد، ليس فقط لمجرد مواكبة التطور الذي يشهده المغرب، في مختلف المجالات، بل بالأساس لترسيخ ثقافة جديدة للمبادرة والاعتماد على النفس وروح الابتكار، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما ينبغي أيضا الانكباب، وبنفس العزم، على إصلاح الإدارة العمومية، لأنه لا يمكن تحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي، دون قيام المرافق العمومية بمهامها في خدمة المواطن وتحفيز الاستثمار، لاسيما مع تنامي الدور الذي تقوم به الجهات والإدارة المحلية ومراكز الاستثمار وغيرها، في النهوض بالعملية التنموية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل انخراط القطاعين العام والخاص، في شراكات مبتكرة وفعالة، للنهوض بالتنمية الشاملة.

ولا يفوتنا أن نؤكد مرة أخرى، أن إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي هي قضية تهم كل المغاربة، وكافة القوى الحية للأمة، أفرادا ومؤسسات، أحزابا ونقابات، ومجتمعا مدنيا، وهيآت مهنية.

والمغرب، ولله الحمد، يتوفر على كفاءات عالية، ويتميز بنضج وقوة مؤسساته، مما يتيح لنا الإقدام على حوار بناء ورصين، بكل جرأة ومسؤولية، حول النموذج التنموي الذي يرتضيه كل المغاربة.
وفي هذا الصدد، نتوجه لكل الفاعلين المعنيين بالتأكيد على : أن المجال مفتوح للجميع للمساهمة بأفكارهم ومقترحاتهم البناءة، بكل حرية وموضوعية. فليس هناك أي حدود أو شروط أمام هذا النقاش الوطني الواسع، في إطار الالتزام بالدستور، واحترام ثوابت الأمة التي ينص عليها.

وإننا ننتظر أن يفرز هذا المجهود الجماعي تجديدا عميقا في طرق التفكير، وفي التعامل مع قضايا التنمية وتدبير الشأن العام، وإجراء قطيعة حقيقية مع الممارسات التي تهدر الزمن والفرص التنموية، وتعيق مبادرات الإصلاح، وتكبل روح الإبداع والابتكار.

كما ندعو الجميع لاستحضار أن المغرب مر بفترات صعبة، كما كان الشأن بالنسبة لمرحلة التقويم الهيكلي، خلال ثمانينيات القرن الماضي. وقد تمكن دوما على مدى تاريخه العريق، بإرادته السيادية الذاتية، من تجاوز المعيقات ورفع مختلف التحديات التنموية التي تواجهه، وذلك بفضل تعبئة طاقاته الوطنية، وتضافر جهود جميع أبنائه وتضحياتهم.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لامس بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي والترابي.

وكما تعلمون، فإن العدالة بين الفئات والجهات، تشكل دائما جوهر توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي الغاية المتوخاة من مختلف المبادرات والأوراش التي أطلقناها؛ هدفنا الأسمى تحسين ظروف المعيش اليومي لمواطنينا، في ظل العدل والإنصاف والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص.

وقد كرس الدستور هذه القيم والمبادئ، من أجل إرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

غير أنه مهما كان حجم الطموح، وقوة الالتزام، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، في كل دول العالم، يبقى مسارا صعبا وطويلا، يقتضي التقييم المنتظم لنتائجه، والتحيين المستمر لأهدافه المرحلية والبعيدة، والتطوير لآليات ووسائل تنفيذه.

وهو ما عمل منتداكم، في دورته الأولى، على المساهمة فيه، من خلال اعتماد «إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية»، ومواصلة مجلس المستشارين الاهتمام بمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية.

ولا يخفى عليكم أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي استحضار مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعاطي معها بكل جدية وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص :

- إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية ؛
- ومسألة تعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، باعتبارها ركنا أساسيا من أركان العدالة الاجتماعية ؛
- وضرورة إيجاد مؤسسات متشبعة بقيم التضامن والعدالة الاجتماعية، تساهم في حل المشاكل الحقيقية للمواطنين، والاستجابة لانشغالاتهم ومطالبهم الملحة.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم بعض التحديات التي يطرحها موضوع تحقيق العدالة الاجتماعية، في ارتباطه بالنموذج التنموي. كما أننا ندرك التلازم الوثيق بين النهوض بالتنمية ونجاعة المنظومة الإدارية.

وإننا لواثقون بأنكم ستتناولون هذه القضايا وغيرها، بما يقتضيه الأمر من تبصر وحكمة، وموضوعية وتجرد، في حرص دائم على خدمة الصالح العام.

كما نتطلع إلى أن يثمر هذا المنتدى مقترحات وتوصيات عملية، تساهم في بلورة نموذج تنموي ناجع وفعال، يستجيب لحاجيات المغاربة، ويحقق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة، ويواكب التطورات والمستجدات التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

3- التقرير التركيبي:

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين يومي الاثنين والثلاثاء 19 و20 فبراير 2018، الدورة الثالثة «للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية»، تحت شعار: «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد»، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والمستشارين الجهويين والجماعيين ومسؤولي مؤسسات دستورية وممثلي هيئات أكاديمية وفعاليات المجتمع المدني.

وقد نوه المتدخلون والمتدخلات بالقيمة المضافة للمنتدى الذي أضحى منصة لتبادل التجارب وللمساهمة في توضيح الرؤى والتصورات وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

وتوقف المشاركون والمشاركات عند المضامين الهامة للرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المنتدى التي أكدت على:

- نهج مقاربة شمولية ومتجددة، في تناول النموذج التنموي في ارتباطه بالعدالة الاجتماعية والمجالية، هدفها الأسمى، إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقة، والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة يستفيد منها الجميع في إطار من الاطمئنان والاستقرار؛

- التطلع لبلورة رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ولمنظومة للحكامة المركزية والترابية في كل أبعادها، تعطي دفعة قوية لتجاوز العراقيل المعيقة لتطور النموذج التنموي ومعالجة نقط الضعف والاختلالات التي أبانت عنها التجربة؛

- الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يشهدها المغرب، ووضع مسألة الشباب في صلب النموذج التنموي المنشود، باعتبارهم الرأسمال الحقيقي لبلادنا وثروته التي لا تنضب؛

- نجاح التصور مرتبط بتغيير العقليات، ليس فقط لمواكبة التطور الذي يشهده المغرب في مختلف المجالات، بل بالأساس لترسيخ ثقافة جديدة للمبادرة والاعتماد على النفس وروح الابتكار وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- الانكباب على إصلاح الإدارة العمومية، لأنه لا إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي، دون قيام المرافق العمومية بمهامها في خدمة المواطن، وتحفيز الاستثمار، لاسيما مع دور الجهات والإدارة المحلية ومراكز الاستثمار وغيرها في النهوض بالعملية التنموية؛

- إعادة النظر في النموذج التنموي هي قضية كل المغاربة وكافة القوى الحية للأمة...؛

- انتظار أن يفرز هذا المجهود الجماعي تجديدا عميقا في طرق التفكير، وفي التعامل مع قضايا التنمية وتدبير الشأن العام، وإجراء قطيعة حقيقية مع الممارسات التي تهدر الزمن والفرص التنموية، وتعيق مبادرات الإصلاح، وتكبل روح الإبداع والابتكار؛

- البعد الاجتماعي والترابي بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته؛

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، في كل دول العالم، يبقى مسارا صعبا وطويلا، يقتضي التقييم المنتظم لنتائجه، والتحيين المستمر لأهدافه المرحلية والبعيدة، والتطوير لآليات ووسائل تنفيذه؛

- استحضار التحديات والرهانات التي يطرحها موضوع تحقيق العدالة الاجتماعية في ارتباطه بالنموذج التنموي ومنها على الخصوص: إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدبير المنظومتين الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية. ومسألة تعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، باعتبارها ركنا أساسيا من أركان العدالة الاجتماعية.

1. بخصوص العدالة الاجتماعية والمجالية في قلب النموذج التنموي: رؤى وتجارب متقاطعة، انتبه المشاركون والمشاركات إلى:

- أن لا وجود لبراديغم مثالي لنسج نموذج تنموي على منواله، بل كل بلد مطالب ببلورة نموذجه الوطني للعدالة الاجتماعية، في ارتباط بهويته الوطنية وبثقافته وبنبوغه وبتاريخه وبذكائه الجماعي، وفي استثماره للبعد المجالي، وبكيفية توطينه للسياسات العمومية، وإبداعه للشراكات بين القطاع الخاص والعام، وتشجيعه لدينامية المجتمع المدني في الميدان الاجتماعي والتضامني؛

- أن الممارسات الفضلى في المجال الصناعي لدى الدول الرائدة في ميدان الصناعة، تأخذ بحذر شديد التهديد الذي تمثله الثورة الصناعية الجارية، الأمر الذي دعاها إلى إعداد استراتيجيات متعددة المستويات (من حيث المقاربة، ومن حيث التشريعات، ومن حيث التمويل، ومن حيث إصلاح الأنسجة الاقتصادية) بغية الاندماج السلس في الجيل الرابع من التصنيع؛

- أن سر نجاح النموذج التنموي الألماني، الذي يقوم على الاقتصاد الاجتماعي للسوق، يرجع إلى أهمية الطبقة الوسطى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (ما بين 60% و80% من ساكنة ألمانيا)، ويعود إلى التوفيق بين حرية السوق وبين امتيازات وضمانات العدالة الاجتماعية، التي مكنت من ردم الفجوات الاجتماعية واستفادة جميع الطبقات الاجتماعية من عائدات النمو، وأعادت صياغة العلاقة بين المجالات الترابية، وقلصت من نسبة البطالة إلى حدود 3,5%.

- أن التجارب المقارنة أظهرت دور الرأسمال غير المادي في بناء النموذج التنموي والعدالة الاجتماعية، والدور المحوري والحاسم للعنصر البشري بالنظر إلى أنه هو الذي يحرك السياسات العمومية ويشغلها، والوظيفة الحيوية للمدرسة في بناء هذا النموذج، وأيضا دور الرأسمال الاجتماعي عبر قيم التضامن والتكافل التي تجد مصدرها في الدين وفي التقاليد وفي السياق التاريخي، وفي يكل العوامل التي من شأنها تقوية التماسك الاجتماعي؛

- أن هذه التجارب المقارنة وليدة لعملية الإنصات لكل الفعاليات والقوى الحية، مما جعلها تتمكن من إبداع تجارب لمحاربة الفقر تتماشى مع الخصوصيات المحلية، كما أظهرت كل من التجربة الرواندية والبرازيلية، الأمر الذي يحيل على ملحاحية وضع جيل جديد من التعاقدات الكبرى؛

- أن هذه التجارب أيضا واجهت تحدي التمويل، بالنظر لما تتطلبه تلبية حاجيات جميع الفئات والمجالات من ثروات جديدة لتمويل التضامن ولردم الفوارق الاجتماعية والمجالية، كما طورت آليات للتفاوض والحوار مع المؤسسات الدولية التي تريد تقديم العون، مما جعلها (أي الدول) تحدد أولويات الدعم والمساعدة وأشكاله.

2. فيما يتعلق بالنهوض بالاستثمار والتسريع الصناعي وتحقيق التقائية الاستراتيجيات القطاعية، ورهان التنمية المدمجة والمستدامة، أكد المشاركون والمشاركات على:

- أن تحديات الثورتين الرقمية والصناعية تفرض على المغرب المسارعة إلى مراجعة نموذجه الصناعي وجعل هذه المراجعة في قلب إعادة البناء التي يعرفها النموذج التنموي، والنظر إلى التحولات الجارية كفرصة ينبغي استثمارها لكسب معركة التنافسية المستقبلية؛

- جعل الصناعة ركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي الجديد، ونهج مقاربة طويلة الأمد تقوم على الاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات التي تفرض نفسها في الوقت الحاضر؛

- تثمين المجهودات المبذولة من طرف المغرب لحماية البيئة وإنتاج الطاقة النظيفة، وتشجيع اعتماده سياسة استباقية تروم جعل البعد البيئي بصمة صناعية أساسية لمغرب المستقبل، عبر خلق أنشطة صناعية جديدة مثل الطاقة ومعالجة النفايات، وكذلك عبر العمل على تهييئ المناطق الصناعية وفق مواصفات تحترم المعايير البيئية؛

- إيلاء البعد الاجتماعي الأولوية في أي إستراتيجية للتنمية الصناعية، بما يجعله أحد أسس النموذج التنموي المجتمعي المبتغى، عبر إرساء آليات جديدة للتضامن والتغطية الاجتماعية، تروم حماية الفرد طيلة مساره المهني؛

- الاستثمار في العنصر البشري من حيث التكوين ومن حيث دعم وتحفيز روح الابتكار، من خلال وضع إطار قانوني محفز يكفل الحق في التكوين، يستفيد من خلاله جميع المستخدمين الفعليين والمحتملين والفئات النشيطة من تكوينات تتلاءم واحتياجات سوق الشغل، وأيضا من تكوينات مواكبة لمتطلبات الارتقاء في العمل؛

- الحاجة إلى رؤية استشرافية للتكوين تأخذ بعين الاعتبار مهن المستقبل، وتنفتح على حاجيات المقاولة، وعلى قيام المدرسة بتكوينات مرنة تنتج كفاءات قادرة على مواجهة كل التحديات...؛

3. فيما يرتبط بمأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، وأولوية إقامة عقد اجتماعي جديد من أجل صعود مجتمعي منصف ومستدام، لاحظ المشاركون والمشاركات أن:

- التوجيهات السامية التي جاءت بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية، لا زالت ذات راهنية، سواء في تشخيصها لواقع الحوار الاجتماعي، أو فيما وضعها لخارطة طريق واضحة لمأسسة الحوار الاجتماعي، من حيث مأسسة الآليات، وتوسيع موضوعات الحوار، واتجاه بناء منظومة جديدة للحوار الاجتماعي...؛

- القضايا الرئيسية المطروحة على الحوار الاجتماعي تكتسي بعدا دوليا ووطنيا، وأن التفكير في بناء نموذج جديد له يجب أن ينطلق من العوائق التي تشوبه، ومن تحديد مكوناته ومنهجيته على المستوى المركزي، قبل النظر في امتداداته الترابية الممكنة سواء في إطار التنظيم المؤسساتي أو في تصور آخر ضمن الهندسة الدستورية؛

- التجارب الوطنية المقارنة والممارسات الفضلى أبانت أن الحوار الاجتماعي يشكل أداة فعالة في معالجة القضايا المستعصية وتعزيز التماسك الاجتماعي، عبر آليات التشاور والتفاوض والتعاقد، كما برهنت على أنه علاوة على كونه أداة ناجعة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، فإن مأسسته بشكل متقدم تجعله يكتسي أبعادا مستقبلية جوهرية وإستراتيجية ضامنة لصعود مجتمعي منصف ومستدام؛

- التجربة المغربية تمتلك جميع شروط التطوير في اتجاه مأسسة الحوار الاجتماعي ليصبح أداة لبناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر الانتقال به من آلية للتدبير الظرفي للتوترات بين ثالوث مغلق (الحكومة، أرباب العمل، المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية)، إلى مؤسسة للحوار المجتمعي التعددي التشاركي الذي يدمج ويعالج مطالب وتطلعات كل الفئات المعنية بسؤال العدالة الاجتماعية؛

- مجلس المستشارين يمكن أن يقوم بدور بالغ الأهمية في الدفع نحو مأسسة الحوار الاجتماعي وإنجاح المفاوضات بين أطرافه، عبر تقريب وجهات النظر بينهم وتليين مواقفهم، وذلك اعتبارا لأدواره الدستورية، وبحكم طبيعة تركيبه ومنهجية اشتغاله، وبالتالي فإنه بمثابة منصة خلفية لإرساء الحوار الاجتماعي، والقيام برعاية تشاور غير مباشر من خلال مساهمته في بلورة مقترحات وبناء توافقات وتعاقدات، وإثارة انتباه مختلف أطراف الحوار الاجتماعي إلى انعكاسات بعض مواقفها أو قراراتها على تماسك النسيج الاجتماعي، أو مساسها البليغ بقواعد العدالة الاجتماعية والمجالية؛

- الحوار الاجتماعي المؤسساتي يقتضي الربط بين الحوار الاجتماعي والحوار المدني من أجل إدماج واستيعاب تعبيرات وانتظارات مختلف الفئات الاجتماعية التي لا تجد لها مقعدا على طاولة الحوار الاجتماعي في صيغته الحالية، كما أن هذه المأسسة تستدعي أن تتم إدارة الحوار وفق رؤية مندمجة وعبر آليات تربط بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

4. فيما يتصل بالتنمية الجهوية والحكامة الترابية : رافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومرتكز أساسي للنموذج التنموي الجديد، لاحظ المشاركون والمشاركات أن:

- بناء نموذج تنموي جديد يرتبط وبالضرورة بوضع سياسة تعليمية وتكوينية منصفة قادرة على تأهيل المواطن، وسياسة تشغيل كفيلة بتمكين المواطن من مدخول يصون كرامته، وعلى سياسة صحية تضمن رعاية طبية شاملة، وعلى سياسة بيئية قادرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة، وعلى سياسة ثقافية تصون التنوع وتضمن الانفتاح على القيم الانسانية المشتركة؛

- تقليص الفوارق المجالية بين جهات المملكة يشكل رهانا صعبا يجب التعاطي معه بكل جرأة خلال صياغة النموذج التنموي الجديد، عبر وضع نظام حكامة ترابية، واستثمار جيد للإمكانيات التي يوفرها الدستور، وتطوير اقتصاديات جديدة ونوعية في أفق تحسين معدل الرفاه لساكنة الجهات المعنية، ورفع نسبة النمو بها لتعادل على الأقل المعدل الوطني؛

- الجهوية الصناعية والاستثمارية شرط لإنجاح النموذج التنموي المأمول في المملكة، لذلك يتعين استثمار تجربة الجهوية

المتقدمة لتكون من جهة ركنا أساسا في بناء الإستراتيجية الصناعية وتنزيلها على أرض الواقع، ومن جهة ثانية دافعا لإرساء آلية لتبسيط منظومة الحكامة الوطنية للاستثمار وللتنمية الصناعية؛

- النموذج الجديد للجهوية المتقدمة، الذي وضع إطاره العام دستور 2011، يشكل فرصة للتأسيس لتجربة متجددة للتنمية المجالية، تنبني على تقوية المؤسسات الجهوية وتمكين الجهات من بناء نموذجها الخاص، بناء على مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل تلك الأقل تطورا؛

- تفعيل الجهوية المتقدمة بموازاة مع مسار اعتماد ميثاق متقدم للاتمركز الإداري وتطبيقه، يعتبر من الشروط المنهجية القبلية لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي؛

- مقاربة المساواة بين المجالات تفترض التفكير في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وفي المساواة بين الساكنة والمجال، انطلاقا من توزيع أفضل للموارد البشرية والموارد الطبيعية، وللأنشطة الاقتصادية. مع الاهتمام المستمر بتمكين الساكنة من ظروف معيشية أفضل، وبمزيد من المرافق الأساسية والثقافية والترفيهية؛

- ردم الفجوات بين المجالات الترابية لا تنحصر في الجوانب الاقتصادية البحتة، بل تتعداها إلى رفاه السكان وتنميتهم. وهو ما يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية أبلغ أثرا من الكفاءة المجالية أو تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى من موارد المجال؛

- التأهيل الاجتماعي للجهات، من خلال التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، عبر التقائية السياسات العمومية الموجهة نحو الجهة، يجعل منهذه الوحدات الترابية رافعة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

4 - الإطار الاسترشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية

ـ الاعتبارات:

تنفيذا للتوجيه الملكي السامي لمجلس المستشارين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية على نحو دوري ومنتظم لاسيما وأن العدالة الاجتماعية تعد طموحا مجتمعيا يُعتمد في تحقيقه على التراكم الإيجابي والتقييم المستمر؛

واستمرارا لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق إستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018؛

وتكملة للمسار التشاوري والتشاركي الذي بدأه المجلس بخصوص البناء التشاركي للنموذج المغربي العدالة الاجتماعية خلال الدورتين السابقتين للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية خلال سنتي 2016 و2017؛

وبناء على مخرجات الدورات السابقة وبالخصوص، الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية و«إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية»، الصادرة عن الدورة الأولى للمنتدى 2016، والمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي الصادرة عن الدورة الثانية 2017؛

وتأسيسا على المرجعية الدولية ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية، وكذا منظومتنا المعيارية الوطنية، وفي مقدمتها الدستور الذي يتضمن مبادئ والتزامات إيجابية، وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية؛

واعتبارا بأن العدالة المجالية أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، والاستثمار والاستفادة المتوازنة مما يختزن من ثروات طبيعية وطاقات بشرية؛

وحيث إن هناك إجماعا على محدودية النموذج التنموي الحالي وبلوغه مداه من زاوية آثاره على العدالة الاجتماعية والمجالية وتلك المتعلقة بالنوع؛

وحيث إن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، والذي يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعلية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويترابط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقية والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي «تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها أي نموذج وطني» .

وأخذا بعين الاعتبار أن التفكير الجماعي والتشاركي في معالم النموذج التنموي المغربي قد شكل تمرينا مستمرا في

محطات أساسية، ومن زوايا مختلفة، وهو اليوم أكثر من أي وقت مضى قضية تهم كل المغاربة وكافة القوى الحية للأمة؛ ونظرا للدينامية المجتمعية والحركات المطلبية المتزايدة التي يعرفها المغرب والتي ترفع شعار العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وتطالب بعدالة مجالية أوسع وأعم؛

وإدراكا للأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديموقراطية ودولة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان؛ ورغبة من المجلس في تقديم مساهمة نوعية، في حدود اختصاصاته وأخذا بعين الاعتبار تركيبته وطبيعته كمؤسسة تشريعية، في أفق تقويم النموذج التنموي المغربي واقتراح توصيات من أجل تحقيق التكامل الاستراتيجي للسياسات العمومية؛

فإن المشاركات والمشاركين في النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 19 و 20 فبراير 2018 تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد»، المنظم من طرف مجلس المستشارين.

إذ يسترشدون:

1- بالخطب والرسائل الملكية، بوصفها وثائق مرجعية للسياسات العمومية، المحددة للمعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي، خاصة ما جاء في نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، في 16 نونبر 2017، والخطاب الملكي السامي في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017 واللذين ذكر فيهما أيضا جلالته بالصعوبات والاختلالات التي تواجه تطور نموذجنا التنموي؛ وكذا الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و 20 فبراير 2018، والتي تعتبر بوصلة يجب أن تقود عمل جميع الفاعلين والمؤسسات من أجل «بلورة رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا ولمنظومة الحكامة المركزية والترابية في كل أبعادها»؛

2- بالوثائق التي أنتجها مجلس المستشارين ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية، وبالخصوص الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية و«إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية»، والمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي المشار إليها سابقا؛

و إذ يستحضرون:

1- مختلف المجهودات والمبادرات والبرامج الوطنية والسياسات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية والآليات الرامية للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي لم تستطع بعد الحد من الفوارق والاختلالات، بل تعمقت وبدأت تأخذ أشكالا جديدة أفرزت دينامية اجتماعية سماتها ظهور جيل جديد من الاحتجاجات ومن مخلفاتها زعزعة الثقة في المؤسسات، مما يطرح معه إشكالية نجاعة هذه المجهودات؛

2- توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق برهانات المستقبل الخمس[88] في إطار السيناريو المأمول في أفق «السير نحو 2025»؛

3- التوصيات الواردة في الآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لاسيما منها: الرأي بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة (2015)، وبشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2013)، وبشأن الولوج المنصف والمعمم إلى الخدمات الصحية (2013)، وبشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2012)، والميثاق الاجتماعي الجديد (2011)، وتشغيل الشباب (2011)، والاقتصاد الأخضر (2012)، والنظام الضريبي المغربي (2012)، وتدبير وتنمية الكفاءات البشرية(2013)، والتكوين مدى الحياة (2013)، وتجانس السياسات القطاعية(2014)، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2015)، وإدماج مقتضيات التغيّرات المناخية في السياسات العمومية (2015)، ومتطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية (2016)، والمسؤولية المجتمعية للمنظمات (2016)، والثروة الإجمالية للمغرب مابين 1999 و 2013 - تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف، وتنمية العالم القروي (2017)، وتغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة (2017)؛

4- التوصيات الواردة في التقارير ذات الطبيعة الإستراتيجية التي همت التفكير في النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج وعابر للقطاعات كتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وحول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2013)، وتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية (2010)، وتقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (2016) والتقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 (2016)؛ والتي تشكل كلها مداخل أساسية لبناء نموذج جديد للتنمية تمكن البلاد من إنتاج الثروة وتجاوز محدودية واختلالات النموذج التنموي القائم؛

5- التوجهات الواردة في عدد من الدراسات الاستشرافية والتشخيصية، كالدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بشأن أفق المغرب 2030 (2011). وكذا نتائج تشخيص تطور النموذج التنموي المغربي- التشخيص المتعدد الأبعاد- الذي سهر على إنجازه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتنسيق من طرف مصالح السيد رئيس الحكومة، وبمشاركة العديد من الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من القطاعين العام والخاص؛

6- التوصيات المتعلقة بتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات المنعقد خلال دورتي يونيو 2016 ونونبر 2017.

---

[88] - تتمثل هذه الرهانات في: توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية؛ ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامنات والتغلب على الفقر؛ استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة بهدف للتموقع الجهوي.

و إذ يستخلصون:

1- أن عملية إعداد النموذج التنموي الجديد تتطلب إخضاعها لمنطق المشاركة وللنقاشات العمومية والمؤسساتية بشكل يجعله أكثر ديمقراطية وليتمحور بشكل جيد حول المواطن، حول حاجياته وتطلعاته، وحول حقوقه وحرياته، باعتباره المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي في العملية التنموية وباعتبار الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف؛

2- أن يجد النموذج التنموي الوطني أبعاده الخاصة بكل مجال ترابي في انسجام مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني، كما يتطلب أيضا استثمارا أقصى لكل الإمكانيات التي تتيحها المنظومة القانونية الجديدة للجماعات الترابية، وتنشيط آليات التمثيل والوساطة والآليات التشاركية على المستوى الترابي؛

3- أن يتأسس النموذج التنموي الجديد، على العدالة الاجتماعية، وعلى ضمان الولوج الفعلي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إيلاء الأولوية القصوى للفئات الهشة وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والجبلية والأحياء الهامشية والفقيرة. وهي أسس لن تجد تجسيدها الواقعي إلا عبر هدفين متلازمين ومترابطين: الحد من الفوارق الطبقية ومعالجة التفاوتات المجالية؛

4- أن يراعى الحد المعقول من التماسك المنهجي للمقترحات والتوصيات المنتظرة واستحضار المبدأ الدستوري للمساواة بين الجنسين، وإعمال مقاربة حقوق الإنسان، واستلهام المرجعية الأممية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية؛

5- أن يتم البناء على أساس التراكم سواء من خلال استثمار ما أنتجته مؤسساتنا الدستورية والوطنية والقطاعات الحكومية من استراتيجيات وخطط وبرامج واقتراحات وتوصيات أو من خلال ترصيد التوصيات والاقتراحات المتضمنة في الوثائق المنبثقة عن الملتقيات والمنتديات التي سبق لمجلس المستشارين تنظيمها؛

6- أن تضع الرهانات الأساسية لبناء نموذج تنموي جديد، في صلب اهتمامها الإنسان بصفة عامة والنساء، والأطفال والشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين بصفة خاصة من جهة و رفع تحدي تيسير الولوج لجميع الحقوق وفي مقدمتها تلك المرتبطة بالتعليم والصحة والشغل والسكن والعدالة من جهة أخرى؛

7- أن بناء نموذج تنموي جديد قادر على ضمان العدالة الاجتماعية ليست عملية تقنية محضة فهي مرتبطة بملاءمة مجموعة من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالتشريعات الدولية سواء المتعلقة بالولوج لمجموعة من الحقوق وفي مقدمتها العدالة والمساواة وعدم التمييز، والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى، الأمر الذي يتطلب، لضمان شروط نجاحه تحصينه بنظامين للمسائلة وللتتبع والتقييم.

و إذ يؤكدون على:

1- إرادتهم في المشاركة البناءة، بشكل حر وموضوعي، في النقاش الوطني بشأن مراجعة النموذج التنموي المغربي، ملتزمين في ذلك بالدستور، واحترام ثوابت الأمة التي ينص عليها؛

2- استحضارهم للرهان المنهجي المتمثل في مساهمة المنتدى بمقترحات لبلورة «رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ولمنظومة الحكامة المركزية والترابية، في كل أبعادها، بما في ذلك المنظومة القانونية التي تؤطره» على النحو الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركات والمشاركين في النسخة الثالثة من هذا المنتدى؛

3- إقرارهم بالطابع الأولوي لقضايا الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإكراهات تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية، وتعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، وقضايا تجديد الإطارات القانونية و المؤسساتية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف؛

4- أن إيجاد أجوبة مبتكرة وعملية، لهذه القضايا ذات الأولوية والارتباط بالبعد الاجتماعي والترابي للنموذج التنموي المغربي قيد البناء، كفيل بإيجاد إطار السياسات العمومية الملائم لضمان الولوج الفعلي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إيلاء الأولوية القصوى للفئات الهشة وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة. وهو ما يقتضي تغيير العقليات ونماذج تصور السياسات العمومية، أفقيا، قطاعيا وترابيا للإجابة العملية على التحديات المطروحة؛

يوصون بشكل عام بما يلي :

1. تحويل السياسة الضريبية إلى رافعة لتمويل الالتزامات المرتبطة بالنموذج التنموي المأمول، من منظور للعدالة الجبائية، يعيد التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتوازن بين تضريب رأس المال وتضريب العمل، وعقلنة الإعفاءات الجبائية والاستمرار في توجيه أدواتها نحو مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونحو دعم الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية على المستوى الترابي، والمحققة لمستوى من الالتزام البيئي والاجتماعي؛

2. العمل مع الفاعلين العموميين والخواص والمدنيين المعنيين على استثمار التوصيات والآراء الاستشارية الصادرة عن المؤسسات المشار إليها، من أجل إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الترابية، لتقوية الوظائف التالية على المستوى الترابي (الوظائف الاجتماعية عبر إعادة التوزيع على الفئات والمجموعات الأكثر فقرا وهشاشة، عبر استهداف اجتماعي وترابي ملائمين، الوظائف الترابية بما في ذلك دراسة إمكانية الإعفاء الضريبي لبعض المناطق القروية، وشبه الحضرية الهشة، مع تحفيزات ضريبية للمناطق ذات التنافسية على مستوى كل جهة، والوظائف البيئية)؛

3. تجريب نماذج جديدة من الشراكات بين القطاعين العام و الخاص، كالشراكة المسماة عقد التحالف **contrat**

d'alliance، التي تعتبر أداة هامة، في حال استثمارها، لتحقيق الولوج الأمثل والمنصف للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية على المستوى الترابي، بالنظر لنموذج اتخاذ القرار الذي تتأسس عليه هذه الشراكة، وتحملها المشترك للمكتسبات والمخاطر، مما يضمن استدامة الخدمات الأساسية على المستوى الترابي؛

4. إعمال توصيات المنتدى الثاني للعدالة الاجتماعية ذات الصلة بمنظومة الحوار الاجتماعي بما في ذلك، التأطير القانوني لهذا الحوار، والتكامل الوظيفي بين أدوار مختلف الأطراف المعنية، وتحديد أجندته، وإدراج إطار ما يسمى ، ووضع إطار منهجي يمكن من استثمار آليات التشاور المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات وكذا آليات التخطيط الترابي التشاركي على المستوى الجهوي من أجل بناء منظومة ترابية للحوار الاجتماعي في تكامل مع المنظومة الوطنية؛

5. استثمار مختلف آليات التشاور والديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي، عبر تفعيلها، أو إعادة تأليفها، على وجه الاستعجال من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية المتنوعة في مختلف ربوع الوطن إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، وإعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة؛

6. فتح نقاش عمومي وتشاركي بشأن وضع خطة عمل وطنية للمقاولة وحقوق الإنسان، على أرضية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمقاولة وحقوق الإنسان، وبما يدعم مرتكز العدالة الاجتماعية كأساس للنموذج التنموي المغربي الجديد قيد البناء.

ويدعون فيما يتعلق بالقضايا التي تكتسي طابع الاستعجال إلى:

1- استعجالية بلورة نموذج تنموي يعتمد على آليات منصفة وسياسات عمومية للحد من الفوارق ومحاربة الفقر والهشاشة والتوزيع العادل للثروات؛

2- التعجيل بمراجعة الترسانة القانونية لمنظومة الحكامة المركزية والترابية؛

3- استعجالية إصلاح الإدارة العمومية بما يجعلها في خدمة المواطنين وتحقق المنفعة العامة ومحاربة كل أشكال ومظاهر الريع والفساد؛

4- إعادة هيكلة السياسة الوطنية في المجال الاجتماعي والحسم في نوعية الإستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والفوارق من خلال إطلاق حوار وطني حول الموضوع في أفق خلق وإرساء إطار مؤسسي موحد للقيادة والتنسيق بين مختلف البرامج ذات الصلة بالسياسة والبرامج الاجتماعية؛

5- إرساء قواعد حكامة مؤسسية موحدة وأيضا حكامة في البرامج وعقلنة الموارد الموجهة للسياسات الاجتماعية وما يستلزم ذلك من تحقيق الالتقائية والاندماجية والتجانس بين السياسات العمومية الاجتماعية؛

6- الاستهداف العقلاني والمتحكم فيه للفئات الأكثر فقرا وفي وضعية هشاشة، والمجالات الترابية الأكثر هشاشة وضررا

وإرساء آليات منصفة لتوزيع الثروة الوطنية المنتجة؛

7- إرساء جيل جديد من التعاقدات؛

8- الاستثمار في البعد الثقافي والتاريخي وفي القيم المجتمعية ذات الصلة بالتضامن والعدالة الاجتماعية واستباق التحولات المجتمعية عبر التفكير في مهن المستقبل؛

9- جعل التربية والتكوين المدخل الأساسي والحاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية ووضع القضايا والسياسات العمومية المتجهة للشباب في صلب النموذج التنموي باعتبارهم الرأسمال الحقيقي.

ويوصون فيما يتعلق بقضايا مركزية ذات الصلة ببناء نموذج تنموي جديد من زاوية استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية بما يلي:

1-جعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والإدماج من خلال تبني سياسات عمومية كفيلة بتدارك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وعبر اعتماد عقلانية إنتاجية توفر بالقدر الكافي تساوي الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين وإرساء تنافسية شريفة ونزيهة، فضلا عن إرساء منظومة جبائية منصفة وتحقق العدالة الجبائية بالإضافة إلى إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وإرساء مجلس وطني للصناعة.

2- التفعيل الحقيقي والجدي للحوار الاجتماعي والتأكيد على أن مأسسته، من خلال إحداث مجلس وطني لهذا الحوار، تعد مدخلا أساسيا لا غنى عنه للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وآلية لإشراك كافة الفاعلين في إنتاج التشريع الاجتماعي. مع إعادة النظر في دور النقابات والعمل النقابي من خلال إعطاء الممارسة النقابية بعدا جديدا باعتبارها شريكا أساسيا وحاسما في نجاح المقاولة من جهة، والاسترشاد بالمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي التي تبناها المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية خلال سنة 2017.

3- التعجيل ببناء نماذج تنموية جهوية وترابية تمكن من ردم الفجوات المجالية، وإعادة صياغة علاقة جديدة بين المناطق والجهات، من خلال تفعيل جميع آليات التضامن بين الجهات، وأجرأة أكثر واقعية لصندوقي التضامن والتأهيل الاجتماعي. فضلا عن تفعيل ما تبقى من التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات في دورتيه، مما يتعين معه وضع إستراتيجية مندمجة للتنمية الاجتماعية الجهوية، لتشكل امتدادا إجرائيا على المستوى الجهوي للإستراتيجية الحكومية للتنمية الاجتماعية وتحدد الأهداف والمسؤوليات والبرامج وآليات الحماية والتضامن الاجتماعي وأيضا وسائل التنفيذ. وسيتطلب الأمر أيضا إحداث قطب اجتماعي موسع ناتج عن لا تمركز فعلي للإدارة المركزية ويعمل على تفعيل المشاريع والعمليات التي تجسد، حسب الحاجيات الخاصة بكل جهة، على المستوى الإجرائي سياسيات الدولة في المجال

الاجتماعي وتتقاطع مع تطلعات الجهة وبرامجها التنموية في هذا المجال والسهر على وضع آليات وأدوات إجرائية كفيلة بتأمين الرعاية الاجتماعية وتدبير شبكات التضامن الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة الخصاص الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية للساكنة الهشة على أساس مبدأ القرب.

وفي الختام، وبغرض ضمان التنسيق والانسجام والتآزر القطاعي، يوصي، المشاركين والمشاركات بإحداث لجنة للإشراف الاستراتيجي تضم مختلف الفاعلين المعنيين، توكل إليها في المقام الأول فحص وتحليل مجمل توصيات ومقترحات المؤسسات الدستورية والهيئات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وكذا الإشراف على مسار الإعداد والتقييم والتحيين الدوري للنموذج التنموي لمغرب الغد وفق لوحة قيادة مضبوطة ومؤشرات قابلة للقياس.

المحور الثاني:
الجهوية المتقدمة





المحور الثاني: الجهوية المتقدمة

«(. . .) فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية(. . .)

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

يعتبر ورش الجهوية المتقدمة ورشا إصلاحيا «دولتيا» هيكليا عميقا، يقتضي تفعيله اعتماد مقاربة تقوم على التدرج والتقييم المستمر، ويحتاج إنضاجه وتطويره بشكل خاص إلى تنسيق مؤسساتي فعال بين مختلف الفاعلين، من مجالس جهوية وغرف مهنية ومؤسسات دستورية وقطاعات وزارية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني، وهو التنسيق الذي يتطلع مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا للمجالات الترابية، إلى أن يضطلع فيه بأدوار طلائعية، انسجاما مع أحد أقوى طموحاته المتمثلة في الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات»، تنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، واعطاءه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011.

وانطلاقا من اعتبار الجهوية المتقدمة إطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، نصره الله، لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية؛

وتفعيلا أيضا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنير طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها، وأيضا عملا بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا للهدف الرابع ضمن استراتيجية عمل مجلس المستشارين، الرامي إلى جعله «رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة»، ورغبة في إعطاء مجلس المستشارين خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011.

وانسجاما مع هذا الطموح تم الاشتغال على فكرة «برلمان الجهات» بمنطق ملتقيات سنوية لتمكين المجلس من بناء تجربة متفردة على الصعيد العالمي، وتبعا لذلك احتضن مجلس المستشارين، خلال سنتي 2016-2017، الملتقى البرلماني للجهات في دورتين، بوصفه إحدى الأشكال العملية لإعمال مقتضيات الفصل 137 من الدستور، وفضاءا للنقاش التعددي المعمق بشأن الفرص والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال السنوات الأولى من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات، كما يشكل أيضا إطارا للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة.

حيث تم تنظيم يوم 06 يونيو 2016 ، الدورة التأسيسية ل«الملتقى البرلماني للجهات»، تحت شعار : « انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل»، ثم الدورة الثانية من الملتقى، تحت شعار «نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»، التي نظمت يوم 16 نونبر 2017، بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة كونارد أدناور الألمانية، وذلك تفعيلا

للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى البرلماني للجهات على نحو منتظم ودوري لاسيما وأن الجهوية المتقدمة تعد من المشاريع الهيكلة التي تعتمد على التراكم والتقييم المستمر. وقد تشرفت الدورة الثانية من هذا الملتقى بتلقي رسالة ملكية سامية تضمنت التوجيهات والفلسفة العميقة لصاحب الجلالة، حفظه الله وأيده، بشأن هذا الورش الإصلاحي المهيكل.

وقد توجت أشغال هذين الملتقيين البرلمانيين، اللذين عرفا مشاركة واسعة لجميع الفاعلين في منظومة التدبير الجهوي(الجهات، الحكومة، المؤسسة التشريعية، المؤسسات العمومية، الهيئات الدستورية، المجتمع المدني، الفاعلين الأكاديميين والخبراء...) بعدة خلاصات وتوصيات ذات أهمية قصوى تتعلق بمسار تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال السنوات الأولى لتنزيل القانون التنظيمي للجهات، والعوائق والحدود التي تعترض مسار تنزيل هذا الورش الاستراتيجي الذي يعتبر «تغييرا عميقا في هياكل الدولة» كما قال صاحب الجلالة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، بتاريخ 13 أكتوبر 2017 .

كما تجدر الإشارة إلى أنه من أجل مواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة تم، من جهة، إبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع العديد من الشركاء من قبيل: اتفاقية التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومذكرة التفاهم مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، ومن جهة ثانية، تمت تعبئة العديد من الشراكات الدولية من قبيل: مذكرة تعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وعقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور الألمانية.



أولا:
الملتقى البرلماني الأول للجهات (2016)
« انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل»

أولا: الملتقى البرلماني الأول للجهات (2016)

« انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل»

« ويظل هدفنا الأسمى إرساء دعائم جهوية مغربية، بكافة مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية. جهوية قائمة على حكامة جيدة، تكفل توزيعا منصفا وجديدا، ليس فقط للاختصاصات، وإنما أيضا للإمكانات بين المركز والجهات. ذلك أننا لا نريد جهوية بسرعتين: جهات محظوظة، تتوفر على الموارد الكافية لتقدمها، وجهات محتاجة، تفتقر لشروط التنمية. »

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد، بتاريخ 9 مارس 2011.

1 - الأرضية التأطيرية

ـ السياق العام:

شكلت الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015، وما تلاها من انتخاب لمجلس المستشارين، محطة أساسية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة التي انخرط فيها المغرب بكل فعالياته وحساسياته، والتي كرسها دستور 2011 كإطار ملائم لبلورة إستراتيجية بديلة لتحقيق تنمية سوسيواقتصادية متوازنة، من خلال الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد الذاتية لكل جهة واستنهاض هم مختلف الفاعلين المحليين والمشاركة في إقامة وإنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى وتقوية جاذبية الجهات.

لذلك، يعتبر ورش الجهوية المتقدمة ورشا إصلاحيا هيكليا عميقا، يقتضي تفعيله اعتماد مقاربة تقوم على التدرج والتقييم المستمر، ويحتاج إنضاجه وتطويره بشكل خاص إلى تنسيق مؤسساتي فعال بين مختلف الفاعلين، من مجالس جهوية وغرف مهنية ومؤسسات دستورية وقطاعات وزارية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني، وهو التنسيق الذي يتطلع مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا للمجالات الترابية، إلى أن يضطلع فيه بأدوار طلائعية.

ـ التحديات والرهانات:

النموذج المغربي للجهوية، كما أعلن فلسفته جلالة الملك ورسمت ملامحه اللجنة الاستشارية للجهوية وماتلاه من ترسيم دستوري وقانوني، يأتي استجابة لضرورة تاريخية تحصن المكتسبات الديمقراطية وتفتح آفاقا جديدة تشكل فيها الجهوية المتقدمة رافعة لتكريس التنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، ومدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحثيث المتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز الفعليين النافذين، والديمقراطية المعمقة، والتحديث الاجتماعي والسياسي والإداري للبلاد، والحكامة المسؤولة.

ومما لاشك فيه، أن بلوغ أهداف ومرامي الجهوية المتقدمة لا يتوقف فقط على إنتاج نصوص تشريعية، مهما بلغت جودتها، لا سيما في ظل الصعوبات والإشكاليات الميدانية التي تعترض أجرأتها وتدبيرها، في ارتباط مع الموارد البشرية والمالية، ونمط الحكامة ورهانات التنمية المندمجة، ذلك أن مجالات مثل العقار، والملك العمومي، والصفقات العمومية المحلية، والتدبير المفوض، والعلاقات البين- جماعاتية والبين- مؤسساتية، كلها مجالات يستوجب التعاطي معها ابتكار آليات ومقاربات جديدة ومتجددة، وتوفير إمكانيات بشرية وتقنية كفيلة بالرقي بتدبير الشأن المحلي إلى مستوى التطلعات.

على صعيد آخر، وجب التأكيد على أن الحد من أسباب التداخل والتنازع في الاختصاصات بين المجالس المنتخبة المتراكبة في مجال ترابي واحد، يستدعي تطوير التجمع البيني للجماعات (**Intercommunalité**) بهدف تعضيد (**Mutualisation**) المشاريع والوسائل لدى الجماعات في إطار تنظيمها البيني الديناميكي، الأمر الذي يقتضي تفكيرا جماعيا إستباقيا في الإشكالات والأسئلة المرتبطة بما يمكن أن يصطلح عليه ب»النقل الأفقي للاختصاصات».

ـ أهمية وراهنية التنسيق المؤسساتي:

بالنظر إلى كل هذه الإكراهات التي تطبع فترة التأسيس لورش الجهوية المتقدمة، وحجم الرهانات والتحديات التي تكتنف هذا الورش الإصلاحي الهيكلي، فإن إنضاجه يقتضي إحداث إطار منظم للتنسيق المؤسساتي لتحقيق الالتقائية والتكامل في وجهات النظر.

ومن جهة أخرى، فإن راهنية وملحاحية هذا التنسيق المؤسساتي يفرضها الطابع التراكمي لإكراهات التنمية المحلية، وعلى رأسها التباين الصارخ بين الجهات في مجال الاستثمارات العمومية، والذي ينعكس على مجالات عديدة ومختلفة، إذ نجده ينتج ويتسبب في تراكم تباينات أخرى، لاسيما على مستوى الخدمات الاجتماعية، كما ينعكس سلبا على مناخ الأعمال، ويضعف قدرة الكثير من الجهات على جلب الاستثمارات الخاصة. ذلك أن مستوى البنيات التحتية، وتبسيط المساطر والإجراءات، وحسن التدبير والسرعة في الإنجاز، كلها عوامل تميز جهات عن أخرى، وتخلق بالتالي جهات غنية لها إشعاع وإغراء، وجهات فقيرة مغبونة لا مكانة ولا صيت لها على الخريطة.

الملتقى البرلماني للجهات: آلية مبتكرة للتنسيق المؤسساتي

جدير بالذكر، أن موضوع الجهوية كان دائما في صلب اهتمامات وأشغال مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا لتمثيلية المجالات الترابية، ولا أدل على ذلك أن أولى الجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية، التي أقرها لأول مرة دستور 2011، خصصها المجلس لموضوع «الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية»، وهو الموضوع الذي أنجزت فيه المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية سنة 2015، تقريرا شاملا[89]، بناء على تقارير ودراسات أنجزتها مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات الدستورية في الموضوع، لاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات.

اليوم، وبالنظر إلى دخول مجلس المستشارين في مرحلة دستورية جديدة، عززت اختصاصاته وأغنت تنوع تركيبته، نتطلع إلى جعل مجلسنا الموقر رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة ومجلسا حاضنا للتنسيق المؤسساتي وللتفكير الجماعي في سبل ومقومات نجاح هذا الورش الإصلاحي المهيكل، وذلك من خلال إحداث «الملتقى البرلماني للجهات»، بمثابة لقاءات دورية مشتركة مع المجالس الجهوية المنتخبة والغرف المهنية وجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات الدستورية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وهيئات المجتمع المدني المعنية بالشأن المحلي، بمعدل دورتين في السنة تخصص للنقاش والتداول في المواضيع ذات الارتباط، توخيا لتحقيق الالتقائية في وجهات النظر وبناء التراكمات الإيجابية في سبيل إنضاج وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

---

[89] انظر تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع: « الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية»، يوليوز **2015**، على الرابط التالي:
http://www.chambredesconseillers.ma/docs/pv_com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.pdf

ونطمح من خلال إحداث «الملتقى البرلماني للجهات»، الذي نعتزم تنظيم أولى دوراته (الدورة التأسيسية) خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو المقبل بمقر مجلس المستشارين، في أفق الانتقال إلى تنظيم الدورات المقبلة للملتقى بمقرات المجالس الجهوية، إلى خلق آلية للتفاعل الإيجابي بين المجالس الجهوية المنتخبة ومختلف الفاعلين والبرلمانيين، بغية تمكين أعضاء مجلس المستشارين، بمختلف انتماءاتهم، من تملك الملفات والقضايا ذات الارتباط بالجهوية المتقدمة حتى يتسنى لهم بلورتها وتوظيفها بالأولوية في عملهم البرلماني، سواء على مستوى التشريع، أو على مستوى الرقابة وتقييم السياسات العمومية، أو غيرها من أوجه العمل البرلماني.

توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن الجهوية المتقدمة: أرضية ملائمة للتنسيق المؤسساتي

لقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من الآراء والدراسات ذات الارتباط بموضوع الجهوية المتقدمة، من ضمنها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي أعطى الانطلاقة الرسمية لعملية تفعيله جلالة الملك، بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، والذي يشكل الأرضية الأساسية، ويتضمن المقاربة المناسبة التي يمكن أن تعتمدها الجهات الأخرى، كي تقوم بإعداد برامج تنميتها الجهوية، مع تكييف ذلك النموذج مع خصوصيات كل جهة ومؤهلاتها.

ومن ضمن الإصدارات القيمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نذكر أيضا الرأي الذي أعده لفائدة مجلس المستشارين في موضوع «التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة، ودور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي»، والتقرير حول «تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة».

وتضمن التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2014، عددا من التوصيات لضمان شروط إنجاح الجهوية المتقدمة، والتي يمكن اعتبارها أرضية لانطلاقة أوراش الملتقى البرلماني للجهات. ومن جملة هذه التوصيات، نذكر:

- الإسراع بوضع ميثاق يتعلق بتفويض الصلاحيات والوسائل، ويوحد مجموع الآليات التشريعية والتنظيمية والإدارية لضمان نقل الصلاحيات والموارد التي من شأنها تمكين الجهات من الاضطلاع الكامل بالمهام والمسؤوليات الموكولة إليها؛

- التأكيد على دور الرأسمال البشري في تعزيز الكفاءات الجهوية، وإثارة انتباه السلطات العمومية إلى الحاجة الملحة لجعل مسألة تنمية كفاءات الموارد البشرية التي تتحمل عل الصعيد المحلي مسؤولية التسيير والتدبير (المنتخبون المحليون، موظفو الجماعات المحلية، وموظفو المصالح اللامركزة) في مقدمة أولوياتها؛

- العمل على إحداث تنسيق مؤسساتي فعال بين مختلف الفاعلين الذين يمثلون الدولة والجهة والجماعات، وبين مختلف الوكالات التي تعنى بالتنمية داخل الجهة، وخلق تكامل ناجع فيما بينها؛

- الإسراع بتدقيق وجدولة الترتيبات لضمان نقل الكفاءات والوسائل إلى الجهات؛

- إعداد برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب من طرف كل جهة على حدة، من أجل تهيئة ترابية تعزز الاستدامة والتنافسية وجاذبية الجهات...

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أصدر في متم شهر مارس المنصرم، تقريرا جديدا بعنوان «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية»، ضمنه 76 توصية لإنضاج وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، تهم بالأساس:

- تدعيم وتقوية البنية الإدارية الفاعلة جهويا، وتعزيز متطلبات استقلالية الفعل الإداري الجهوي بما يتناغم مع اختصاصات الجهات والتوجهات العامة للدولة؛

- إعادة تعريف مخططات التنمية الجهوية، في إطار النهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة؛

- تحسين انسجام واندماج السياسات العمومية على المستوى الترابي؛

- تقوية القدرات التمويلية للجهات عن طريق فتح قنوات للتمويل والتعبئة الذاتية تتماشى مع القدرات التنموية للجهات، مع ترسيخ التضامن الذاتي للجهات، والتكامل فيما بينها وبين المركز؛

- تعزيز الديمقراطية التشاركية؛

- إرساء آلية دائمة للتقييم والتواصل.

- أوراش الملتقى البرلماني للجهات:

على أرضية التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتوخى الملتقى البرلماني للجهات خلق دينامية للتفكير الجماعي في آليات وسبل إنضاج وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال تنظيم مجموعة من الأوراش الفكرية في المواضيع ذات الارتباط بأسئلة تفويض الاختصاصات ونقل الإمكانيات، وإشكاليات التمويل واستخلاص المداخيل على المستوى المحلي، ورهانات التنمية المندمجة والمستدامة، والأهمية الإستراتيجية لتنمية الكفاءات البشرية على الصعيد الجهوي، وإشكاليات الاستهداف وتنسيق المهام والمسؤوليات في السياسات الاجتماعية اللامركزة، ودور الديمقراطية التشاركية في إنجاح الجهوية المتقدمة...

هذه الأوراش الفكرية، نتطلع إلى تنظيمها في شكل ندوات موضوعاتية على مستوى الجهات (بالتناوب)، على أن يحتضن مجلس المستشارين الدورة الأولى بمثابة ندوة تأسيسية تخصص للتداول في توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وللتحديد التشاركي للمواضيع التي يجب أن تحظى بالأولوية ضمن الندوات الموضوعاتية.

2- التقرير التركيبي

احتضن مجلس المستشارين يومه الاثنين 06 يونيو 2016 ، الدورة التأسيسية ل «الملتقى البرلماني للجهات»، تحت شعار: « انخراط جماعي مسؤول في بحث ممكنات التنزيل ورهانات التفعيل».

وذلك على ضوء التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والمستشارين الجهويين والجماعيين ومسؤولي مؤسسات دستورية، وفعاليات من المجتمع المدني. وقد أكد المتدخلون والمتدخلات، على أن الملتقى، يشكل فضاء لتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية من أجل التوصل إلى اعتماد مقاربة واقعية وعملية.

واستحضر المشاركون والمشاركات

العمل بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنير لنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها.

التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاصلاحات الديمقراطية. وذلك في إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

فيما يتعلق بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية :

اعتبار إعطاء جلالة الملك محمد السادس انطلاقة النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في 6 نونبر 2015 ، إشارة دالة لتفعيل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع، ووسيلة لتعزيز التعاون جنوب جنوب التي تميز علاقات المغرب مع البلدان الإفريقية.

تم التذكير، أن هذا النموذج كان ثمرة مقاربة تشاركية مع مختلف الفعاليات المحلية والجهوية بأقاليمنا الجنوبية. علاوة على تميزه ببرمجة واعتمادات واضحة ودقيقة تتوخى تثمين الموارد الطبيعية واستثمارها لفائدة الساكنة المحلية.

ـ الإكراهات والتحديات :

التملك الجيد لكافة المتدخلين للمزايا الإيجابية للجهوية، والتعامل بحكمة مع التحديات المتنوعة والمتعددة التي يطرحها تنزيل الجهوية المتقدمة؛

- عدم استكمال إخراج النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية؛
- عدم استكمال مسلسل اللاتمركز بالرغم من اهتمام ووعي جل المتدخلين بأهمية ذلك .
- ضمان الإستقلالية المالية للجهة والتوزيع المنصف والعادل للموارد المالية.

ضرورة تعزيز المقاربة التشاركية من خلال إشراك حقيقي للساكنة والفاعلين والنخب في مسلسل اتخاذ القرار الجهوي، وبلورة التوجيهات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها كما ينص الدستور على ذلك.

مأسسة اللقاءات الدورية ضمن «الملتقى البرلماني للجهات» ضمن سيرورة منتظمة بغية التشاور والتقييم المتواصل، مواكبة للتفعيل المتدرج للجهوية المتقدمة، وضرورة التفكير في آلية مصاحبة للجهوية تتجاوز البعد الوطني، ليمتد إلى المحيط الإقليمي.

يتطلب التحقيق الفعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، توفر عدد من الشروط المنهجية والعملية القبلية، كما حددها التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان حول «دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان».

التعاون بين جميع المؤسسات والمتدخلين لتنزيل الجهوية المتقدمة بعيدا عن الحسابات السياسية.

ـ فيما يتعلق بتعزيز الموارد المالية للجهات :

تم التأكيد على أهمية المستجدات التي جاء بها دستور 2011 في تفعيل الأدوار المالية للجهات، وذلك من خلال التنصيص على مبدأين هامين يتعلق أولهما بتخصيص موارد مالية لفائدة الجماعات الترابية، حيث نصت على أنه تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى على موارد ذاتية وموارد مالية مرصودة من قبل الدولة أما المبدأ الثاني فيربط نقل الاختصاصات من الدولة إلى الجهات الترابية الأخرى بتحويل الموارد اللازمة لتنفيذها.

- الإسراع في إصلاح النظام الجبائي المحلي.
- اللجوء إلى الاقتراض في حدود مؤطرة، وسقف محدد وبكيفية معقولة ومتناسبة مع قدرات الجهات على الاقتراض.
- النهوض بأنشطة ومشاريع مبتكرة تؤدي إلى خلق الثروات مع المراقبة الصارمة لنفقة التسيير وخاصة المتعلقة بالموظفين.

- توسيع المنظومة القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل الجماعات الترابية مع التأكيد على أهمية التدبير بحسب الأهداف وتجويد طرق البحث عن بدائل مالية.

- النهوض بالتعاون الدولي اللامركزي الذي يشكل حلا مناسبا لتعبئة التمويلات الإضافية.

- تقييم النفقات الجبائية المتعلقة بالجبايات المحلية وإعداد تقرير سنوي حول الجبايات المحلية.

ـ وارتباطا بقضايا التنمية المندمجة والمستدامة:

تمت الدعوة إلى إحداث محركات جديدة للنمو كأساس لخلق الثروة، ورافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتقليص الفوارق بين الجهات، وخلق أحواض جهوية للتشغيل تكون أساسا لتقوية التماسك الإجتماعي.
إعادة النظر في التوزيع المجالي للاستثمار العمومي بما يضمن التوازن والتضامن بين الجهات، والعمل على ضرورة إدماج واندماجية السياسات القطاعية على الصعيد الجهوي، وأيضا تسريع اللاتركيز الإداري، ومستويات التعاقد بين الدولة والجهات والتمويل في ضوء الإختصاصات المشتركة والمنقولة الخاصة بكل جهة.

الأخذ بعين الإعتبار في برامج التنموية الجهوية، التحديات المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية المندرجة في مجال اختصاص الجهة على المستوى الترابي.

التفكير الجدي في تدبير وتطوير الموارد البشرية والكفاءات الجهوية الموكول لها التنزيل العملي للجهوية المتقدمة.

ـ وارتباطا بالمجال البيئي:

تم التأكيد على ضرورة تبني رؤية واضحة وتدبير معقلن واستباقي فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتثمينها وتحفيز الاقتصاد الأخضر، وذلك بشراكة مع جميع المتدخلين، مع الأخذ بعين الإعتبار المقتضيات القانونية الجاري بها العمل والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علاوة التشاور مع المجتمع المدني.
ضرورة قيام التنمية المندمجة والمستدامة على إدماج التغيرات المناخية في تصورات وسياسات الجماعات الترابية، وأن يتم استحضار العدالة المناخية باعتبارها جزءا من العدالة الاجتماعية.
تمت دعوة الجماعات الترابية وفي مقدمتها المجالس الجهوية لمشاركة متميزة في مؤتمر الأطراف22 بمراكش من خلال تقديم النماذج المتميزة ذات الصلة بالتغييرات المناخية.

ـ وارتباطا بموضوع الديمقراطية التشاركية:

تم التأكيد على ضرورة وضع ميثاق جهوي يوضح العلاقة بالمجتمع المدني، مع إنشاء آلية لتتبع وتقييم التقدم المحقق في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة.

- ضرورة الإنفتاح على الجامعة وعقد شراكات دائمة في هذا الإطار.
- إنشاء نظام شفاف لطلب تقديم مشاريع على أساس دفتر تحملات خاضع لدراسة الأثر مع الافتحاص المالي.
- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وتعزيزها جهويا وكذا الرفع من قدرات الكفاءات الجهوية.
- التسريع بإخراج الهيئات التشاورية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.
- التنصيص على ضرورة إشراك الهيئات والمؤسسات الدستورية في هيئات التشاور الجهوية.

3 - أرضية عمل من أجل جهات ضامنة لالتقائية السياسات العمومية

إن المشاركات والمشاركين في الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات المنعقد يوم 6 يونيو 2016 المنظم من طرف مجلس المستشارين.

إذ يستحضرون مبادئ القانون الدستوري للجماعات الترابية، ولاسيما مبادئ التدبير الحر، التعاون، التضامن، مشاركة السكان في تدبير شؤونهم كمبادئ للتنظيم الترابي، المنصوص عليها في الفصل 139 من الدستور، ومساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين المنصوص عليه في الفصل 138 من الدستور وكذا آليات لحوار والديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي المشار إليها في الفصل 139؛

إذ يسترشدون بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس ذات الصلة بمجال التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي وبمختلف جوانب الحكامة الترابية، ولاسيما نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية في 3 يناير 2010 ؛

إذ يثمنون مختلف التوصيات والمقترحات الصادرة عن المؤسسات الدستورية المعنية بقضايا السياسات العمومية الترابية، ولا سيما التوصيات الواردة في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان « متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، الصادر في أبريل 2016؛

إذ يحيون مبادرة مجلس المستشارين بتنظيم الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات بوصفها إحدى الأشكال العملية لإعمال مقتضيات الفصل 137 من الدستور ، وفضاء للنقاش التعددي المعمق بشأن الفرص والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال الشهور الأولى من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات؛

يدعون الحكومة، خلال الاثنا عشر شهرا اللاحقة على أشغال هذا الملتقى إلى :

1. إطلاق مسار تشاوري بين مجالس الجهات و كافة السلطات العمومية المعنية بشأن الإطار العام للتعاقد بين الدولة والجهات بما في ذلك مضامين هذا التعاقد وشروطه والأهداف المتوخى بلوغها من خلاله؛

2. تسريع إصدار باقي النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات ، وذلك بالاستثمار المعقلن، وفق أولويات مضبوطة ومتناقش بشأنها مع رؤساء الجهات، للأجل المنصوص عليه في المادة 252 من القانون التنظيمي المذكور وبما يمكن الجهات من ممارسة اختصاصها في الزمن الفعلي.

3. الإصدار بالأولوية للنص التنظيمي المحدد لمسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده المنصوص عليه في المادة 87 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وكذا النص التنظيمي المحدد لمسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه المنصوص عليه في المادة 89 من القانون التنظيمي المذكور؛ على أن

يحدد النصان التنظيميان المذكوران كيفيات إعمال مقاربة حقوق الإنسان ومقاربة النوع في برنامج التنمية الجهوية وفي التصميم الجهوي لإعداد التراب.

4. الإصدار بالأولوية للنص التنظيمي المحدد لشكل العريضة والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها، والمنصوص عليه في المادة 122 من القانون التنظيمي 111-14.

5. مراعاة، في توزيع مساهمة الميزانية العامة المرصدة للجهات معايير إضافية تعتمد على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات الفقر والهشاشة على مستوى الجهة، نسب التجهيز بالبنية التحتية الأساسية، مؤشر الولوج إلى الصحة وإلى التمدرس. وكذا في توزيع اعتمادات الصندوقين.

6. الإعمال بالأولوية لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإنشاء قطب اجتماعي على المستوى الجهوي في إطار اللاتمركز الإداري (التوصية رقم 56 من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وهي توصية ستمكن في حال تنفيذها من تقوية التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير الممركزة المشكلة للقطب الاجتماعي.

7. اتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية الملائمة لاستكمال مسلسل عدم التركيز، وتمكين المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من صلاحيات تمكنها من التعاقد تحت إشراف القطاع الوصي حول التزامات برامج التنمية الجهوية وأجرأة تلك التعاقدات.

8. إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات (المواد 91 إلى 93 من القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات) و كذا الاختصاصات المنقولة للجهات (المواد 94 إلى 95 من القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات)، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار ؛

9. مأسسة آلية للحوار والتشاور بين الحكومة ورؤساء مجالس الجهات، تنصب على مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية على المستوى الجهوي وكذا المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي؛

10. التفكير الجدي لاستكشاف إمكانية تطوير وتنويع وتجديد الإطار القانوني والتنظيمي والعملي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام هذه الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها؛

11. استكمال مختلف القطاعات الحكومية المعنية بنشر مصالحها الخارجية على مستوى مختلف الجهات مع ملاءمة نفوذها الترابي مع التقسيم الجهوي الجديد؛

يدعون مجالس الجهات إلى :

1. استثمار أمثل للإمكانيات القانونية المتاحة المتعلقة بإحداث مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية للإجابة على التحديات المتعلقة بأجرأة سياسات عمومية قطاعية تهم وحدات سوسيومجالية **unités socio-territoriales** متباينة.

2. استثمار فرصة انعقاد المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تقوية تحمل بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الترابية للجهات. ويتطلب ذلك على المدى القصير، تعبئة القوة الاقتراحية للجهات استعدادا ل **Cop22**؛

3. تنظيم لقاء تشاوري مع المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات من أجل تحديد تشاركي للتوصيات ذات الأولوية التي يمكن أجرأتها على المديين القصير والمتوسط في مجال التدبير المالي للجهات

يدعون رؤساء مجالس الجهات ومكاتبها المسيرة إلى إدراج مقتضيات في أنظمتها الداخلية، في حالة ما إذا لم تقم بذلك بعد، تسمح على الخصوص بما يلي:

1. التزام أعضاء اللجان الدائمة، بأن يراعوا عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، وبالطفولة ومختلف أطوار الحياة و الإعاقة وأن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم؛

2. إمكانية استدعاء ممثلي الآليات الجهوية لمؤسسات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها وكذا آليات الحوار والتشاور المحدثة بموجب القانون التنظيمي 111-14، للمشاركة في أشغال اللجان الدائمة لمجلس الجهة بصفة استشارية؛

3. مأسسة استقبال مقترحات المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني المتعلقة بإعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية وذلك شهرا قبل موعد الدورة العادية لشهر يوليوز من كل سنة؛

4. إمكانية تنظيم استشارات عمومية لساكنة الجهة بخصوص كل مسألة تندرج ضمن اختصاصات الجهة، في شكل جلسات حوارات جهوية، أو ورشات موضوعاتية أو مجالية أو متعلقة بإعداد التوجهات العامة للميزانية أو استشارات إلكترونية باستعمال الموقع الإلكتروني الرسمي للجهة. مع إمكانية تنظيم هذه الاستشارات بتعاون مع المجالس الإقليمية والجماعات بتراب الجهة؛

5. وضع حلول منهجية ملائمة لضمان استشارة الأطفال في القضايا التي تهمهم والمندرجة ضمن اختصاصات الجهة، ووضع تدابير تيسيرية لضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا الأجانب المقيمين بصفة نظامية في هذه الاستشارات.

يدعون رؤساء مجالس الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط إلى :

1. إطلاق مسار للتعاون بشأن أجرأة آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

يدعون رؤساء مجالس الجهات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى :

استكمال مسار إحداث علامة للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان، مع تضمنها معايير تتعلق بتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي

يدعون رئيس مجلس المستشارين ومختلف الأجهزة المسيرة للمجلس بتنسيق مع المجالس الجهوية و الإدارة الترابية إلى:

1. إحداث آلية للتتبع تسهر على الخصوص على استثمار نتائج الملتقى البرلماني للجهات في أعمال التشريع والمراقبة وتقييم

السياسات العمومية، وكذا على تتبع إعمال الأولويات الواردة في أرضية العمل

2. أن يعهد إلى آلية التتبع الإشراف على تنظيم ندوات متعددة الفاعلين نصف سنوية ، بخصوص الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة والأسئلة الأفقية بإعمال الجهوية المتقدمة والتي سيتم تحمل نتائجها من طرف مجلس المستشارين على مستوى التشريع والمراقبة و تقييم السياسات العمومية.

3. بتنظيم الملتقى البرلماني للجهات على نحو منتظم ودوري.

ثانيا: الملتقى البرلماني الثاني للجهات (2017)

«نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers
ⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ينظم مجلس المستشارين

بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وجمعية رؤساء الجهات

والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات

الملتقى البرلماني الثاني للجهات



الخميس 16 نونبر 2017

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

Konrad Adenauer Stiftung

ثانيا: الملتقى البرلماني الثاني للجهات(2017)

«نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»

«إن اختياركم لعقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور هذا الورش المهيكل، ليعكس بحق انخراطكم التام، وإيمانكم بالأهمية القصوى التي نوليها شخصيا لهذا الورش الإصلاحي الكبير؛ الذي يتوخى إضفاء المزيد من الديمقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، حول الغاية التي حددناها، ألا وهي تحقيق ما يستحقه مواطنونا من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار».

مقتطف من الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات بتاريخ 16 نونبر 2017.



1 - أرضية الملتقى

بعد مرور سنتين من عمر الممارسة الأولى للجهوية المتقدمة ببلادنا، منذ صدور القانون التنظيمي المتعلق بالجهات رقم 111,14، وإجراء أول انتخابات مباشرة للجهات بتاريخ 4 شتنبر 2015، واقتراب بلوغ الولاية الجهوية الجديدة منتصف طريق هذه التجربة، التي طالما اعتبرت الإطار المناسب لتحقيق التنمية المندمجة والمستدامة وتوطيد نموذج المغرب الموحد. يكون من المهم جدا استئناف النقاش حول هذا الموضوع، من أجل تقييم المرحلة والوقوف عند إيجابياتها وعوائقها.

في هذا السياق ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الملتقى البرلماني الثاني للجهات، تفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى البرلماني للجهات على نحو منتظم ودوري لاسيما وأن الجهوية المتقدمة تعد من المشاريع المهيكلة التي تعتمد على التراكم والتقييم المستمر، واستمرارا لاحتضانه الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأيضا تنفيذا لإستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، علما أن هذا الملتقى يعد إطارا للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة.

ذلك أن المقاربة التي ينتهجها مجلس المستشارين، تؤسس لتنزيل روح الدستور، الذي ينص على مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين. خصوصا وأن التركيبة المتنوعة لمجلس المستشارين المتمثلة في التعبيرات السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية «تجعل من المجلس برلمانا وصوتا للجهات بامتياز»، وهو ما يتماشى مع الأهمية التي تحظى بها الجهوية المتقدمة كورش استراتيجي يرعاه جلالة الملك محمد السادس، ومع الأدوار الجديدة التي أقرها دستور 2011 لمجلس المستشارين. لقد تم الارتقاء بهذا المشروع المجتمعي من جهوية ناشئة إلى جهوية متقدمة، بعد تجربتين جهويتين سابقتين، انطلاقا من رؤية ملكية تعتبر «الجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية»، وهو ما يتطلب القيام بإصلاح عميق للمؤسسات على الصعيد الجهوي والمحلي، وتفاعلا إيجابيا مع الدعوة الملكية السامية إلى «تسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة»، وتفعيلا، أيضا، لما كرسه دستور الفاتح من يوليوز 2011.

وهذا ما يجعل من النظام الجهوي الجديد الذي أسس له دستور 2011 وأطره القانون التنظيمي للجهات وتعزز بمجموعة من المراسيم التطبيقية الصادرة مؤخرا، خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجوابا على إشكالية الديمقراطية المحلية، وذلك بإسناد اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة للجهات في ميادين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية من ناحية، وبتعزيز مكانة رئيس الجهة واختصاصاته من ناحية أخرى...

في هذا الإطار وبالنظر للرهانات المعقودة على الجهوية في ترسيخ البناء الديمقراطي وتشجيع المشاركة المحلية في صناعة القرار، وفي بلورة سياسات عمومية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، يكتسي تنظيم الملتقى البرلماني الثاني للجهات أهمية خاصة باعتبار:

أولا- أن برمجته قبل مناقشة قانون المالية، ستتيح الفرصة أمام السيدات والسادة المستشارين لاستثمار التوصيات التي ستصدر عن أشغاله، لإدخال تعديلات نوعية على مشروع قانون المالية تهم الجهات، وأيضا للمساهمة في الرقابة البرلمانية للمجلس على الحكومة في تنفيذ التوجيه الملكي السامي للحكومة «لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة».

ثانيا - تزامنه مع الإمكانية المتاحة للجهات لتحيين برامج التنمية الجهوية كما تقضي بذلك المادة 85 من القانون التنظيمي للجهات رقم 111,14، والذي على أساسه يتم إعداد الميزانيات السنوية للجهات.

ثالثا - ما يتيحه الملتقى للمعنيين من فضاء للتداول في ما عرفه الإطار القانوني المتعلق بالجهات من مستجدات على مستوى المراسيم التطبيقية، وللترافع من جهة ثانية من أجل تعزيز الترسانة القانونية ذات الصلة.

رابعا- أنه يمثل فرصة أمام جميع الفاعلين في منظومة التدبير الجهوية للمشاركة في مواكبة تقييمية للإطار القانوني والتراكم التدبيري المنبثق من واقع الممارسة الجهوية.

وعلى الرغم من العدد الكبير من الإشكالات المطروحة على جدول أعمال الجهوية المتقدمة، التي تعد اليوم من أبرز السمات التي تميز الأنظمة السياسية والإدارية المعاصرة، وشكل جد متطور لنظام اللامركزية، ووسيلة ديمقراطية مثلى لإشراك الساكنة في تدبير شؤونهم من خلال مؤسسات جهوية ومحلية تحظى بصلاحيات واسعة وإمكانيات بشرية ومادية هامة. إلا أن القضايا التي تلامس الهياكل الإدارية والموارد البشرية التابعة للمجالس الجهوية، وبرامج التنمية الجهوية، وطرق ووسائل تمويلها، تبقى في صدارة الأولويات التي تحتاج إلى الدارسة والتتبع والتقييم...

إن ترسيخ دعائم ومرتكزات الجهوية المتقدمة في إطار إقرار الحكامة الترابية وتعزيز رهان الديمقراطية، يمر حتما عبر تقوية الاختصاصات الممنوحة للجهات من خلال التفعيل السليم لمبدأ التدبير الحر، وعبر تضافر إرادة وجهود مختلف الفاعلين وتعبئتهم الكاملة للانخراط الجماعي في المسارات المتداخلة لعملية التنمية.

ولكي تحقق الجهات وباقي الوحدات الترابية اللامركزية الأهداف الملقاة على عاتقها، لابد أن يواكبها تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري، وهو الصورة الإيجابية للمركزية القائمة على تفويض هذه الأخيرة لبعض الاختصاصات للمصالح الخارجية التابعة لها، لكن هذا التدعيم لا ينبغي أن يقتصر على هذا التفويض، بل يقتضي ذلك نقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى المصالح الخارجية على المستوى المحلي، وهو أحد أبعاد «الميثاق المتقدم للاتمركز الإداري»الذي دعى جلالة الملك إلى»إخراجه وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه».

في هذا الصدد، فإن تقوية مسلسل اللامركزية ومسار اللاتمركز الإداري أصبح عنصرا أساسيا لتجسيد سيادة التنمية الجهوية والمحلية، بما يسمح بتحقيق التقائية السياسات العمومية بين السلطة التنفيذية وبين الكيانات اللامركزية من ناحية، بغية تحسين نوعية المشاريع المنجزة من كل جهة على حدة، وحصر تكاليفها والرفع من قدرات وكفاءات القائمين عليها في مختلف المجالات، و»ملائمة هذه السياسات العمومية لتستجيب لانشغالات المواطنين، حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة»من ناحية ثانية.

إن تنظيم الإدارة الجهوية وبناءها على أسس عقلانية، واستقطاب تخصصات وأطر تقنية مؤهلة، يشكلان معا أحد المؤشرات الأساسية للحكم على قدرة المؤسسات الجهوية الجديدة على النهوض بالمهام الجسيمة الموكولة لها، ذلك أن العوامل البشرية والإدارية لها تأثيرها البالغ في وتيرة تسريع اندماج الهياكل الجهوية الجديدة في منظومة المؤسسات المكلفة بتدبير الشأن العام المحلي. وهو ما انتبه إليه مشرع القانون التنظيمي للجهات رقم 14-111، حين خصص عددا مهما من المقتضيات القانونية التي تكتسي في مجملها صبغة إصلاحية تتوخى تزويد المجالس الجهوية بما تحتاجه من هياكل إدارية تتلاءم وطبيعة الصلاحيات التنموية المسندة إليها.

لعل من بين أهم التدابير والإجراءات المتميزة المتخذة في هذا الشأن تنظيم الإدارة الجهوية في شكل ثلاثة أقطاب: قطب ذي صبغة إدارية وسياسية تجسده مديرية شؤون الرئاسة والمجلس التي تتولى تتبع القضايا المرتبطة بالمنتخبين وسير أعمال المجلس ولجانه، وقطب تدبيري تمثله المديرية العامة للمصالح التي تسهر على التدبير الإداري لشؤون الجهة وتمكين المجلس من ممارسة مختلف الصلاحيات التنفيذية المنوطة به، وقطب تنموي تمثله الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع التي من أبرز مهامها تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي يقرها مجلس الجهة.

على الرغم من ذلك، فلابد من مواكبة هذه المرحلة التأسيسية من الحياة الجهوية بالمغرب، سواء من حيث الهياكل الإدارية الملائمة أو من جهة توفير الموارد البشرية اللازمة، ومدها بالتكوين المناسب للاختصاصات المسندة للمجالس الجهوية. وإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية، وهو النظام الذي ينتظر منه مراعاة خصوصيات الوظائف بالجهات وتحديد حقوق وواجبات الموظفين بإدارة الجهة، والقواعد المطبقة على وضعيتهم النظامية ونظام أجورهم، إسوة بما هو معمول به في النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

وقد خصص الإطار القانوني المؤطر للجهات مقتضيات دالة تمكن الجهات من وسائل التنمية المجالية، تتمثل أساسا في برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، وتجعلها تحتل مكانة الصدارة في إعداد وتتبع هذه البرامج والتصاميم، وهو ما يفيد أن جميع المخططات التي ستتخذها الجماعات الترابية الأخرى في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الميادين يجب أن تكون مطابقة لتلك المتخذة من طرف الجهة، وذلك من أجل ضمان نوع من التنسيق والحد من الفوارق والتداخل والاختلالات التي قد تكون داخل الجهة، وجعل هذه الأخيرة المؤسسة الترابية الوحيدة المسؤولة عن برمجة أرضيات وخطط مندمجة للتنمية الجهوية.

ومما يؤكد مكانة برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب كرافعتين للتنمية الجهوية، فضلا عن أنهما

من الاختصاصات الذاتية التي تمارسها الجهة والتي تحدد هويتها وخصوصيتها، أن المقررات إذا كانت تتخذ بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الكثير من القضايا التي يتداول فيها المجلس الجهوي، فإن المصادقة على برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، يشترط فيها الأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم.

إن الأهمية التي تحظى بها برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب باعتبارهما أداتين للجواب على العديد من المطالب والانشغالات المجتمعية، تستلزم ضرورة تملك مساطر إعداد هذه المخططات وتوفير دلائل برامج التنمية الجهوية، وإعداد رؤية استراتيجية بمجال تدخل الجهة تحدد الأولويات وتستحضر مطابقة الإمكانيات المتاحة للجهة مع برامجها التنموية، مع استحضار العديد من الشروط المؤسساتية والمادية والتعاقدية الضرورية لتيسير تنفيذ هذه البرامج التنموية.

لقد كرس الإطار القانوني للجهوية نظاما لا مركزيا قويا في أفق تحقيق الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال التنصيص على المبادئ الأساسية المؤطرة للجهة كجماعة ترابية وهي مبدأ التدبير الحر ومبدأ التضامن والتعاون ومبدأ التفريع. كما أعطاها مكانة متميزة في تحقيق التنمية الجهوية وإعداد مجالها الترابي لبلوغ أهداف التنمية المندمجة والمستدامة المنشودة، وخولها اختصاصات هامة ذاتية ومشتركة وأخرى قابلة للنقل من الدولة إليها. ومكنها من وسائل وآليات جديدة للاضطلاع بمسؤولياتها كإحداث الصندوقين اللذان نص عليهما الفصل 142 من دستور 2011 وهما صندوق التأهيل الاجتماعي لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات المختلفة، وصندوق التضامن بين الجهات لضمان التوزيع المتكافئ قصد تقليص التفاوتات بين الجهات وإرساء التوازن الجهوي المنشود، علما بأن موارد ونفقات هذين الصندوقين تحدد بموجب قانون المالية للدولة.

فضلا عن ذلك، تم التنصيص على الرفع من حصص الجهات من مداخيل بعض ضرائب الدولة وهي الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وأحدث الرسم على عقود التأمين، وذلك زيادة على حقها في الحصول على حصة من الضريبة على القيمة المضافة طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن القوانين المالية أصبحت تفرد في الميزانية العامة لكل جهة حصتها من الاعتمادات المرصودة لتمويل مشاريع الدولة حسب المعايير المقررة بموجب المرسوم رقم 2,15,997 بتاريخ 30 دجنبر 2015.

لا شك أن التمويل له أهمية قصوى في تحقيق برامج التنمية الجهوية التي يجب أن تواكب التوجهات الإستراتيجية للدولة، وتعمل على بلورتها وتراعي إدماجها في التصميم الجهوي لإعداد التراب والالتزامات المتفق بشأنها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى والمقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الجهوية. فكلما تمت تعبئة موارد مالية هامة كلما استطاعت الجهة أن تلعب دورها كفاعل اقتصادي هام إلى جانب الفاعلين الآخرين وتحقيق التناسق المجالي والاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الهشاشة والتهميش بمكوناتها وفك العزلة عن الوسط القروي. علما أن الجهة تم تنظيمها كجماعة ترابية وإعطاءها مكانة متميزة لتساهم بشكل فعال في التنمية وتكون محركا ومنعشا للاقتصاد الجهوي والاستثمارات وخلق فرص الشغل والاستغلال الأمثل للرأسمال البشري والمادي وذلك في تكامل وتعاون مع الدولة والقطاع الخاص والجماعات الترابية الأخرى.

إن التحدي الأكبر لجعل الجهة فاعلا أساسيا في التنمية الجهوية هو تمويل برنامجها التنموي، وهو ما يبين الأهمية القصوى التي تكتسيها وسائل تمويل الجهات للنهوض بمسؤولياتها في المجالات المختلفة، فالتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة يمكن أن يجعل من الجهات فاعلا اقتصاديا أساسيا لتطوير الاقتصاد المحلي، كما أن تقوية الموارد الذاتية للجهة يكرس استقلالها المالي ويقوي قدراتها على تمويل برامجها التنموية والأولويات الواردة فيها، في حين أن توسيع الاختصاصات بأصنافها المختلفة يتطلب توفر الجهات على موارد خاصة وقابلة للتطور باستمرار تطبيقا لمبدأ أن نقل أي اختصاص يتبعه حتما نقل الإمكانيات وخاصة الاعتمادات من ميزانية الدولة إلى ميزانية الجهة. وهو المبدأ الذي أكد جلالة الملك عليه بقوله»ولإضفاء المزيد من النجاعة على تدبير الشأن العام المحلي نلح على ضرورة نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية للجهات، بموازاة مع نقل الاختصاصات».

- في ضوء كل ما سبق هل يمكننا اليوم وبعد مضي ما يزيد عن سنتين من الممارسة الجهوية، الحديث عن سياسة عمومية جهوية، وعن تحقيق الجهوية المتقدمة للمقاصد من إحداثها؟، لا شك أن الممارسة الحالية للجهوية المتقدمة بالمغرب، تثير في إطارها القانوني والتدبيري مجموعة أخرى من التساؤلات حول:

- حدود التقدم الحاصل لحد الآن في مجال تطبيق القانون التنظيمي للجهة في شقيه المتعلقين بالتنظيم الإداري والموارد البشرية؟

- الإصلاحات الممكن إدخالها على منظومة تدبير الموارد البشرية للجهات وكذا تلك التي يستحسن القيام بها على مستوى تنظيم الإدارة الجهوية؟

- محددات المنهجية المعتمدة في إعداد برنامج التنمية الجهوية، لاسيما المسطرة المتبعة والمراحل التي مر منها تحضير هذه الوثيقة بالنظر إلى تاريخ صدور المراسيم التنظيمية وقياسا بما ورد في القانون؟

- مدى تحقق البعد التنموي في عمل الجهات، واستجابتها للمتطلبات الاجتماعية للساكنة؟

- التطور الحاصل في إمكانيات تمويل الجهة عقب تطبيق النصوص والتدابير الجديدة؟

- تفعيل مبدأ التدبير الحر، الذي يرتبط بالمبدأ الدستوري الذي يقضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، ويفترض إلغاء الرقابة الإدارية؟

- التمويل في ارتباطه بعمل الجهات وبتحقيق أهدافها التنموية، وبرؤاها الاستشرافية لآفاق تمويلها؟

- التضامن بين الجهات ومدى مساهمته في الحد من الفوارق بينها؟

تلك مجموعة من التساؤلات حول الإشكالات التي تحد من فاعلية النظام الجهوي كفضاء حقيقي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها الجهات، وأيضا حول تحديد الدور الجديد للدولة التي انتقلت من الوصاية إلى منطق المواكبة للجماعات الترابية، بالنظر إلى أن هذا الانتقال التدريجي يعد تطورا أساسيا لدفع الجهات لتصبح فاعلا أساسيا في مجال الفعل التدبيري المحلي.

ويهدف هذا الملتقى إلى القيام بقراءة موضوعية للجهود التي بذلتها المجالس الجهوية طيلة مدة اشتغالها، وأيضا المساهمة في التفاعل مع مختلف القضايا والإشكالات المطروحة، عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا الملتقى:

1. الهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية؛
2. برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب : أسس التنمية الجهوية؛
3. تعزيز الموارد المالية الجهوية؛

2 - الرسالة الملكية السامية

نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات بتاريخ 16 نونبر 2017.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نشيد بمبادرة مجلس المستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، لتنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى، والمخصصة لأحد الإصلاحات الجوهرية والواعدة، التي تم إطلاقها منذ التصويت على دستور 2011 ؛ ويتعلق الأمر بالجهوية المتقدمة.

إن اختياركم لعقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور هذا الورش المهيكل، ليعكس بحق انخراطكم التام، وإيمانكم بالأهمية القصوى التي نوليها شخصيا لهذا الورش الإصلاحي الكبير ؛ الذي يتوخى إضفاء المزيد من الديمقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، حول الغاية التي حددناها، ألا وهي تحقيق ما يستحقه مواطنونا من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار.
كما نهنئكم على إدراجكم في برنامج نقاشاتكم، لمواضيع على قدر كبير من الأهمية، فيما يتعلق بإنجاز المهام الموكولة إلى الجماعات الترابية، في انسجام تام مع انشغالاتنا المرتبطة بتقدم مسلسل الجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجهوية المتقدمة، تعد مكسبا مؤسساتيا بالغ الأهمية، ينبع من الإرادة الراسخة التي ظلت تحدونا، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، لقطع أشواط حاسمة على درب إصلاح وتحديث مؤسساتنا. لذا، ينبغي لنا جميعا إيلاء هذا الورش كامل العناية التي يستحقها.

وإننا لنسجل اليوم ، أن الآليات القانونية اللازمة لتفعيل الجهوية المتقدمة قد تم اعتمادها في مجملها، وأن المنتخبين بمختلف الجماعات الترابية لم يتوانوا في العمل على تكريس مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع.

أما الآن وقد تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم ؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي.

إنه ورش ضخم، يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية، في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحله بما يلزم من التعبئة والاقناع. كما ينبغي التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسساتي والقانوني، والاستفادة من آثاره الايجابية.

إن اعتماد هذه البيداغوجية الجديدة، القائمة على مبدأي المسؤولية والتشارك، وتبني هذا النمط الجديد من العلاقات، لمن شأنه أن يمكن منتخبي الجماعات الترابية من السير قدما في دينامية التغيير، ورفع التحديات، وتحقيق تطلعات ناخبيهم، وكذا إعطاء الأجوبة الناجعة لانتظارات المواطنين.

أما مرافق الدولة والإدارات العمومية، فإنها مطالبة بنسج علاقات متجددة مع الجماعات الترابية، تقوم على التعاون والحوار، والتشاور والالتقائية والشراكة. وبذلك سيتسنى لنا ضمان التكامل، وتناسق الجهود، وكذا خلق التفاعلات الضرورية لإنجاز ورش الجهوية المتقدمة، التي وضعناها نصب أعيننا، متطلعين إلى تحقيقها على أرض الواقع.

حضرات السيدات والسادة،

إن المواضيع التي ستعالجونها في هذا المنتدى تتجاوب بحق مع الانشغالات التي أشرنا إليها ، والتي نحثكم على مناقشتها بكل حرية. على أن ترفعوا إلى نظرنا، في الوقت المناسب، ما سيتمخض عنها من مقترحات. وكل ما نوصيكم به الآن، هو أن تولي مناقشاتكم الاهتمام اللازم لبعض الجوانب الحاسمة، التي ينبغي كذلك أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

ففي المقام الأول، يجب أن تندرج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي هو في طور الإنجاز، والذي دعونا، في خطابنا يوم 13 أكتوبر، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إلى المساهمة فيه بشكل واسع. وبالنظر لمكانة الصدارة المعترف لها بها في الدستور فإن الجماعات الترابية، وخاصة الجهات، مدعوة للعب الدور المتميز المنوط بها وتقديم مساهمتها الخاصة، لتقويم اختلالات النموذج الحالي، بالتخفيف من الفوارق الطبقية والتفاوتات الترابية، والسير بخطى حثيثة وحازمة على درب العدالة الاجتماعية. كما يتعين على كل مجال ترابي، أن يبلور رؤية خاصة به، تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني للتنمية.

أما في المقام الثاني، فيتعلق الأمر بالمنتخبين المحليين. فهم مطالبون بالانخراط القوي في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالشباب المغربي، المتعطش للمعرفة، والتواق للمشاركة والمساهمة، والمتطلع إلى الكرامة والعيش الأفضل. إن المشاكل التي يواجهها شبابنا اليوم، لا يمكن أن تعالج إلا محليا، أي على مستوى الحي والجماعة والمدينة التي يقيمون فيها. ذلكم أن السياسات الشاملة التي على الدولة المركزية أن تنهجها لصالح هذه الفئة من المواطنين، لا يمكن تفعيل مدلولها ومضمونها، إلا عبر حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب.

وفي المقام الثالث، تأتي مسألة امتداد الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية، وللمجالس الجهوية على وجه الخصوص. فعلى أي حال، لا يتعلق الأمر بإثقال كاهلها باختصاصات متعددة ومتنوعة، قد ت فضي إلى الإساءة إلى مصداقيتها، بالنظر إلى الخصاص الذي ستعاني منه لا محالة. بل الأجدى من ذلك الحرص على أن تكون تلك الاختصاصات مضبوطة بما يكفي، لتفادي الارتباك والتداخلات وتكرار المهام، وأن تكون هذه الاختصاصات قابلة للتوسع تدريجيا، بموازاة مع نمو مواردها البشرية والمالية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تشاور ناجع لتحديد الاختصاصات

التي تتميز بدرجة عالية من الدقة - ضمن تلك المرصودة للجهات في القانون التنظيمي- والتي ستتولاها الجهات في مرحلة أولى، على أن تجرى عليها التحيينات بصفة دورية.

وفي المقام الأخير، هناك جانب نود أن يشمله الفحص والتحليل، ويتعلق بالحكامة. فبغض النظر عن الآليات التي اعتمدتها في هذا الخصوص القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ؛ فإن تفكيركم وتشاوراتكم، ينبغي أن تساعد على إعطاء مدلول أكثر دقة وواقعية وقابلية للقياس، لمفهوم قوي للحكامة يجب الحرص على تفادي تبخيسه. وهنا يتعين القيام بمجهود بيداغوجي وتواصلي تجاه الناخبين والرأي العام، حتى نستطيع أن نقدر حق التقدير مضمون وب عد الحكامة، وأهمية الجهود التي يتعين علينا جميعا بذلها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا على وعي تام بأن ورشا كالجهوية المتقدمة، هو مشروع يمتد على المدى البعيد، يستوجب التحلي بكثير من الحزم لرفع الجمود، واليقظة لمواجهة العقليات المحافظة، والتفاعلية من أجل التكيف والتعديل والملاءمة بكيفية مستمرة. إن روح هذا المنتدى، في اعتقادنا، تندرج في منطق اليقظة الذي نحن بصدده، وفي سياق التطور الثابت والمتدرج، وكذا التقييم الدوري. لهذا فإن أشغالكم، التي نتمنى أن تتسم بالموضوعية والواقعية والتبصر والجرأة، ستظل محط انتباهنا وتتبعنا.

وفقكم الله وسدد خطاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

3- التقرير التركيبي

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين يوم الخميس 16 نونبر 2017، الدورة الثانية»للملتقى البرلماني للجهات»، تحت شعار: »نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية رؤساء المجالس الجهوية، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والمستشارين الجهويين والجماعيين ومسؤولي مؤسسات دستورية وممثلي هيئات أكاديمية وفعاليات المجتمع المدني.

وقد نوه المتدخلون والمتدخلات بالمسار التحضيري للملتقى، وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بتوطيد البناء الديمقراطي بالمغرب، من أجل المساهمة في تقدم التجربة الجهوية المغربية.

وتوقف المشاركون والمشاركات عند المضامين الهامة للرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الملتقى التي أكدت على:

- أن المرحلة القادمة هي مرحلة السرعة القصوى للتجسيد الفعلي لهذا التحول التاريخي الذي يمثله مسلسل الجهوية المتقدمة؛

- وجوب قيام مرافق الدولة والإدارات العمومية بنسج علاقات متجددة مع الجماعات الترابية تقوم على التعاون والحوار والتشاور والالتقائية والشراكة؛

-تجميع التوصيات والمقترحات المتمخضة عن أشغال الملتقى، ورفعها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

- إدراج برامج التنمية الجهوية ضمن النموذج الوطني للتنمية، المطلوب من الجهات أن تقدم مساهمتها الخاصة فيه، على قاعدة التخفيف من الفوارق الطبقية والتفاوتات الترابية والسير على درب العدالة الاجتماعية؛

- وجوب انخراط المنتخبين في معالجة الإشكالات المرتبطة بالشباب المغربي، والعمل علىتقديم حلول محلية لمشاكلهم، لأن السياسات الشاملة التي على الدولة المركزية أن تنهجها لصالحهم لا يمكن تفعيل مدلولها إلا محليا؛

- القيام بتشاور ناجح لتحديد الاختصاصات التي يتعين أن تتولاها الجهات في مرحلة أولى، على أن يتم تحيينها بشكل دوري، بالموازاة مع نمو مواردها البشرية والمالية؛

- إعطاء مدلول أكثر دقة وواقعية وقابلية للقياس لمفهوم الحكامة، باعتماد مجهود بيداغوجي وتواصلي تجاه الناخبين والرأي العام.

واستحضر المشاركون والمشاركات أن هذا الملتقى سيفضي إلى إيجابيات عدة منها:

- صقل النظرة الشمولية والمندمجة لمقاصد ورهانات التنمية الجهوية لدى المستشارين، في أبعادها الوطنية والمحلية، وللمقاربات والحلول اللازمة لمواجهتها؛

- استقبال تطلعات وانتظارات الجهات من قبل البرلمانيين، واستثمار ما سينبثق عن الحوار من مخرجات في مختلف واجهات العمل البرلماني التشريعية أو الرقابية أو المتعلقة بتقييم السياسات العمومية؛

- إعطاء الصدى والاعتبار اللازم للمعلومات الواردة من المجالات الترابية، وتبادل وجهات النظر والتحاليل المرتبطة بالمعوقات والصعوبات الميدانية التي تواجه تنفيذ الجهوية؛

- إرساء علاقة ثقة بين المجالات الترابية والدولة والمجتمع المدني، قوامها تقاسم التصورات والتجارب بمنطق الإنصات المتبادل، من أجل الإدراك المشترك للتحديات والحلول، وبالتالي إنجاز عمل مشترك وجماعي أفضل؛

- دعوة مختلف الأطراف ذات الصلة بتفعيل الجهوية المتقدمة إلى تطوير رؤاها واستيضاح مقارباتها لهذا العمل الجماعي الاستراتيجي...

- دعم مسار التقائية واندماج السياسات العمومية على المستوى الترابي، من خلال تحفيز التنسيق المؤسساتي لتفعيل الجهوية المتقدمة ضمن مقاربة تشاركية موسعة.

بخصوص الهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية، لاحظ المشاركون والمشاركات:

- السند السياسي الذي تحظى به الجهوية المتقدمة من لدن السلطات العمومية ومن قبل كافة أطياف المجتمع، إلا أن ذلك لم يمكن من التجاوب مع روح وفلسفة القانون التنظيمي الجديد؛

- النقص العددي الملحوظ للموارد البشرية المتوفرة للجهات مما لايسمح لها بتغطية هياكلها التنظيمية، مع عدم قدرة الإدارات الجهوية، حاليا، على استقطاب الكفاءات العليا التي هي بحاجة ماسة إليها؛

- عدم توفر الجهات كما هو الشأن بالنسبة للعمالات والأقاليم على نظام أساسي خاص بموظفيها، وعلى نظام للحوافز مرتبط بمناصب المسؤولية المحدثة بموجب هياكلها التنظيمية.

- الكثير من برامج التكوين المستمر غير ملائمة للحاجيات الحقيقية للإدارات الجهوية، علما أن التكوين المستمر هو آلية لتحسين أداء الموارد البشرية للجماعات الترابية من جهة، ولوعي مستخدمي المصالح اللامركزة بأهمية أدوار الوحدات الترابية، ولضبط وتملك المنتخبين للوظائف والمسؤوليات المنوطة بهم.

- فيما يتعلق ببرنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب أكد المشاركون والمشاركات:
- التوجه نحو تقوية الجهة كمركز للقرار التنموي من خلال بناء مؤسسة الجهة كوحدة أساسية داخل بنيات الدولة، في ظل ترسخ فكرة البحث عن تناسق وتكامل المشاريع والبرامج لدى المسؤولين، والمنتخبين، والإداريين؛

- الخصاص الملحوظ في المعطيات والبيانات الإحصائية حول تفاصيل واقع الحال بالنسبة لمعظم جهات المغرب، والتأثير السلبي لذلك في اعتماد تصاميم وبرامج جهوية مبنية على أهداف مفكر فيها وتحظى بالقبول الواسع؛

- افتقار الخبرات والقدرات اللازمة والكافية لتأطير برامج وتصاميم التنمية الجهوية كمسلسل معقد يتطلب حنكة فكرية وتقنية معمقة؛

- عقبات تأخر اللاتمركز وانعكاساته على استجابة المحيط المؤسساتي والإداري لانطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة؛

- جمود مسالك الإدارة الترابية والقطاعات الوزارية الممثلة في الجهات أمام ضعف وقلة تجربة المنتخبين، علما أنه بالإمكان أن تتلاقح موارد الإدارة وتجاربها مع طاقات المنتخبين والنخب المحلية لبلورة خيارات مبتكرة في البرامج التنموية الجهوية.

- فيما يرتبط بتعزيز الموارد المالية للجهات لاحظ المشاركون والمشاركات :

- تأكيد الدستور والقانون التنظيمي للجهة على مبدأ التدبير الحر والذي يعني تمتعها باستقلال مالي كبير وحرية في تدبير مواردها ونفقاتها؛

- عدم ضبط اختصاصات الدولة والجهات والجماعات الترابية الأخرى بشكل دقيق، مما يبقي على تداخل الصلاحيات وتشابك واختلاط التمويلات، وازدواجية المشاريع وصعوبة تحديد المسؤوليات، سواء فيما يخص الطرف الذي يجب أن يمول مشروعا معينا أوما يتعلق بالمسؤول عن تدبير مرفق عمومي محدد؛

- التزام الدولة بوضع مخطط استراتيجي لتحويل الموارد والاختصاصات بصفة تدريجية لفائدة الجهات، مع تأمين الآليات الضرورية من دعم مالي وبشري كما تؤكد ذلك الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية لسنة 2017؛

- عدم ضبط التعامل مع الجمعيات وعدم وضوح الإطار القانوني المؤطر للشراكة مع القطاع العام والخاص وشركات التنمية الجهوية، مايضعف إمكانية استفادة الجهات بالشكل الأمثل من هذه الأشكال من التعاون والشراكة؛

- التمويل يمثل التحدي الأكبر لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، بالنظر إلى محدودية الموارد المالية المرصودة للجهات وخاصة الموارد الذاتية وصعوبة اللجوء إلى القروض، وعدم الالتزام الفعلي للدولة في نقل كافة الأموال التي تعود للجهات من الضرائب المحولة، وذلك فضلا عن عدم تخصيص إمدادات خاصة للجهات الفقيرة وتأخير تفعيل دور الصندوقين المقرر تنظيمهما؛

- تأخر صدور بعض النصوص المنظمة للمالية المحلية كتلك المتعلقة بالتبويب الجديد للميزانية، والصندوقين المذكورين آنفا، والمحاسبة العمومية وغيرها، مما يؤثر على اضطلاع الجهات بمسؤوليتها نحو تحقيق الجهوية المتقدمة؛

- عدم صدور ميثاق اللاتمركز الإداري الذي ينتظر منه إعادة النظر في تنظيم مصالح الدولة على المستوى الجهوي، وتمكين الوالي من مهام الآمر بصرف اعتمادات الدولة بخصوص كل جهة، وإقرار ميكانيزمات التنسيق بين مختلف المتدخلين في التنمية الجهوية يؤثر سلبيا على ورش الجهوية المتقدمة؛

- التلكؤ في تطبيق المبدأ الذي ينص على أن: نقل أي اختصاص من الدولة إلى الجهة يتبعه حتما نقل الوسائل وخاصة الإمكانيات المالية لتفعيل هذا الاختصاص، مما يزيد أعباء مالية جديدة على الجهات؛

- غياب رؤية واضحة لإصلاح المالية المحلية وفق مقاربة شمولية تسمح بتطور التدبير المالي، مما يحول دون تمكين الجهات من التحكم في مواردها ونفقاتها مستقبلا؛

- استمرار الجهات في عدم إعداد الميزانية بشقيها التسيير والتجهيز بسبب عدم التحكم في مواردها وخاصة المحولة من الدولة، سيؤثر سلبا على إنجاز مشاريعها.

4 - الخلاصات الختامية والتوصيات

إن المشاركات والمشاركين في الملتقى البرلماني الثاني للجهات المنعقد بمقر مجلس المستشارين يومه الخميس 16 نونبر 2017؛

إذ يسترشدون بالخطابين الملكيين الساميين لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية للبرلمان، وبمناسبة الاحتفال بعيد العرش لهذه السنة؛

وإذ يستلهمون التوجيهات والفلسفة العميقة لصاحب الجلالة، بشأن هذا الورش الإصلاحي المهيكل، الواردة في الرسالة الملكية السامية في افتتاح أشغال هذا الملتقى؛

وإذ ينوهون بالمنهجية التشاركية التي تم اعتمادها لتحضير النسخة الثانية لهذا الملتقى البرلماني؛

وأخذا بعين الاعتبار خلاصات الورشات التحضيرية وما تمخض عن النقاش الدائر خلال هذه الملتقى.

يؤكدون ما يلي:

- اعتبار أولوية إطلاق مسار تشاوري بين مجالس الجهات و كافة السلطات العمومية المعنية بشأن الإطار العام للتعاقد بين الدولة و الجهات بما في ذلك مضامين هذا التعاقد و شروطه والأهداف المتوخى بلوغها من خلاله؛

- اعتبار أولوية مأسسة آلية للحوار والتشاور بين الحكومة ورؤساء مجالس الجهات، تنصب على مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية على المستوى الجهوي وكذا المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي؛

-مراعاة، في توزيع مساهمة الميزانية العامة المرصودة للجهات، معايير إضافية تعتمد على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات الفقر والهشاشة على مستوى الجهة، نسب التجهيز بالبنية التحتية الأساسية، مؤشر الولوج إلى الصحة وإلى التمدرس. وكذا في توزيع اعتمادات الصندوقين؛

- الإعمال بالأولوية بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقاضية بإنشاء قطب اجتماعي على المستوى الجهوي في إطار اللاتمركز الإداري (التوصية رقم 56 من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وهي توصية ستمكن في حال تنفيذها من تقوية التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير المركزة المشكلة للقطب الاجتماعي؛

- ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي سيتم إنجازه؛

- أولوية الأخذ بعين الاعتبار، الإشكاليات المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالشباب.

وتبعا لذلك، ولكونه لم يتم تفعيل عددا من توصيات الدورة الأولى للملتقى البرلماني للجهات ولكونها ما زالت تحضى بالراهنية، فإننا نعيد تأكيدها وندعو إلى القيام بما يلي:

1. اتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية الملائمة لاستكمال مسلسل عدم التركيز، وتمكين المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من صلاحيات تمكنها من التعاقد تحت إشراف القطاع الوصي حول التزامات برامج التنمية الجهوية وأجرأة تلك التعاقدات؛

2. إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات (المواد 91 إلى 93 من القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات) و كذا الاختصاصات المنقولة للجهات (المواد 94 إلى 95 من القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات)، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم و موحد لهذا المسار؛

3. التفكير الجدي لاستكشاف إمكانية تطوير و تنويع و تجديد الإطار القانوني و التنظيمي والعملي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام هذه الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها؛

4. استكمال مختلف القطاعات الحكومية المعنية بنشر مصالحها الخارجية على مستوى مختلف الجهات مع ملاءمة نفوذها الترابي مع التقسيم الجهوي الجديد؛

يدعون مجالس الجهات إلى:

1. استثمار أمثل للإمكانيات القانونية المتاحة المتعلقة بإحداث مجموعات الجهات و مجموعات الجماعات الترابية للإجابة على التحديات المتعلقة بأجرأة سياسات عمومية قطاعية تهم وحدات سوسيو مجالية **unités socio-territoriales** متباينة؛

2. استثمار مخرجات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تقوية تحمل بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الترابية للجهات؛

3. تنظيم لقاء تشاوري مع المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات من أجل تحديد تشاركي للتوصيات ذات الأولوية التي يمكن أجرأتها على المديين القصير و المتوسط في مجال التدبير المالي للجهات.

يدعون رؤساء مجالس الجهات و مكاتبها المسيرة إلى إدراج مقتضيات في أنظمتها الداخلية، في حالة ما إذا لم تقم بذلك، تسمح على الخصوص بما يلي:

1. التزام أعضاء اللجان الدائمة، بأن يراعوا عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، وبالطفولة والشباب ومختلف أطوار الحياة والإعاقة وأن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم؛

2. إمكانية استدعاء ممثلي الآليات الجهوية لمؤسسات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها وكذا آليات الحوار والتشاور المحدثة بموجب القانون التنظيمي 111-14، للمشاركة في أشغال اللجان الدائمة لمجلس الجهة بصفة استشارية؛

3. مأسسة استقبال مقترحات المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني المتعلقة بإعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية وذلك شهرا قبل موعد الدورة العادية لشهر يوليوز من كل سنة؛

4. إمكانية تنظيم استشارات عمومية لساكنة الجهة بخصوص كل مسألة تندرج ضمن اختصاصات الجهة، في شكل جلسات حوارات جهوية، أو ورشات موضوعاتية أو مجالية أو متعلقة بإعداد التوجهات العامة للميزانية أو استشارات إلكترونية باستعمال الموقع الإلكتروني الرسمي للجهة. مع إمكانية تنظيم هذه الاستشارات بتعاون مع المجالس الإقليمية والجماعات بتراب الجهة؛

5. وضع حلول منهجية ملائمة لضمان استشارة الأطفال في القضايا التي تهمهم والمندرجة ضمن اختصاصات الجهة، ووضع تدابير تيسيرية لضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا الأجانب المقيمين بصفة نظامية في هذه الاستشارات؛

يدعون رؤساء مجالس الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط إلى:

1. إطلاق مسار للتعاون بشأن أجرأة آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي؛

يدعون رؤساء مجالس الجهات و المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى:

1. استكمال مسار إحداث علامة **label** للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان، مع تضمنها معايير تتعلق بتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

يدعون رئيس مجلس المستشارين ومختلف الأجهزة المسيرة للمجلس بتنسيق مع المجالس الجهوية والإدارة الترابية إلى:

1. إحداث آلية للتتبع تسهر على الخصوص على استثمار نتائج الملتقى البرلماني للجهات في أعمال التشريع و المراقبة وتقييم السياسات العمومية، وكذا على تتبع إعمال الأولويات الواردة في أرضية العمل؛

2. أن يعهد إلى آلية التتبع الإشراف على تنظيم ندوات متعددة الفاعلين نصف سنوية، بخصوص الموضوعات ذات الأولوية والأسئلة الأفقية المتعلقة بإعمال الجهوية المتقدمة والتي سيتم تحمل نتائجها من طرف مجلس المستشارين على مستوى التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

أما فيما يتعلق بالمحاور التي تم التداول بصددها خلال هذا الملتقى الثاني، فإن المشاركات والمشاركين يوصون:

أولا: بخصوص الإدارة الجهوية والموارد البشرية

1. إن الظرفية الحالية تتطلب التعجيل بإرساء الهياكل الإدارية لكل الجهات ولهذا فإن الملتقى يوصي الإدارات المعنية بإعطاء الأولوية لمسألة المصادقة على مشاريع الهياكل التنظيمية المعروضة على أنظارها، واضعة نصب أعينها ملاءمة هذه الهياكل مع الواقع الجهوي ومتطلبات المخطط الجهوي للتنمية مع مراعاة الترشيد في الإنفاق؛

2. نظرا للدور الهام والحيوي الذي تضطلع به الموارد البشرية في الارتقاء بأداء الإدارة الجهوية وتطويرها، وصولا إلى تحقيق أهداف التنمية الجهوية، فإن الملتقى يوصي بدعم هذه الإدارة في هذا الجانب عبر توفير أسباب استقطاب الكفاءات اللازمة التي تحتاجها لإنجاز مختلف المشاريع المبرمجة، ومن ضمنها تمكينها من اعتماد مساطر التعاقد والوضع رهن الإشارة أو صيغ قانونية أخرى كفيلة بالتشغيل بشكل أكثر مرونة ونجاعة؛

3. سعيا وراء الرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية العاملة بالإدارة الجهوية، بما يضمن تأهيلها لمزاولة المهام الجديدة التي خولها إياها القانون، فإنه بات من الضروري وضع تصور على المدى القصير والبعيد يهم التكوين المستمر لمختلف أصناف العاملين، لما توفره هذه الآلية من فرص صقل الكفاءات وانفتاحها على آفاق أوسع وأرحب، ودعم ترشيد التوظيف وحكامته لدى الإدارة الجهوية.

ثانيا: بخصوص برمجة التنمية

1-ضرورة إيجاد مسطرة للتصديق التقني والمالي على برامج التنمية الجهوية حتى ينتقل هذا البرنامج الذي أعدته الجهات بمعية مكتب للدراسات من وثيقة خاصة بنوايا وطموحات الجهة إلى وثيقة متقاسمة ومتفق حول محتواها بين الجهة والدولة، ويشكل بالفعل وثيقة تعكس التزامات الطرفين. ولذلك يتعين الشروع في حوار بين الدولة والجهات حول برامج التنمية الجهوية في اتجاه تقويم حجم هذه البرامج من حيث طبيعة المشاريع التي تتضمنها ومن زاوية ضمان التمويل الفعلي لها؛

2- الدفع نحو جعل جميع الجهات تتوفر على تصميم جهوي لإعداد التراب يبلور المنظور الاستشرافي للتهيئة المجالية في تناغم مع التوجهات الإستراتيجية للبلاد ومع متطلبات النهوض بكافة المناطق في اتجاه محو الفوارق الجهوية الكبرى في مضمار التجهيزات الأساسية وتطوير القاعدة الاقتصادية للمجالات الحضرية والقروية؛

3-توضيح فحوى السياسة التعاقدية بين الجهات والدولة والانتقال بها من صيغ مبهمة وفضفاضة إلى إطار واضح ومستوعب عبر بلورة إطار مرجعي للتعاقد يعتمد كأرضية للتشارك لتنفيذ المشاريع عن طريق إحكام التنسيق بين مختلف مستويات الإدارة الترابية.

ثالثا : بخصوص تمويل الجهوية

1. العمل على تحديد اختصاصات الجهات بشكل دقيق من أجل تمكينها من معرفة المشاريع والقضايا المسؤولة قانونا عن تمويلها وعدم إثقال كاهلها باختصاصات قد تفضي إلى الإساءة إلى مصداقيتها وأن تكون اختصاصات تتميز بدرجة عالية من الدقة لتفادي الارتباك والتداخلات وتكرار المهام؛

2. وضع سقف لتمويل الجهات لمشاريع الدولة التي تتعلق باختصاصاتها التي لم تنقل بعد إلى المجالس الجهوية وكذا تمويل المشاريع الصغيرة التابعة للجماعات؛

3. التسريع بإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالمالية الجهوية (المراسيم والقرارات)؛

4. التزام الدولة بنقل الأموال المحولة للجهات من ضرائبها في الوقت الملائم لتسهيل إعداد الميزانية الجهوية بشقيها دفعة واحدة (التسيير والتجهيز)؛

5. التعجيل بإعادة النظر في قانون الجبايات المحلية للرفع من المداخيل الذاتية للجهات (الرسوم الثلاثة المخولة لها ونسب الرسمين على الخدمات الجماعية وموارد المقالع غير كافية).

وفي الختام يدعو المشاركون والمشاركات، مجلس المستشارين إلى :

-توطيد علاقات التواصل مع المجالس الجهوية من خلال ممثلي الجهات في مجلس المستشارين، قصد تتبع ورصد التقدم الحاصل على صعيد المجالات الثلاث، التي شكلت محور المناقشات والخلاصات المنبثقة عن أشغال هذا الملتقى، وذلك بشراكة وتنسيق مع جمعية رؤساء الجهات؛

-تتبع وتقييم جهود مصالح الدولة المركزية والترابية ومدى تعبئتها لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة، وذلك سعيا إلى دراسة انعكاسات التباطؤ في مجال اللاتمركز الإداري على مبادرات التنمية المجالية على الصعيد الجهوي، وجعل إشكالية اللاتمركز في علاقته بالجهوية المتقدمة محورا للنقاش في الدورة المقبلة لبرلمان الجهات؛

- إبراز التدابير والمبادرات التي اتخذتها المجالس الجهوية لتفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون التنظيمي للجهات، وذلك بغرض التعرف على الجهود الفعلية المبذولة من طرف هذه المجالس لإشراك تنظيمات المجتمع المدني في التداول في قضايا التنمية الجهوية.

المحور الثالث:
العدالة المناخية

المملكة المغربية
البرلمان – مجلس المستشارين

ينظم مجلس المستشارين
ندوة برلمانية حول موضوع:

ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ :
ⵜⴰⵣⴰⵡⴰⵔⵜ ⵏⵅⵔ ⴰⵣⵣⴰⴰⵔ ⴰⵏⵣⵙⴰ ⴰ ⵜⴰⵣⵕⴰⴼⵜⴰⵏ
ⵏ ⵙⴰⵔⵉⵙ ⵅⵔ ⵜⴰⵏⵔⵉⴼⵉⵏ ⵏ ⵖⵔⵉⵇⵉ



بشراكة مع
مجلس المستشارين 26 يناير 2017
ⴰⵙⵎⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵔⵉⵏ 26 ⵉⵏⵏⴰⵢⵔ

Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

المحور الثالث: العدالة المناخية

«ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»

«إن الالتزام بمواجهة إشكالية التغيرات المناخية، من خلال تطبيق اتفاق باريس، يجسد رغبتنا المشتركة في تعزيز التضامن بين الأجيال. ويعد هذا الانخراط ضرورة أخلاقية، وواجبا إنسانيا، يجب أن يقوم على الإيمان بحتمية المصير المشترك، والتضامن الصادق بين الشمال والجنوب، لصيانة كرامة البشر».

مقتطف من نص الخطاب الملكي السامي، الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الثلاثاء إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) المنعقد بمراكش من 7 إلى 18 نونبر 2016.

الندوة البرلمانية الدولية حول «ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»

ـ السياق العام:

في إطار الالتزام الدستوري للمملكة المغربية بالعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وفي ظل راهنية وأهمية اتخاذ التدابير اللازمة بهدف ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس» على النحو المحدد في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة 22 الذي انعقد بمراكش يوم 13 نوفمبر 2016، وبناءا على الجداول الزمنية المحددة للبرلمانات في «خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ» المصادق عليها من قبل الجمعية 134 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في لوساكا / زامبيا، (مارس، 2016)؛

وفي سياق انفتاحه على محيطه الخارجي من خلال تنظيمه واحتضانه للعديد من المنتديات واللقاءات الوطنية والدولية، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومعهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة، ندوة برلمانية دولية حول موضوع : ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية وذلك يوم الخميس 26 يناير 2017 بمقر المجلس، تدارس خلالها المشاركون العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية 22 / 12 / 1 بمراكش والتوصيات المنبثقة عنها، من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وتدعيم القدرات والتكوين وإعمال الشفافية والمساءلة، كما ركز خلالها المشاركون على سبل بلورة وصياغة مشروع مخطط برلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس».

وقد اعتبر المشاركون، من برلمانيين مشرعين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الدستورية ذات الدور الاستشاري والخبراء الدوليين والوطنيين وفعاليات متنوعة من جمعيات المجتمع المدني، اعتبروا كلهم هذه الندوة فرصة استثنائية للتداول في المداخل والسبل الكفيلة بإطلاق مسار ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع مضامين «اتفاق باريس».

1- الأرضية

حققت الدورة ال22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والمعروفة باسم **COP22**، التي انعقدت في الفترة من 07 إلى 18 نوفمبر 2016 بمراكش / المغرب، تقدما هاما نحو تنفيذ «اتفاق باريس».

لقد بدأت قمة مراكش جدول أعمالها على موجة من التفاؤل بعد أن صادقت أكثر من 105 دولة على «اتفاق باريس» وهو ما مكن من الاستجابة للمعايير المطلوبة لبلوغ شرط نفاذه في 4 نوفمبر 2016، وهو تاريخ سابق بكثير مما كان متوقعا. وخلال أسبوعين من المفاوضات والمناقشات، أخذ موضوع تمويل المناخ مكانا بارزا في جدول أعمال قمة مراكش، وكرست هذه الأخيرة الكثير من الجهد والاهتمام لرفع مستوى حشد تمويل المناخ من المصادر العامة والخاصة لتحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020، وهو الرقم الذي تم الاتفاق عليه في كانكون/ المكسيك، في عام 2010، خلال الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وقبل يوم من نهاية أشغال القمة، أطلقت جميع الدول المشاركة بيانا قويا مشتركا تحت مسمى: « إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة»، أكدوا من خلاله عزمهم على تنفيذ «اتفاق باريس» والتزامهم القوي بالعمل في نطاق أوسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تأكيدا لدورهم الأساسي، إلى جانب فاعلين رئيسيين آخرين من قبيل المفاوضين الحكوميين والمنتخبين الجهويين والمحليين والقطاع الخاص وكذا المنظمات غير الحكومية.. الخ، يعتبر البرلمانيون من الفاعلين الرسميين الأكثر أهمية في تفعيل «اتفاق باريس». من هذا المنطلق، فإن البرلمانيين مطالبين بتعديل التشريعات الوطنية القائمة ووضع واعتماد قوانين جديدة تهدف للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وذلك للمساعدة على الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من 2 درجة مئوية، وتعزيز قدرات الاقتصادات الوطنية للتصدي لآثار تغير المناخ.

على هذا الأساس، فالندوة البرلمانية التي ينظمها مجلس المستشارين، بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و «معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، يوم الخميس 26 يناير 2017 ، تروم تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية 22 / 12 / 1 من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة. وسيركز المشاركون خلال هذه الندوة بشكل أساسي على الجداول الزمنية المحددة للبرلمانات في «خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ» المصادق عليها من قبل الجمعية 134 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في لوساكا / زامبيا، (مارس، 2016)، كما سيولون الأهمية الخاصة لدورهم في ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس» على النحو المحدد في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع البرلماني بمناسبة 22 الذي انعقد بمراكش / المغرب، يوم 13 نوفمبر 2016.

وكمخرج لأشغال هذه الندوة البرلمانية، سيتم اعتماد وثيقة نهائية تتضمن توصيات ومشروع «المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس». كما سيتم بهذه المناسبة تسمية «وحدة الأبحاث البرلمانية حو المناخ والتنمية المستدامة» وكذا الإعلان عن «جائزة مجلس المستشارين لأحسن أطروحة جامعية حول التغيرات المناخية».

2 - التقرير التركيبي

ـ الجلسة الافتتاحية :

عرفت فعاليات هذا اللقاء، بالإضافة لرئيس وأعضاء مكتب مجلس المستشارين، وكذا رؤساء الفرق واللجان الدائمة بالمجلس، مشاركة كل من رئيس مجلس النواب والوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفيرة المملكة المتحدة بالرباط بالإضافة لخبراء وطنيون ودوليون وممثلون عن المجتمع المدني المهتم بمجال البيئة والتغيرات المناخية.

هكذا، وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، على أهمية السياق السياسي والدستوري الذي يندرج في إطاره تنظيم هذه الندوة البرلمانية وذكر بدواعي إطلاق المبادرة ومرجعياتها وآلياتها والمخرجات المنتظرة منها، موضحا أن انعقادها يأتي في سياق مؤسساتي وعملي يؤهل للبدء في إعمال البرلمان بمجلسيه خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي، مذكرا بأن مجلس المستشارين قد أوجد بيئة برنامجية بإعمال «خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين برسم الفترة 2015-2018»، تتضمن إجراءات تشكل في ذاتها رافعات لتفعيل «مخطط العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية» للاتحاد البرلماني الدولي من قبيل :

- دراسة المشاريع من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها،
- وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية في تكامل مع عمل مجلس النواب،

فمن جهة، يؤكد السيد رئيس مجلس المستشارين، ينبغي في الآن استحضار هدفين على الأقل من خطة العمل الإستراتيجية لمجلس المستشارين وهما الهدف الثالث الذي ينص على جعل مجلس المستشارين فضاءا للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق البيئية؛ ومن جهة ثانية، فإن انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ بمراكش، وغيرها من اللقاءات والندوات الدولية، كلها حوافز وموجهات تنيط بالبرلمان المغربي مسؤولية تقديم المثل في مجال وضع الإطار المؤسساتي والمنهجي الملائم لإعمال الالتزامات المترتبة عن «اتفاق باريس».

كما أن سياق مراجعة النظامين الداخليين لمجلس المستشارين ومجلس النواب، يضيف السيد الرئيس، من شأنه أن يساعد على وضع إطار مجدد لدراسة أثر التشريعات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية، ووضع حلول مبتكرة لآليات مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية ذات العلاقة بإعمال الالتزامات المترتبة عن «اتفاق باريس»، وإرساء آليات الديمقراطية التشاركية لاستشارة العموم في مختلف القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية والحقوق البيئية والحق في التنمية المستدامة، معتبرا أن توفر مجلس المستشارين على شراكات قوية مع المؤسسات الدستورية يشكل عاملا مساعدا على وضع خطة عمل وطنية على قاعدة خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي.

وتجدر الإشارة، يؤكد السيد الرئيس، إلى عامل آخر مساعد يتمثل في الترابط المنهجي بين تفكير وعمل مجلس المستشارين على أوراش العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأدوار الجماعات الترابية من جهة، وعمل المجلس على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس»، من جهة أخرى، ذلك أن التقاء هذه الأجندات لا يشكل فقط تجربة فريدة في العمل البرلماني المقارن وإنما يمثل أيضا أساسا منهجيا سليما لتحقيق جميع الأهداف المترابطة وغير القابلة للتجزيء والمتوخاة من هذه المسارات جميعها.

من جانبه أكد السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، على ضرورة إيلاء الأولوية للعمل المشترك بين مجلسي البرلمان، سواء على المستوى التشريعي والرقابي أو بالنسبة لتقييم السياسات العمومية، وكذلك على مستوى الدبلوماسية البرلمانية التي تتطلب من الجميع عملا وحدويا متناغما ومستمرا وفاعلا واستباقيا يرقى إلى مستوى اللحظة الدستورية، وكذا على تظافر جهود كافة المؤسسات الشريكة وجميع الفاعلين، لسن أو تعديل عدد من القوانين التي تروم مواجهة الآثار الناجمة عن التقلبات المناخية وتقليص الإنبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وحماية البيئة.

وسجل السيد رئيس مجلس النواب، أن المغرب قد أولى أهمية خاصة للمسألة المناخية والبيئية وجعلها من بين القضايا المركزية التي تبناها ودافع عنها في مختلف المحافل والملتقيات الدولية، بموازاة مع تشجيع الأطراف الدولية لوضع خارطة طريق لفترة ما قبل 2020 قصد التمكن من تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التخفيف والتكيف وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك من الانشغالات الرئيسية، مما جعل تجربة المغرب متميزة على المستوى الجهوي والعالمي في مجال الحد من الاحتباس الحراري والتخفيف من آثاره وكذا من خلال استعمال الطاقات البديلة والنظيفة وتشجيع الاقتصاد الأخضر وتحفيز إستراتيجية النجاعة الطاقية.

وفي هذا السياق، ذكر السيد رئيس مجلس النواب بالمبادرات التي قام بها البرلمانيون خلال الولاية التشريعية الماضية التي شكلت فرصة مهمة لإقرار عدد من القوانين التي تهم التنمية المستدامة والتصويت عليها، من بينها:

- قانون حول تدبير النفايات والتخلص منها؛
- قانون بمثابة ميثاق وطني للبيئة؛
- قانون متعلق بالماء؛
- قانون يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها؛

موضحا كذلك أن الآليات الرقابية تمنح البرلمان فرصة إضافية لمراقبة أشغال الحكومة ومدى استجابتها للطموحات والتطلعات في إرساء تدابير وإجراءات تتماشى مع مختلف الالتزامات الدولية بشأن التغيرات المناخية، ومذكرا كذلك بأن الدستور وفر صلاحيات مهمة في مجال تقييم السياسات العمومية، إذ أصبح بإمكان البرلمان مناقشة السياسات العمومية وتقييمها وكذا الوقوف على مدى التزامها بالبعد البيئي والاستجابة للتطورات والممارسات الدولية الناجحة في هذا المجال.

وفي الأخير، شدد رئيس مجلس النواب على أهمية وضرورة التنسيق على مستوى البرلمانات الوطنية بهدف تفعيل نتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية -الإطار حول التغيرات المناخية «كوب22» الذي احتضنته مراكش وكذا صياغة رؤية مشتركة حول مختلف المواعيد الزمنية المحددة للبرلمان، كما جاءت في خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ والمصادق عليها من قبل الجمعية 134 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في لوساكا بزامبيا في مارس 2016، فضلا عن استحضار «إعلان مراكش» الذي توج المؤتمر 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية-الإطار حول التغيرات المناخية.

بدورها، أكدت السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة، «رائدة المناخ»، في عرض قدمته تحت عنوان: «اتفاق باريس حول التغيرات المناخية والآفاق على المستوى الوطني»، على أهمية الندوة التي تعد الأولى من نوعها على الصعيد العالمي بعد قمة مراكش، وهي بذلك تبرز بجلاء درجة النضج والمسؤولية التي وصل إليها المغرب لتغيير السياسات العمومية المتعلقة بتفعيل الالتزامات المتضمنة في «اتفاق باريس»، والذي يظل رهينا بمشاركة كافة مواطني العالم ومجتمعاته بكل مكوناتها، منوهة باعتراف قمة مراكش بالدور التكميلي للفاعلين غير الحكوميين في تنزيل مقتضيات هذه الاتفاقية، على اعتبار أن أجندة المناخ إضافة لكونها بيئية هي اجتماعية في المقام الأول واقتصادية وأجندة للتنمية المستدامة، وهي أجندة تكلف 1،6 في المائة من الناتج الداخل الخام على الصعيد العالمي، وستكلف ما بين 5 و20 في المائة خلال سنة 2050 إذا لم يتم التحرك في هذا الاتجاه.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى أن قضية المناخ ترتبط بالأمن الغذائي والهجرة وبالتالي بالأمن في مفهومه العام (التوقعات تشير إلى أن 250 مليون نسمة ستهاجر بسبب التغيرات المناخية في أفق 2050)، مذكرة بأن «اتفاق باريس» اتفاق تاريخي وطموح بحيث أنه :

- أول اتفاق عالمي حول المناخ معتمد من قبل الأطراف (طرف 196)؛

- أكد على مبادئ الاتفاقية الإطار وهي: الإنصاف، المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات لكل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛

- شدد على الصلة بين تغير المناخ والوصول العادل إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

- قابل للتطور: حيث وضع آليات للمراجعة للأخذ بعين الاعتبار تطور العلم؛

- يعترف بأهمية التكيف وكذلك التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة؛

- يذكر بالعلاقة بين تغير المناخ والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان (الحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والأساس المؤسساتي: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

في هذا السياق، اعتبرت السيدة الوزيرة أن تنفيذ «المساهمة المحددة وطنيا» **NDCs** للمغرب يندرج في إطار رؤية شاملة تنبني على نتائج الدراسات المنجزة في إطار البلاغ الوطني الثالث، وكذا التدابير والإجراءات الطوعية التي تمت بلورتها من طرف مختلف القطاعات المعنية وبمشاركة جميع الفاعلين، ويعتمد تنفيذها على إمكانيات مشروطة

تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الدعم الدولي وإمكانيات غير مشروطة على أساس تعبئة الموارد الذاتية، إضافة إلى إرادة سياسية لإشراك جل القطاعات المسببة لانبعاث الغازات الدفيئة في المساهمة المحددة وطنيا والتي حدد المغرب هدفه بتقليصها إلى 42 %، الذي يتطلب استثمارا يقدر بحوالي 50 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2010 و 2030 وفق سيناريو «السير العادي للأعمال»، مشروطة بالولوج إلى مصادر تمويل جديدة ودعم إضافي، مقارنة بما تم الحصول عليه خلال السنوات الأخيرة.

العناصر الأساسية لاتفاق باريس



من جانبه ربط السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مسار ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية بسياق أهداف التنمية المستدامة والصكوك الدولية وتوصيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، معلنا عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمواكبة عمل مجلسي البرلمان في مختلف مراحل ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس» حول التغيرات المناخية، سواء في مجال تقديم الآراء الاستشارية بشأن ملاءمة التشريعات أو على مستوى إدماج مقاربة حقوق الإنسان في مختلف أدوات دراسة تقييم أثر التشريعات على أهداف الحد من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها.

وبخصوص الإطار الأممي لحقوق الإنسان الواجب استحضاره في مجال ملاءمة القوانين الوطنية مع اتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية، ذكر السيد اليزمي بالتعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 15 بشأن الحق في الماء، ورقم 14 حول الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ورقم 12 بشأن الحق في

التغذية، كما أشار إلى ضرورة استحضار توصيات المقرر الخاص المعني بمسألة الالتزامات المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، و كذا المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إضافة إلى المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا.

ومن جانبها، أبرزت السيدة كارين بيتس، سفيرة المملكة المتحدة المعتمدة بالمغرب، أن ريادة المغرب في المجالات المرتبطة بالتغيرات المناخية أمر ملفت للانتباه، على ضوء التنظيم الجيد لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة (كوب22) التي انعقدت في نونبر 2016 بمراكش، وبأن شراكة البرلمان البريطاني مع البرلمان المغربي، والتي بلغت سنتها السادسة، بالغة الأهمية بالنسبة للعلاقات الثنائية، مشيرة إلى أن برلمان المملكة المتحدة ونظيره المغربي تبادلا الكثير من المعارف من خلال الزيارات وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى. واعتبرت السيدة السفيرة هذه الندوة خطوة هامة في المسار التنموي بالمغرب باعتباره رائدا في مجال تدبير التغيرات المناخية، وللتأكد من مدى توفر المغرب على التشريع الملائم لتنفيذ «اتفاق باريس»، ومن قوة طموحات المغرب في مجال الطاقات المتجددة والتزامه بمكافحة التغيرات المناخية والذي وصفته بكونه «رفع سقف الطموح عاليا بالنسبة لنا جميعا»، في معرض تعبيرها عن إشادة المملكة المتحدة بالعمل الذي يقوم به المغرب.

بدورها، نوهت السيدة دينا ملحم، رئيسة مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالشراكة بين المؤسسة ومجلس المستشارين، مؤكدة أن التعاون بين المؤسستين يصب في مجال تبادل الخبرات والتجارب لدعم الرؤية الإستراتيجية التي وضعها مجلس المستشارين ضمن أولوياته، مشيرة إلى أن مذكرة التفاهم المبرمجة توقيعها مع مجلس المستشارين في إطار فعاليات هذه الندوة البرلمانية ستشكل نقطة محورية لتجديد العلاقة القائمة بين المؤسستين، لأهمية هذه الشراكة وعمقها سواء بالنسبة لمؤسسة ويستمنستر للديمقراطية أو بالنسبة للبرلمان البريطاني.

أما المستشار السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين ومقرر الاجتماع البرلماني بمناسبة «كوب 22» الذي انعقد بمدينة مراكش يوم 13 نونبر 2016، بموازاة مع أشغال الدورة ال22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فقد ذكر بالدعامات الأساسية والوثائق المرجعية للوثيقة الختامية التي أقرها هذا الاجتماع البرلماني والذي سيكون موضوع تقرير عام سيعرض أمام المجلس المديري خلال الجمعية 136 للإتحاد البرلماني الدولي التي ستنعقد ببنغلاديش ما بين 01 و 05 أبريل 2017؛ هذه المرجعيات أوردها المستشار السيد التويزي كما يلي :

- «مخطط العمل البرلماني حول التغيرات المناخية» المصادق عليه من قبل الجمعية 134 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بلوساكا / زامبيا، ما بين 19 و 23 مارس 2016؛ والذي يحدد أدوار ومهام البرلمانين في تفعيل مضامين «اتفاق باريس» في المجالات الرقابية والتشريعية والتقييمية والدبلوماسية التي تهم العمل البرلماني (مجالات العمل الأربعة)؛

- «اتفاق باريس» وكذا «أهداف التنمية المستدامة»؛

- القرار الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة حول «التفاعل ما بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي»؛

- المساهمة في بلورة وتجديد «المساهمات الوطنية المحددة» الخاصة بالفترة ما قبل 2020 والتي تروم إيجاد أجوبة فعالة للقضايا الرئيسية والملحة المرتبطة بالتغيرات المناخية من خلال مجالاتها (التخفيف/ التكيف/ التمويل/ نقل التكنولوجيا/ تدعيم القدرات والتكوين/ وإعمال الشفافية والمحاسبة)؛

- مقترحات التعديلات التي تمخضت عن أشغال لجنة التنمية المستدامة (اللجنة الثالثة) للإتحاد البرلماني الدولي خلال اجتماعها على هامش الجمعية 135 للاتحاد المنعقدة ما بين 23 و27 أكتوبر 2016 بجنيف؛

- التقرير العام النهائي لأشغال الندوة البرلمانية بمناسبة «كوب 22».

وقد استعرض السيد التويزي بالمناسبة مسار إعداد الوثيقة الختامية والجهود المبذولة الرامية إلى مأسسة أشغال الاجتماعات البرلمانية بمناسبة «كوب22»، والتوجه بتوصية للإتحاد البرلماني الدولي يتم من خلالها تكليف اللجنة الرابعة للاتحاد المعنية بشؤون الأمم المتحدة رسميا بإعمال دور البرلمانيين في ما يتعلق بكل القضايا المرتبطة بالتغيرات المناخية.

ـ الجلسة الموضوعاتية:

ترأس المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، أشغال هذه الجلسة الموضوعاتية والتي تخللتها بعض المحاور والعروض من أجل تعميق النقاش التفاعلي بما يساهم في بلورة التوصيات والخلاصات والتي يمكن أن تساهم في صياغة مشروع «مخطط العمل البرلماني بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»، تفرعت على ثلاث محاور موضوعاتية:

1 - خلال المحور الأول للجلسة تطرق الأستاذ ندير المومني، أستاذ باحث بكلية الحقوق السويسي بجامعة محمد الخامس، في معرض مداخلته، إلى بعض العناصر المرجعية في تمرين الملاءمة، ابتداءا من الدستور ومدخل القوانين والسياسات العمومية، ثم احترام متطلبات الملاءمة مع الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة والإطار الإجرائي الذي هو «مخطط العمل البرلماني حول التغيرات المناخية» إلى «إطار ساندي للحد من الكوارث» وكذا «أهداف التنمية المستدامة»، أبرز بعدها أهم المحددات المنهجية لعملية الملاءمة المتجلية أساسا في تحليل الإطار القانوني الوطني المتعلق بالتغيرات المناخية وتقييم مدى ملاءمته مع مضامين «اتفاق باريس» و«أهداف ساندي» من جهة و«أهداف التنمية المستدامة»، من جهة أخرى.

ولإثراء النقاش في الموضوع وتأطيره قدم في مرحلة ثانية بعض الخلاصات، من قبيل:

- اعتماد «المساهمة المحددة وطنيا» كمدخل لإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس واستحضار مفهوم «الرافعة القانونية» لتحقيق أولوياتها سواء تعلق الأمر بالنصوص ذات الطابع الإجرائي أو الإطاري؛
- الاستفادة من الجهد التشريعي المبني أساسا على التعاون والتكامل بين الحكومة والبرلمان من خلال الدراسات

المقارنة للتشريعات المناخية بالنسبة للنصوص القانونية والتنظيمية؛

- استثمار الاجتهاد القضائي المغربي، الذي قامت بتجميعه محكمة النقض في مجالات ذات صلة مباشرة بأهداف المساهمة الوطنية المحددة في ما يخص التكييف والتخفيف.

2 - في المحور الثاني للجلسة، وخلال عرضها التقريري حول موضوع: «تناسق اجراءات التخفيف الوطنية مع اتفاق باريس والفجوة التشريعية» استعرضت السيدة ألينا أفرتشنكوفا، الخبيرة بمعهد غرانثهام للأبحاث حول تغير المناخ والبيئة، معظم الاتجاهات العالمية في التشريع المتعلق بالمناخ ولخصت متطلبات اتفاقية باريس أساسا في:

- التواصل وتنفيذ المساهمات المقررة وطنيا في أفق 2030، وفي كل 5 سنوات بعد ذلك،

- التصعيد: سيتم زيادة مستويات الطموح في المساهمات المقررة وطنيا عبر الزمن عبر كل إسهام مقرر وطنيا، الشيء الذي يمثل تقدما يفوق ما سبق ويعكس أكبر طموح ممكن (الطموح على المدى الطويل)،

- التوافق مع مستوى الطموح المطلوب من أجل الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين وهدف الوصول إلى 1,5 درجات، بشرط أن تبلغ ذروته المتعلقة بالانبعاث في أقرب وقت ممكن (المادة 2 من اتفاقية باريس)،

- التنمية والتواصل بحلول منتصف القرن مع استراتيجيات تنموية ذات أمد بعيد مرتبطة بنقص الانبعاث،

- ترتيبات محلية للقياس والإبلاغ والتحقق (**MRV**)،

- توفير الدعم للدول النامية: تعبئة أكثر من 100 مليار سنويا،

- التقدم في أهداف التخفيف في أفق 2020.

كما تطرقت لمقاييس ومنهجية تنفيذ الانسجام لاتفاقية باريس:

إطار الأهداف	المقياس التقييمي	المؤشر
(1) نطاق غير متناسق (2) نطاق متناسق، لكن المستوى يحتاج للتحديث (3) نطاق و مستوى متناسقين	مستوى ثابت و نطاق الهدف المحلي	**انسجام إجراءات التخفيف المحلية مع المساهمات المحددة وطنيا**
(1) لا يوجد أي إطار زمني محدد في التشريع الوطني أو الأدوات التنفيذية (2) نطاق زمني محدد لكنه يحتاج للتمديد (3) متناسق	جدول زمني ثابت	
(0) لم تقدم تعهدا بخفض غازات الدفيئة لسنة 2020 (1) وفقا لتحاليل مستقلة، من الأرجح أن تتطلب مزيدا من العمل قصد تحقيق أهداف 2020 (2) يختلف التحليل المستقل عن إذا ما كانت الدولة في طريقها نحو تحقيق أهداف 2020 أم لا (3) على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف 2020 وفق تحليل مستقل	التقرير المتعلق بفجوة الانبعاث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2015) و تحليل المفوضية الأوروبية	**التقدم نحو تحقيق أهداف التخفيف لسنة 2020**
(1) طموح غير متناسق و يقل مع مرور الوقت (2) ظلت تعهدات الانبعاث على نفس المستوى مع مرور الوقت أو لا يمكن تقييمها (3) ارتفاع الطموح مع مرور الوقت	ارتفاع الأهداف مع مرور الوقت من كيوتو 2012 (حيث تم تطبيقه) ومن معاهدة كوبنهاغن 2020 إلى أهداف باريس2030.	**الأداء السابق المرتبط بتصعيد طموح الأهداف**

وإلى الفجوة التشريعية/التنظيمية (مقارنة بين أهداف الحد من الانبعاث المحلي و المساهمات المحددة) في دول مجموعة 20 مقارنة بمتطلبات اتفاقية باريس:

مقارنة بين أهداف الحد من الانبعاث المحلي و وطنيا المساهمات المحددة	الدول	الهدف: تصنيف المستوى والنطاق
تحدد المساهمات المحددة وطنيا هدف تخفيف يرتبط بالاقتصاد على نطاق واسع، بينما تحدد التشريعات المحلية والأداة التنفيذية هدفا اقتصاديا واسعا على نفس المستوى أو على مستوى أوسع	الإتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، روسيا، جنوب إفريقيا و المملكة المتحدة	نطاق ومستوى الأهداف المحلية تتفق مع المساهمات المحددة وطنيا
تحدد المساهمات المحددة وطنيا هدف تخفيف يرتبط بالاقتصاد على نطاق واسع، بينما تحدد التشريعات المحلية و الأداة التنفيذية هدفا اقتصاديا تخفيفيا واسعا لكن على مستوى اقل من ذلك الذي سطر بالمساهمات المحددة وطنيا	البرازيل، الصين، إيطاليا، إندونيسيا، وكوريا الجنوبية	نطاق متسق، لكن مستوى الأهداف المحلية تحتاج للتحديث
تحدد المساهمات المحددة وطنيا هدف تخفيف يرتبط بالاقتصاد على نطاق واسع، بينما تحدد التشريعات المحلية و الأدوات التنفيذية أهدافا قطاعية فقط	الأرجنتين، أستراليا، كندا، الهند، المملكة العربية السعودية، تركيا، الولايات المتحدة	نطاق غير متسق: تحتاج للانتقال من المستوى القطاعي إلى المستوى الوطني الاقتصادي الواسع

ثم أوجزت تناسق تنفيذ اتفاقية باريس في النقاط التالية:

- أربع ولايات قضائية لدول «مجموعة ال20» (المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والإتحاد الأوربي) والمسؤولة عن% 10 من انبعاث الغازات الدفيئة، تتماشى مع المتطلبات المسطرة أعلاه،

- نصف دول «مجموعة ال 20» تسير على الطريق الصحيح لتنفيذ أهداف 2020، بينما تخلفت بشكل واضح أربع دول صناعية (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمكسيك)،

- احتياج لمعظم أشكال التحسن على «المستوى والنطاق» المتعلق بالأهداف المحلية: توجد نسبة11% فقط من النقص تحت معدل إطار العمل المعتاد في سنة 2030، والموجودة بدول تملك إطارات محلية تتماشى مع أهداف «المساهمات المحددة وطنيا»،

- تحديث 3/2 من التعهدات بخفض الانبعاث المتعلقة بالأهداف المحلية وتكييفها من سنة 2020 إلى 2025 و 2030، كما ستكون هناك حاجة إلى تكييف بعض السياسات وفق ذلك،

- ارتفاع على العموم في مستويات طموح دول «مجموعة ال20»مع تواجد أربع دول صناعية تملك سجلا غير مرض (اليابان، أستراليا، الولايات المتحدة وكندا)،

- صعوبة تقييم الطموح عبر الوقت بسبب عدم تقديم بعض البلدان معلومات كافية عن توقعات الأهداف، المعلومات المنتقلة والاعتراف بالمجهودات نحو الأمام يجب أن تكون متوفرة من اجل التقييم،

- وفقا لتقفي أثر الكربون، فإن أغلب المساهمات المحددة وطنيا لدول «مجموعة ال20» غير متناسقة مع السيناريو ذو الدرجة 2.

3 - أما المحور الثالث من هذه الجلسة، فقد شكلت المناقشة التفاعلية مع العروض المقدمة فرصة لتقديم حلول سياسية وتقنية ومالية موجهة لتنفيذ المشاريع الملائمة للمناخ على المستوى الترابي، انطلاقا من حتمية إدماج البعد البيئي في التوجهات المجتمعية بالنظر إلى الأزمات والمشاكل الايكولوجية وإلى الدور الريادي لجمعيات حماية الطبيعة والبيئة، ومن أن مختلف المبادرات المهمة المتخذة من قبل عدد من الجماعات الترابية بالمغرب والمرتبطة باقتصاد الطاقة ومعالجة المياه العادمة والنقل العمومي، والتي تعالج في عمقها إشكالية التغيرات المناخية وتحمي البيئة، ليست في حاجة إلى مساعدات وإنما إلى شراكات حقيقية مع المؤسسات المالية والمنظمات المانحة.

وخلقت المناقشة، التي تنوعت بين أستاذة باحثين وخبراء جامعيين ومختصين في البيئة والمناخ وعرفت مشاركة واسعة لفعاليات المجتمع المدني، فضاءا للحوار والتشاور وتبادل الآراء وأفرزت مجموعة من الملاحظات والاقتراحات والاستفسارات من أهمها:

- الاقتناع بأهمية مشاركة جميع مستويات الحكم ومختلف الجهات الفاعلة، وفقا للتشريعات الوطنية لكل من الأطراف في التصدي لتغير المناخ؛

- ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي بالقضايا البيئية المحلية وتصنيفها وملامستها داخل البرامج الجمعوية التوعوية، بشكل يحفظ للبرامج المزاولة في التوعية البيئية طابع الاستمرارية والاستدامة؛

- العمل على توفير الأطر واستقطابها بما تتوفر عليه من كفاءات متخصصة واعية ومهمة ومتفهمة لأبعادها؛

- تطوير الخبرة الوطنية والمحلية الخاصة بمناهج الحوار البيئي بين مختلف الأطراف المعنية المنتخبون والإدارات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنون في مجالي التنمية المستدامة والتغيرات المناخية؛

- خلق تنسيق أفقي (الجمعيات المهتمة داخليا) وعمودي (خارج الوطن)، لضمان تبادل الخبرات وصقلها؛

- الإقرار بضرورة تحسيس نوعي وإضافي بقضايا البيئة وإقرار مقاربة النوع الاجتماعي في هذا المجال خاصة بالنسبة للمرأة،

- تعزيز الأدوار المنوطة بجمعيات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الوطنية المنصوص عليها في مجال التنمية المستدامة التي تروم تحقيق التقائية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يساهم في تحقيق مقومات العدالة المناخية؛

- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال تحسيس المواطنات والمواطنين بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة؛

- تحسين مسلسل مشاركة الجمعيات في آليات تصور وإعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على المستوى الجهوي والوطني وإضفاء الطابع الاحترافي المهني على هذه العملي؛

- إشراك الجمعيات والشبكات العاملة في مجالات التغير المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الانسان في إعداد البلاغات الوطنية حول الجهود المبذولة في محاربة التغير المناخي وفي المساهمة في بلورة التزامات المغرب في مجال المناخ ووفائه بها؛

إخراج مدونة التغير المناخي على المستوى الوطني لتنسيق وتجميع المجهودات المبذولة على مستوى القطاعات.

ـ الجلسة الختامية:

خلال الجلسة الختامية المخصصة للتفاعل مع أسئلة واستفسارات وكذا ملاحظات واقتراحات المشاركين، تم اعتماد التوصيات الأساسية التالية:

- القيام بتحليل منهجي للعمل التشريعي المعتمد على الصعيد الوطني في مجال التغيرات المناخية بهدف تقييم مدى مطابقته مع «اتفاق باريس» وكذا «اتفاق سانداي» و«أهداف التنمية المستدامة»؛

- وضع جرد خاص بالمؤسسات المعنية بالتغيرات المناخية وتقييم التدابير المتخذة في إطارها؛

- بلورة مسودة مقترحات تعديلات ترفع للمجلس قصد اعتمادها من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية لصياغتها في السيرورة التشريعية للملاءمة مع مضامين «اتفاق باريس» بشأن التغيرات المناخية؛

- بلورة التوجهات الرئيسية لإقرار قوانين جديدة حول التغيرات المناخية مطابقة لالتزامات «اتفاق باريس»؛

- إقرار التعديلات المناسبة على التشريعات المعتمدة ببلادنا بما يمكن من ملاءمتها مع مضامين «اتفاق باريس»؛

- إقرار قوانين جديدة كفيلة بالإسهام في تحقيق أهداف «اتفاق باريس»؛

- وضع ميكانيزمات لمراقبة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية؛

- إرساء ميكانيزمات لتقوية الروابط بين الجهازين التشريعي والتنفيذي لاسيما ميكانيزمات الرصد والتتبع والتقييم ودراسة الأثر؛

- تقوية فعالية اللجان البرلمانية المعنية بقضايا التغيرات المناخية؛

- حمل الوزراء المعنيين بالتغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث على تقديم حصيلة أعمالهم، على الأقل مرة واحدة في السنة، أمام البرلمان لإبراز مدى التقدم الحاصل في تحقيق الالتزامات الدولية المتضمنة في «اتفاق باريس»؛

- قبل انعقاد المفاوضات بالأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية وكذا، بعد نهاية المفاوضات، تنظيم لقاءات منتظمة بين البرلمانيين والوزير المكلف بالتغيرات المناخية بهدف التداول في شأن الموقف الوطني وكذا لمناقشة النتائج واستعراض تأثير ذلك على التشريعات والسياسات الوطنية؛

- صياغة تصور للجهاز الإداري الذي ستسند له مهام تتبع قضايا التغيرات المناخية؛

- تحديد أولي للنصوص القانونية التي يتعين تعديل بعض مقتضياتها بالأولوية والتي يمكن أن تشكل على المديين القصير والمتوسط رافعة لإعمال التزامات المغرب الواردة في «المساهمة المحددة وطنيا» في مجالي التقليص والتكيف؛

هذا واختتمت أشغال هذه الندوة البرلمانية بكلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، قدم من خلالها الخطوط العريضة لمشروع «مخطط العمل البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس» بشأن التغيرات المناخية» مؤكدا أن هذا المشروع هو ثمرة عمل تشاركي لمجلس المستشارين إلى جانب خبراء وأطر إدارية وفاعلين مدنيين وشركاء مؤسساتيون. السيد الرئيس أكد أن هذا المشروع سيكون موضوع دراسة مستفيضة خلال لقاءات مشتركة للبرلمانيين بكلا المجلسين وسيتم عرضه، إلى جانب تقرير عام حول هذه الندوة، على أنظار الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستنعقد بداكا/بنغلاديش، من 01 إلى 05 أبريل 2017.

وجدير بالذكر أنه على هامش هذه الندوة البرلمانية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (تمتد على مدى 3 سنوات)، تهم تنفيذ برنامج عمل مشترك بعيد المدى وتنفيذ أوراش عمل على درجة كبيرة من الأهمية وذات طابع استراتيجي، وبموجبها ستواكب مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية مجلس المستشارين من خلال تعبئة الخبرات الموجودة في البرلمان البريطاني لمواكبته في تنزيل وتفعيل خطة العمل الإستراتيجية التي يشتغل على أساسها، كما ستواكبه في عدد من الجوانب المتعلقة بالتدريب والتكوين المستمر وتعزيز القدرات وتثمين الكفاءات.

4 - مشروع خطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية

ـ العناصر المرجعية:

الدستور و لا سيما التصدير و الفصل 31 منه؛

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و التي صادق عليها المغرب بتاريخ 28 ديسمبر 1995؛

اتفاق باريس بشأن تغير المناخ التي صادق عليها المغرب في 21 سبتمبر 2016؛

خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية[90] المعنونة : « تكثيف عمل البرلمانات و الاتحاد البرلماني الدولي في المجال المناخي، و التي اعتمدها المجلس المديري للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته 198 المنعقدة بلوساكا بتاريخ 23 مارس 2016 ، و خاصة نتائجه المنتظرة و مجالات العمل 1، 3، و 4 الخاصة بالبرلمانات الوطنية؛

إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 يونيو 2015[91]؛

التوجهات المرجعية الواردة في الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية خاصة التوجهات المتعلقة بترصيد المكتسبات على مستوى الإطار القانوني والسياسات العمومية في مجال البيئة و التنمية المستدامة و الطاقات المتجددة و تدبير الموارد المائية، والمسؤولية المشتركة و التضامنية على المستوى العاملي لاعتماد قوانين و سياسات للحد من آثار التغيرات المناخية و ضرورة تمتين الالتزام العالمي بدعم مجهودات القارة الإفريقية في مجال التكيف.

استحضار العناصر الأساسية لسياق الملاءمة : انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار حول تغير المناخ بمراكش ، و اجتماع أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي و الاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل تحديد أهداف عملية تتعلق بتفعيل أدوار البرلمانات في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس، و انعقاد قمة إفريقيا للعمل في إطار الدورة 22 نفسها و الرئاسة المغربية للدورة 22.

ـ التوجهات المنهجية الأساسية الخاصة بخطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات:

1. استدراك التأخر الحاصل في النتيجة المتوخاة الأولى من خطة العمل البرلمانية التي كان يجب بلوغها في نهاية 2016 أي تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية و تقييم مدى ملاءمتها مع اتفاق باريس و الأهداف ذات الصلة مع اتفاق سينداي و أهداف التنمية المستدامة؛

[90] Plan d'action parlementaire sur les changements climatiques : IntensiŢer l'action menée par les parlements et l'UIP en matière de climat que le Conseil directeur de (l'UIP a fait sien à sa 198ème session (Lusaka, 23 mars 2016

[91] A/RES/69/283

2. العمل على برمجة باقي مجالات العمل الواردة في خطة العمل البرلمانية من أجل تحقيق النتيجة المتوخاة الثانية (تعديل القوانين أو وضع قوانين جديدة) و كذا وضع آليات مراقبة قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الوطنية و الدولية في مجال التغيرات المناخية، وهما النتيجتان المحددة آجالهما معا في نهاية 2017؛

3. اعتبار المساهمة المحددة وطنيا **Contribution déterminée au niveau national** المقدمة من طرف المغرب بمقتضى الفقرتين 2 و 3 من المادة 4 من «اتفاق باريس» أساس تحديد أولويات خطة العمل في مجال ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع مقتضيات «اتفاق باريس». مع الاسترشاد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لاستكمال تحديد الأولويات المتعلقة بالملائمة

4. اعتماد تحديد أولي للنصوص القانونية التي يتعين تعديل بعض مقتضياتها بالأولوية و التي يمكن أن تشكل على المديين القصير و المتوسط رافعة لإعمال التزامات المغرب الواردة في المساهمة المحددة وطنيا في مجالي التقليص **atténuation** و التكيف **adaptation** . و هي نصوص إما ذات طابع إجرائي في المجالات المشار إليها في المساهمة (مثلا النصوص المتعلقة بمكافحة تلوث الهواء، أو النصوص المتعلقة بقطاع الماء أو المجال الغابوي أو المجال الطاقي) أو نصوص ذات طابع إطاري (القانون الإطار المتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة) أو النصوص المتضمنة لتدابير تحفيزية ذات طابع مالي أو جبائي لتحفيز إعمال التزامات المغرب الواردة في المساهمة المحددة وطنيا. غير أن برمجة هذه التعديلات ينبغي أن تتم بتواز مع مسار تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية و تقييم مدى ملاءمتها.

5. بناء على ترصيد هذه الإجراءات على المدى القصير سيتم إطلاق على المدى المتوسط، خلال السنة التشريعية 2018-2019 مسار لوضع قانون بمثابة مدونة لتغير المناخ و سيتم الاسترشاد في هذا المجال بالتجارب المقارنة التي يمكن الولوج إليها عبر قواعد معطيات مقارنة كقاعدة معطيات **Ecolex**[92] مع المتابعة المستمرة لمختلف طبعات تقرير التشريع المقارن **GLOBE Climate Legislation Study** الصادر عن منظمة **Global Legislators Organisation (GLOBE International** بشراكة مع معهد **Grantham** للبحث التابع لمدرسة لندن للاقتصاد. علما أن الطبعة السادسة للتقرير صدرت سنة 2016[93].

6. في عملية ملاءمة التشريعات ينبغي نقل **transposition** للتعريفات الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمصطلحي «الآثار الضارة لتغير المناخ» أو مصطلح تغير المناخ الذي ينبغي إدراجهما في المنظومة القانونية الوطنية على النحو المحدد في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

7. ينبغي أن تتم عملية ملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع مقتضيات اتفاق باريس بالارتباط مع أهداف التنمية المستدامة و لاسيما الهدف الثالث عشر مع استحضار الترابط مع الأهداف الأخرى. و كذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع استحضار التعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

---

92 /http://www.ecolex.org

93 http://globelegislators.org/publications/legislation/climate

و الاجتماعية و الثقافية رقم 15بشأن الحق في الماء[94]، و رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه[95] و رقم 12 بشأن الحق في التغذية[96]. و كذا توصيات و تقارير أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة لا سيما المقرر الخاص المعين بمسألة الالتزامات المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة و صحية ومستدامة و كذا المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الخصوص على مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي إضافة إلى المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد و النفايات الخطرة و التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا. كما ينبغي للملاءمة أن تتم بارتباط مع قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011 بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»؛

8. اعتبار التمييز بين مجال القانون و المجال التنظيمي و كذا اعتبار التمييز بين مجالات الاختصاصات الذاتية والمشتركة و المنقولة للجهات كما هي محددة في القانون التنظيمي 111,14 و ذلك في تحديد مختلف أولويات و كيفيات و مضامين الملاءمة

9. استثمار فرصة تعديل النظامين الداخليين للمجلسين لإرساء آليات ملائمة لمراقبة الحكومة ومشاركة العموم في تتبع إعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس في إطار و حدود المهام الرقابية للبرلمان المحددة في الدستور.

10. تعبئة الأدوار الاستشارية للمؤسسات الدستورية ذات الطابع الاستشاري كالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و كذا الترافع البرلماني من أجل تفعيل و دعم أدوار المجلس الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

11. ترصيد الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض في مجالات استغلال المقالع، مضار الجوار ذات الصلة بالبيئة، حماية الملك الغابوي، تلوث الهواء، و المناطق المحمية، في أفق تحديد القواعد و المبادئ التي يمكن تدوينها **codification** عبر تعديلات قانونية ملائمة.

برمجة مقترح لعناصر خطة العمل (بلائحة أولوية و غير حصرية لمقتضيات القوانين التنظيمية و العادية المقترح ملاءمتها).

---

94 E/C.12/2002/11

95 E/C.12/2000/4

96 E/C.12/1999/5

المجال	الأعمال المبرمجة	التاريخ المتوقع للتنفيذ (تواريخ غير نهائية، و سيتم تحديدها بعد استكمال مسار التنسيق بين مجلسي النواب و المستشارين)	المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ (بعض التعديلات اختير تقديمها في صيغة مقترحات قوانين)
	تحليل الترسانة التشريعية	أبريل 2017- يونيو	البرلمان
ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس وعلى قاعدة المساهمة المحددة وطنيا	الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية و تقييم مدى ملاءمتها مع اتفاق باريس والأهداف ذات الصلة مع اتفاق سينداي وأهداف التنمية المستدامة	2017	
	مشروع قانون المالية : تقديم تدابير جبائية تحفيزية إضافية للمبادرات الهادفة إلى الحد من التغيرات المناخية في حدود الأولويات الواردة في المساهمة المحددة وطنيا سواء في مجال التخفيف أو التكيف	أبريل أو ماي 2017	الحكومة
	تقديم مشروع قانون بتعديل المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة الوضع القانوني لأعضائها	يونيو 2017	الحكومة (سيناريو مفضل)
	تقديم مشروع أو مقترح قانون تنظيمي بتعديل المادة 83 من القانون	يونيو 2017	البرلمان أو الحكومة

	التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات		
	تقديم مشروع أو مقترح قانون بتعديل المواد 1، 7، 13، 28، و29 من القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.	يونيو 2017	البرلمان أو الحكومة
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادة 5 من القانون رقم 13.03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادتين 8 و 10 من القانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادتين 1 و 2 من القانون 11.03 المتعلق بحماية و استصلاح البيئة	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادة 12 من	يونيو 2017	البرلمان

	القانون 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية		
	تقديم مقترح قانون بإدراج مادة جديدة في القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة	يونيو 2017	البرلمان
	وضع قائمة بالقوانين الواجب ملاءمتها حسب الأولوية وبرمجة المرحلة الثانية من الملاءمة	أكتوبر 2017	البرلمان
	إطلاق مسار حوار عمومي لإعداد مدونة التغيرات المناخية	نونبر 2017	قيادة مشتركة بين الحكومة و مجلسي البرلمان (تسيير ثلاثي)
وضع آليات للمراقبة البرلمانية لمدى إعمال الحكومة للالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس	تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب ولمجلس المستشارين	مارس 2017 – يوليوز 2017	مجلس المستشارين ومجلس النواب مع مراعاة التناسق والتكامل المنصوص عليه في الفصل 69 من الدستور
وضع إطار الديمقراطية التشاركية من أجل دعم مشاركة المجتمع المدني	تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب و لمجلس المستشارين (نظام للتسجيل لدى مكتب المجلس حسب موضوعات الترافع،	مارس 2017 – يوليوز 2017	مجلس المستشارين ومجلس النواب مع مراعاة التناسق والتكامل المنصوص عليه في الفصل 69 من الدستور
	التشريعي والرقابي لمجلس المستشارين.		

المحور الرابع:
أهداف التنمية المستدامة



المحور الرابع: أهداف التنمية المستدامة
«أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

«إن تحقيق التنمية المستدامة، يعد من التحديات الملحة، التي تواجه البشرية، وخاصة ضرورة إيجاد التوازن اللازم، بين مستلزمات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومتطلبات حماية البيئة، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. نيويورك 26 سبتمبر 2014.

«إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية، أو من خلال تقارير تقنية جاهزة، تنقصها المصداقية. إن الأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصياتها ، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي، الذي يستجيب لتطلعاتها وانشغالاتها الحقيقية».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. نيويورك 30شتنبر 2015.

إن أي مسار لأجرأة خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مكاسب وتحديات السياسات العمومية الاجتماعية ببلادنا. ولقد حدا تشخيص هذه الفرص والتحديات بمجلس المستشارين إلى أن يؤمن آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية في إطار إعمال ورقة الطريق الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث اتخذ المجلس بهذا الخصوص مجموعة من التدابير[97].

وجدير بالذكر أن مجلس المستشارين، بتعدد مكوناته الترابية والنقابية والمهنية، يتميز بموقع يمكنه من تحمل خاص، في حدود أدواره الدستورية، لقضايا أساسية في مسار أجرأة خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني كالتقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة سواء مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية الترابية، وكذا الاستخدام المتكامل لآليات الدعم العمومي المبنية على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر، ولآليات جبائية ملائمة لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية أو من أجل الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية. ويعتبر إيجاد أجوبة على هذه القضايا من خلال السياسات العمومية أمرا حيويا لأجرأة بعض أهداف الخطة.

وقناعة من المجلس بترابط إعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030 عمل على تنظيم يوم 19 يناير 2017 يوم دراسي حول «أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وسمنستر للديمقراطية»، وذلك من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابات عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي تعتبر ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك. وفي مقابل ذلك تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

---

[97] للاطلاع على هذه التدابير التي همت على الخصوص، تقييم أثر مشاريع القوانين العادية والتنظيمية، ووضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية، أنظر دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منشورات مجلس المستشارين، الطبعة الأولى يونيو ٢٠١٧ ، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار، إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكييفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين، والذي صدر مؤخرا في شكل كتاب موضوع رهن الإشارة.

1 - الأرضية التأطيرية

تأسيسا على الإنجازات المحرزة على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية، وبغية تدارك أوجه القصور المسجلة على مستوى تنفيذ هذه الأخيرة طيلة السنوات الخمسة عشر الماضية، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في يونيو 2012.

وقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، في أوائل غشت 2015، إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030». وتتضمن هذه الخطة 17 هدفاً و169 غاية، وهي نتاج عملية تشاركية شفافة استغرقت ثلاث سنوات وشملت جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن أصوات الناس، وقد حظيت بالتأييد على نطاق العالم من المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والبرلمانيين، وفعاليات أخرى.

وتتميز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي انطلق العمل بها منذ فاتح يناير 2016، بكونها أكثر شمولا وأوسع نطاقا، إذ تشمل ثلاث عناصر مترابطة هي: النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي وحماية البيئة، في الوقت الذي كانت فيه الأهداف الإنمائية للألفية تركز في المقام الأول على خطة العمل الاجتماعي، فضلا عن أنها تهم العالم بأسره، وليس فقط البلدان النامية والأشد فقرا كما كان الشأن بالنسبة لأهداف الألفية.

دور البرلمانات في صياغة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؟

نظرا للأهمية الكبيرة للدور الذي يقوم به البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شاركت البرلمانات بنشاط في صياغة هذه الأهداف، لاسيما من خلال المؤتمرات والأحداث العالمية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، في 27 مارس 2013، في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي رقم 128 في كيتو بالإكوادور، ساهم البرلمانيون من جميع أنحاء العالم في النقاش العالمي لخطة التنمية لما بعد العام 2015 من خلال نشر بيان كيتو. ونظرًا لأهمية التعاون البرلماني، يتعلق بيان كيتو بدعوة البرلمانات إلى العمل في جميع أنحاء العالم لتمرير تشريعات تدعم أهداف التنمية المستدامة.

وفي نهاية غشت 2015، وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، رحب الرؤساء في إعلانهم بجدول أعمال التنمية المستدامة الجديد، وتعهدوا ببذل كل ما في وسعهم لتيسير النظر في التشريعات ذات الصلة، وتخصيص موارد الميزانية، ومساءلة الحكومات حول بلوغ هذه الأهداف. وجرت المشاركة البرلمانية أيضا أثناء جلسة برلمانية بعنوان «ضمان نهج محوره الإنسان في أهداف التنمية المستدامة الجديدة: مسؤولية مشتركة» في نونبر 2014.

دور البرلمان في تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة؟

إن دور البرلمان في أجرأة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يكتسي طابعا أفقيا، بالنظر لوضع البرلمان كسلطة دستورية ممارسة للسلطة التشريعية، وللرقابة على العمل الحكومي ولتقييم السياسات العمومية.

ولقد تم تكريس هذا المنطق الأفقي لدور البرلمان في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 ذاته والمتضمن لخطة التنمية المستدامة، حيث جاء في الفقرة 45 منه أنه « نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا».

من جهة أخرى أوردت الفقرة 52 من قرار الجمعية العامة البرلمان كمكون قائم الذات في إعمال وتتبع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة حيث ورد في الفقرة المذكورة أنه « إذا كانت العبارة الشهيرة نحن الشعوب هي فاتحة الميثاق، فإننا نحن الشعوب نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح. »

وقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدد /917/70 بعنوان «التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي»، والذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة عدد 272/68»، فقرات تعرض بالتفصيل لأدوار البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث ورد في الفقرة السابعة من ذات التقرير «سيكون للبرلمانيين دور بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام 2030. إذ سيتعين عليهم اعتماد أو تعديل التشريعات، وتخصيص ميزانية محددة للتنفيذ، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية لكفالة الامتثال وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم التنفيذ. »

كما ورد بالفقرة 10 من نفس التقرير «وتحتل البرلمانات موقعا يمكنها من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة في العالم. والواقع أنه سيتعين عليها المساعدة على كفالة استجابات من جانب الحكومة ككل تتجاوز المجالات الاجتماعية-الاقتصادية المحددة، على الصعيدين الوطني والدولي، في ميزانيات وبرامج المساعدة الدولية. . . »

القنوات والآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها للبرلمانات ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

إن السياق الاقتصادي والاجتماعي للخطة الجديدة جاء مختلفا عن سياق الخطة الأولى، حيث اتسم ببروز حاجيات مادية وثقافية جديدة في المجتمع المغربي مع تنامي وزن التعبير عن تلك الحاجيات من طرف فئات اجتماعية جديدة منها الشباب والنساء وجمعيات المجتمع المدني، وفي مقابل ذلك فقدت الأبعاد المعتمدة في أهداف الألفية للتنمية مضمونها الكمي وحدة حضورها في الطلب الاجتماعي.

ولقد حاول دستور 2011 التفاعل مع هذا السياق الجديد، والاستجابة لمتطلباته من خلال التكريس الدستوري لأبعاده الديمقراطية، و تخويل الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه إطارا مؤسساتيا مناسبا للحوار والاقتراح والمشاركة ، وذلك عبر دسترة الوثيقة الدستورية لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، وكذا عبر التنصيص على آليات ومبادئ ذات طبيعة إلزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

ويتأتى الانخراط الفعلي للبرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، لا محالة، من خلال العمل على تأمين آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والرقابة، والإذن بتعبئة الموارد من خلال الميزانيات الوطنية، والإشراف على تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال الميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى مهام التمثيل عبر السهر على إسماع صوت مختلف شرائح المجتمع في عملية صنع القرار.

وضمن نفس المنطق، يتعين على البرلمان استثمار كل الإمكانات قصد الاضطلاع بالصلاحيات الجديدة الموكولة إليه برسم دستور 2011، لاسيما صلاحية تقييم السياسات العمومية إلى جانب التشريع والرقابة (الفصل 70).

وبالنظر إلى كل هذه الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على البرلمان بموجب الدستور والمواثيق الدولية، واعتبارا للتحديات التي تفرضها هذه الالتزامات والمسؤوليات أمام البرلمان على مستوى أجرأة ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة، ينظم مجلس المستشارين هذه الندوة البرلمانية بهدف سبر مفاهيم التنمية المستدامة في بعدها الكوني، والتعرف على المجهودات المبذولة وطنيا لأجل تحقيقها، واستشراف الآليات والتدابير التي يمكن للبرلمان من خلالها ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ونأمل في أن تفضي هذه الندوة إلى استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة نعتبرها ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية الشاملة. ومن جملة هذه الإشكاليات والأسئلة، نذكر ما يلي:

- ما هي معالم الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي استراتيجية الحكومة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي الآليات البرلمانية اللازمة من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؟
- ما هي التدابير الكفيلة بضمان مشاركة البرلمان في تقارير الاستعراض الوطني التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؟
- أي دور للبرلمان في دعم أنشطة التوعية حول جدول أعمال 2030 على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؟
- أي دور للجان البرلمانية في مراقبة الموارد المرصودة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المساعدات الخارجية، لضمان تدبيرها بفعالية ونزاهة وتوخيا لحسن الاستهداف؟
- ما هو دور البرلمان في دعم الجهات والمجالس الترابية المنتخبة من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والتأكد من ارتباطها الوثيق بانشغالات وحاجيات السكان؟

- ما هي الآليات الكفيلة بتمكين البرلمانيين من الاطلاع بشكل منتظم على البيانات المتعلقة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة حتى يتسنى للبرلمان القيام بتقييم الأنشطة والبرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتأثيرها الجغرافي والديمغرافي؟

- أية ميكانيزمات لضمان إشراك المواطنين في تطوير التشريعات والرقابة على السياسات الحكومية فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

2 - التقرير التركيبي

في إطار الشراكة المثمرة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، احتضن مجلس المستشارين ندوة برلمانية حول «أهداف التنمية المستدامة لعام 2030». ويندرج تنظيم هذه الندوة في إطار:

أولا: استثمار المرجعية الدستورية وما تمنحه من محفزات تتناغم مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للخطة الجديدة للتنمية المستدامة، والاستجابة لأهدافها وذلك من خلال دسترة كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية ، وكذا عبر التنصيص على آليات ومبادئ ذات طبيعة إلزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

ثانيا: التفاعل الإيجابي للبرلمان المغربي مع خطة التنمية لما بعد العام 2015 التي أعلنتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها رقم 128 بتاريخ 27 مارس 2013 والتي توجت ببيان كيوتو، وكذلك في إطار التزامات ومسؤوليات مجلس المستشارين المرتبطة بتعهدات رؤساء البرلمانات بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات في نهاية غشت 2015 من أجل تيسير النظر في التشريعات ذات الصلة، وتخصيص موارد الميزانية ومساءلة الحكومات حول بلوغ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

رابعا: أجرأة ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة بهدف تملك مفاهيمها في بعدها الكوني، والتعرف على المجهودات المبذولة وطنيا لأجل تحقيقها واستشراف الآليات والتدابير التي من شأنها تعزيز دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الصدد، بادر مجلس المستشارين في إطار تفعيل الجيل الجديد من اختصاصاته الدستورية، وبدعم متواصل لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، إلى الانفتاح على مختلف الفعاليات المتدخلة والمعنية بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومنظمات دولية ومجتمع مدني وخبراء، وإشراكها من أجل الانخراط الجماعي في ورش تحقيق بلادنا كل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، خاصة وأنها في مراحلها الأولى.

وفي هذا السياق، حاولت هذه الندوة، التي تميزت بالكلمة التأطيرية للسيد رئيس مجلس المستشارين وكذا بالمداخلات القيمة لممثلي عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية خلال الجلسة الافتتاحية، الإحاطة بهذا الموضوع من خلال المحاور التالية التي تم توزيعها على ثلاثة جلسات:

- مكتسبات المغرب في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- رهانات إنجاح أهداف التنمية المستدامة
- دور البرلمان في تحقيق أهداف التنميةالمستدامة.

وتفاعلا مع هذه المحاور وبعد نقاش مستفيض وموسع بين المشاركين أفضت أشغال الندوة إلى عدة خلاصات وتوصيات أهمها:

أولا: التأكيد على التفاعل الإيجابي لدستور 2011 مع روح الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة عبر دسترة الجيل الجيد لحقوق الإنسان في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والبيئية، وكذا آليات تفعيلها، مع الإشادة بالتوجهات والديناميات المجتمعية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في ارتباط بالجهود الأممية للتنمية المستدامة.

ثانيا: التأكيد على الانخراط الفعلي للبرلمان في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، من خلال التوظيف الأمثل لاختصاصاته الدستورية، التشريعية والرقابية وأدواره الجديدة في تتبع وتقييم السياسات العمومية ودراسة أثرها، وتعبئة الآليات والموارد المادية والميزانياتية لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى استثمار المكانة المتميزة لمجلس المستشارين بنيويا ووظيفيا وامتداده الترابي والنقابي والمهني والاقتصادي لبلورة إستراتيجية عمل تفضي إلى أجرأة خطة التنمية المستدامة.

ثالثا: الوقوف على المجهودات المبذولة وطنيا، وتقييم مدى استيعاب مفاهيم التنمية المستدامة في بعدها الكوني في السياسات العمومية المعتمدة أفقيا وقطاعيا وفي المسار الحقوقي لبلادنا .

رابعا: إبراز مساهمة مختلف الفاعلين في تفعيل خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورصد التحديات والرهانات المرتبطة بها، مع التأكيد على الدعائم الأساسية لتحقيق هذه الأهداف والمتمثلة في الالتزام ، والإرادة السياسية، وتناسق المجهودات والتقائية السياسات ذات الصلة.

خامسا: تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كأرضية لقياس مدى استلهام وتضمين السياسات القطاعية المنتهجة لأهداف التنمية المستدامة ورصد المؤشرات المرتبطة بها، وبسط القضايا ذات الصلة من قبيل تحدي الهجرة والتنمية البشرية والتحديات الطاقية والهشاشة الاجتماعية الناجمة عن التغيرات المناخية والتدهور البيئي واللامساواة في النوع والحد من الهوة الشاسعة بين الفئات الاجتماعية وإيجاد حلول للنزاعات التي تعد أكبر تهديد للتنمية البشرية.

وفي ارتباط بهذه الخلاصات، وتحقيقا لأهداف هذه الندوة البرلمانية الهامة، بلور المشاركون العديد من التوصيات أهمها:

أولا: الدعوة إلى تثمين المجهود الوطني في مختلف المجالات في علاقته مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحسين البيئة القانونية وملاءمتها مع هذه الأهداف، وتعزيز آليات الحكامة وتوفير البنيات التحتية الضرورية عبر نهج المقاربة النسقية المافوق قطاعية ضمانا للإلتقائية في البرامج القطاعية والمؤسساتية، وإيجاد مصادر لتمويل البرامج المتعلقة بهذه الأهداف.

ثانيا: ضرورة استحضار المؤشرات الإحصائية على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة، وإعداد إطار مرجعي وطني لمواكبة درجة الإنجاز وقياس الأثر.

ثالثا: بناء شراكة مؤسساتية حاضنة لمختلف الفاعلين وتجسير علاقات التعاون والتنسيق والتكامل بين آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، واستثمار تجربة المرصد الوطني للتنمية البشرية بهدف الاستفادة من تجربة هذا الأخير في مجال التقييم.

رابعا: العمل على تفعيل الخطة الأممية للتنمية المستدامة إلى جانب الأجندات الأممية الأخرى والتي من شأنها إعطاء دفعة قوية للسياسات العمومية الوطنية ذات الصلة والرفع من فعاليتها ونجاعتها.

خامسا: الدعوة إلى تفعيل الدور الدبلوماسي والرفع من القدرة التفاوضية للمؤسسة التشريعية كشريك استراتيجي في المحافل الدولية بغية التأثير على صناع القرار والسياسات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المنعكسة سلبا على السياسيات الوطنية في هذا المجال.

سادسا: تفعيل لجان الصداقة الثنائية مع برلمانات الدول الصديقة من أجل التعاون وتبادل الخبرات ةالتجارب في مسار تنزيل أهداف الألفية.

3 - إعلان الرباط حول «دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة»

إن المشاركات والمشاركين في فعاليات الندوة البرلمانية المنظمة من طرف مجلس المستشارين بتاريخ 19 يناير 2017، بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وبشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية،

إذ ينوهون بمبادرة مجلس المستشارين إلى تبني جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 25 شتنبر 2015، ولا سيما الهدف 16 الذي تلتزم الدول الأعضاء من خلاله على تعزيز الحكامة الشاملة والسِّلمية، عبر جعل البرلمانات مؤسسات تمثيلية وتشاركية وشاملة وخاضعة للمساءلة، سيما الأهداف الجزئية 16,6 و 16,7؛

وإذ يستحضرون الدور الهام للبرلمان في تعزيز وتنفيذ ورصد جدول أعمال 2030 وكذا أهداف التنمية المستدامة، وفق ما ورد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70، لاسيما الفقرة 45 والفقرة 52 منه، وتماشيا مع مضامين تقرير الأمين العم للأمم المتحدة عدد 70/917/ بعنوان « التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي»، لاسيما الفقرة 7 والفقرة 10 منه؛

وإذ يثمنون الجهود التي يقوم بها مجلس المستشارين على مستوى دعم الديمقراطية التشاركية، عبر جعل المجلس فضاءا حاضنا للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، بما يتيح للمواطنات والمواطنين فرصة المشاركة في إعداد السياسات العمومية، وبالتالي في صنع القرار؛

وإذ يقرون بأهمية دعم الجهود الرامية إلى ضمان الفعالية والنجاعة في استعمال ورصد الموارد التي من شأنها تعزيز تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد بأديس أبابا خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 يوليوز 2016 وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة؛
وإذ يستحضرون أهمية تعاون الشركاء الدوليين للتنمية مع البرلمانيين وأصحاب المصلحة الوطنية الآخرين بغية إحراز تقدم في جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

يدعون إلى ما يلي :

1. التزام مجلس المستشارين بإقامة شراكات وثيقة مع القطاعات والمصالح الحكومية والسلطات المستقلة والمجتمع المدني لدعم التنفيذ الشامل لجدول أعمال 2030 ولأهداف التنمية المستدامة؛
2. المصادقة على مشروع الدليل البرلماني الذي يتناول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي يسلط الضوء على مختلف المناهج التي يمكن للبرلمانيين اعتمادها من أجل تنفيذ ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
3. بذل كل الجهود الممكنة حتى يتسنى استخدام الآليات البرلمانية من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؛
4. حث الحكومة وتحفيز المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على

الشروع في عملية تشاورية واسعة النطاق، تشمل البرلمان والمجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة، وذلك قبل تقديم تقارير الاستعراض الوطني التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إضافة إلى إشراك البرلمانات في الجلسات التي يقيمها المنتدى وفي مختلف الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

5. دعم أنشطة التوعية القائمة حول جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة والتي تستهدف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين بغية ضمان تماشيها مع الأنشطة المقامة على الصعيد المحلي والدولي والتي تستهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

6. تشجيع التعاون عبر المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، بغية تمكين البرلمانيين من تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

7. إحداث مجموعة عمل برلمانية تضم مختلف التمثيليات السياسية والمهنية والنقابية المكونة لمجلس المستشارين، تعنى بالسهر على ضمان استجابة التشريعات والسياسات العمومية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتهتم برصد وتتبع مختلف الإجراءات والتدابير ذات الصلة؛

8. التعاون مع السلطة التنفيذية لإعادة النظر في الإطار التشريعي القائم من أجل:

أ- تحديد الفرص التي يمكن استغلالها للإصلاح بهدف دعم سن و/ أو تعديل التشريعات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يرتبط بتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات المهمشة؛

ب- تحديد الفرص التي تسمح بتعزيز قوانين المساءلة ومكافحة الفساد، من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

9. تعزيز الآليات البرلمانية في مجالي الرقابة وتقييم السياسات العمومية من أجل ضمان تمتع البرلمانيين بالقدرة على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وامتلاكهم للوسائل اللازمة، بما في ذلك:

أ- تعزيز قدرات اللجان البرلمانية حتى يتسنى لها القيام بالرقابة الفعالة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان توفر اللجان على الموظفين المؤهلين والموارد الكافية لكي تقوم بتنفيذ عمليات رقابة تتسم بالتشاركية والشفافية؛

ب- تعزيز الرقابة البرلمانية للموارد الوطنية بما في ذلك مساعدات التنمية، للتأكد من أن الموارد الوطنية والمساعدات الخارجية يتم تدبيرها بفعالية ونزاهة لتحقيق أولويات التنمية الوطنية، مع تركيز خاص على أهداف التنمية المستدامة؛

ت- دعم استخدام وتطوير الآليات التي تمكن البرلمانيين من إجراء رقابة أكثر فعالية على مشاريع القوانين والميزانيات والبرامج والسياسات المقترحة، لتقييم مدى ملاءمتها لأهداف التنمية المستدامة؛

10. تعزيز آليات مراقبة تنفيذ الميزانية من أجل ضمان ما يلي:

أ- تحليل اعتمادات الميزانية والنفقات لتقييم مدى فعالية مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

ب- اشتمال تحليل الميزانية على مراجعة للموارد الوطنية والخارجية من أجل تمكين البرلمانيين من العمل بشكل أكثر فعالية لتعزيز التنمية؛

ت- تمتع البرلمانيين بالقوة والقدرة على المشاركة بفعالية في عمليات وضع الميزانية وإقرارها والإشراف عليها، من أجل تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وناجع وخاضع للمساءلة؛

11. دعم التنسيق مع الهيئات الترابية المنتخبة (مثل الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية) من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والتأكد من ارتباطها الوثيق بتطلعات وحاجيات السكان، لاسيما ضمن دورات الملتقى البرلماني للجهات، الذي تأسس بمبادرة من مجلس المستشارين وبشراكة مع رؤساء الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 6 يونيو 2016، بمثابة إطار للتنسيق المؤسساتي من أجل إنجاح ورش الجهوية المتقدمة؛

12. تطوير علاقة منتظمة مع المندوبية السامية للتخطيط، بصفتها الهيئة الوطنية الرسمية المعنية بالإحصاء وتجميع البيانات، لتشجيع إنتاج بيانات مفصلة وتمكين البرلمانيين من الاطلاع بشكل أفضل على البيانات المتعلقة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، دعما للوظيفة التقييمية للبرلمان في تقييم الأثر الجغرافي والديموغرافي للبرامج والإجراءات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

13. تعزيز التعاون مع مؤسسات المساءلة المستقلة (مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهيئات الحكامة والمجلس الأعلى للحسابات)، وكذلك تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل تمكين البرلمانيين من تطوير الشراكات التي من شأنها تعزيز جهودهم في تنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة؛

14. دعم تطوير الآليات الرامية إلى تعزيز الشمولية البرلمانية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمساءلة والشفافية من أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدني في دعم تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

15. تشجيع إشراك المواطنات والمواطنين في تطوير التشريعات والرقابة على السياسات الحكومية والبرلمانية فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات والمهمشة؛

16. دعم أنشطة بناء القدرات التي تهم جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لموظفي البرلمان من أجل ضمان امتلاكهم للقدرات السانحة بتقديم الدعم الفني والتقني للبرلمانيين في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

المحور الخامس:
حقوق الإنسان والأعمال التجارية





المحور الخامس: المؤتمر البرلماني الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية

احتضن مجلس المستشارين، يومي 14 و 15 دجنبر 2017 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»، وذلك في إطار رؤيته الاستباقية بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو تكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان، إيمانا بأنها حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وبأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية مسؤولة أيضا عن تعزيزها وكفالتها. ولقد توجت أشغال هذا المؤتمر «بإعلان الرباط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية» الذي تضمن العديد من التوصيات المهمة الموجهة إلى كل الأطراف المعنية بهذا الموضوع، حكومة وبرلمانا ومؤسسات وطنية ومقاولات ونقابات ومجتمع مدني من أجل بذل كل الجهود الممكنة لكي تصبح القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية معروفة ومحترمة على نطاق عام وواسع.

1 - الأرضية

أدت العولمة وغيرها من التطورات التي حدثت خلال العقود الماضية إلى اضطلاع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، مثل الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية، بدور متزايد الأهمية على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. حيث أضحت الشركات تقوم بوظائف جديدة في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وتجني منه الأرباح.

في هذا السياق لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن يعتمد على مقدار الأرباح التي يجنيها فقط، ولم تعد هذه المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فحسب، بل ظهرت مفاهيم حديثة مثل مفهوم «المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات»، تساعد على إيجاد بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم.

وبالنظر لما أصبحت تمثله التجارة الدولية في العصور الحديثة من ضرورة ملحة لاستمرار وبقاء ونمو الدول المتقدمة، وما تتيحه من فرص للدول النامية لتحسين رفاهية مواطنيها. تم اعتماد تنظيم وتقنين التجارة الدولية من قبل منظمة التجارة العالمية، التي أضحت تعمل على مراقبة السياسات التجارية للتأكد من توافقها مع الأسس والقواعد الواردة في الاتفاقيات، وتوفير إطار للتفاوض ولحسم المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

غير أنه وفي ضوء متطلبات التجارة الدولية، التي تجعل من التجارة الحرة القاعدة السائدة بينما تكون الحواجز أمام التجارة هي الاستثناء، ومع ما يمكن أن تمثله التجارة من تهديد لحقوق الإنسان في بعض الأحيان، فقد تم التداول في استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة الدولية كوسيلة لحماية حقوق الإنسان.

ومع تنامي تأثير مؤسسات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للبلدان وفي تعزيز التنمية وفي مكافحة الفقر، وتزايد مدى الإقرار العالمي بأبعاد حقوق الإنسان في التنمية المستدامة وبالدور الذي يمكن وينبغي أن تضطلع به مؤسسات الأعمال التجارية في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة، ارتفعت الأصوات المنادية بإجراء حوار بخصوص أدوار هذه الجهات الفاعلة ومسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وإذا كان من المعتاد اضطلاع الحكومات بالمسؤولية عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بهدف تنظيم العلاقات بين الدولة والأفراد والجماعات. فإنه مع تزايد دور مؤسسات القطاع الخاص الفاعلة من شركات وطنية وعبر وطنية، تم إدراج مسألة تأثير الأعمال التجارية على التمتع بحقوق الإنسان في جدول أعمال الاهتمام الدولي.

وهكذا فبعد الاختلاف الحاد الذي عرفته المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة تحت مسمى «القواعد المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية» بين أوساط الأعمال التجارية والمدافعين عن حقوق الإنسان، تم إحداث ولاية لممثل خاص للأمين العام معني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، تعززت بعد ذلك بإطار «الحماية والاحترام والانتصاف»، الذي يقوم على ثلاثة أسس: واجب الدولة في حماية

حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان، وإمكانية وصول الضحايا إلى الانتصاف الفعال، القضائي منه وغير القضائي.

نتيجة لهذا المسار، أصبح المنتظم الدولي يمتلك رؤية أكثر وضوحا بخصوص أدوار ومسؤوليات كل من الحكومات وقطاع الأعمال التجارية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان واحترامها، وذلك نتيجة بلورة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف» التي أقرها مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011، والتي تقدم معياراً عالمياً لمنع ومعالجة خطر تعرض حقوق الإنسان لآثار ضارة مرتبطة بنشاط تجاري.

ويعتبر تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي مناسبة للوقوف عند المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»، التي تقترح هذه الأرضية استحضارها على سبيل الاستئناس لا الحصر.

فإلى أي حد يمكن لهذه المحددات أن تشكل، جزئيا على الأقل، إطارا لقراءة سبل التوفيق بين قواعد التجارة وحقوق الإنسان وتوجيه النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحقيق حياة كريمة للجميع؟

إن النقاش حول المقاييس والمعايير المتعلقة بواجب الدول ومسؤولية الشركات في مجال حقوق الإنسان جد متقدم، وعلى الرغم من ذلك فإن سؤال إعمالها يمثل تحديا فعليا، ذلك أن تطوير المعايير الدولية وتنفيذ السياسات الوطنية يتطلب إبداعات في العملية التنظيمية، وتعزيز لقدرات الفاعلين المعنيين. وفي هذا المستوى، فإن المؤتمر الإقليمي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية يعتبر فرصة لمقاربة الأسئلة المهيكلة للنقاش العالمي حول حقوق الإنسان في عالم الأعمال، ومنها على وجه الخصوص:

- ما هي الوسائل التي تستطيع الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والسائرة في طريق النمو أن تقوم بواسطتها بإعمال مبادئ حقوق الإنسان في إطار سياساتها الاقتصادية؟

- ما دور الدول المتقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان خارج حدودها، وذلك عن طريق سياساتها الاستثمارية؟

- ما هي الإجراءات العملية لتثبيت حقوق الإنسان في إطار قيم الشركات متعددة الجنسيات، وخاصة الشركات العاملة في قطاعات موسومة بالخطورة؟

- ماهي طرق استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة العالمية كوسيلة لحماية حقوق الإنسان؟

- ماهي الممارسات الفضلى الضامنة لفعالية آليات التظلم القضائية وغير القضائية، وللوصول إلى إنصاف ضحايا انتهاكات مؤسسات الأعمال لحقوق الإنسان؟

ويهدف هذا المؤتمر الإقليمي، المنظم من طرف مجلس المستشارين(المغرب) بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وبمشاركة ممثلين دوليين وإقليميين ووطنيين

للحكومات والبرلمانات والمؤسسات العمومية ومؤسسات حقوق الإنسان والشركات والنقابات والهيئات المهنية والمجتمع المدني، فضلا عن جامعيين وخبراء، إلى تعزيز الحوار متعدد الأطراف والتعاون حول قضايا حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال.

ويسائل كيفيات مساهمة برلمانات منطقة «المينا» وكل مؤسسات القطاع العام والخاص بها، في بلورة سبل للتوفيق بين قواعد التجارة وحقوق الإنسان وفق منطق يستحضر أن تجنب المؤسسات التجارية انتهاك حقوق الإنسان وإيجاد طرق لتقديم مساهمة إيجابية في حماية حقوق الإنسان هو خيار ذو جدوى اقتصادية، والتي يعمل هذا المؤتمر الإقليمي على القيام بقراءة لها، عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، وذلك في ثلاث لحظات أساسية تتوزع على الشكل التالي:

1. حقوق الإنسان والأعمال التجارية: رؤى متقاطعة؛
2. استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة العالمية وسيلة لحماية حقوق الإنسان؛
3. مسؤولية الدول والمؤسسات التجارية في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.

2 - التقرير التركيبي

احتضن مجلس المستشارين يومي الخميس والجمعة 14 و15 دجنبر 2017، المؤتمر الإقليمي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية، المنعقد بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بحضور ممثلين إقليميين ووطنيين للحكومات والبرلمانات والمؤسسات العمومية ومؤسسات حقوق الإنسان والشركات والنقابات والهيئات المهنية وفعاليات المجتمع المدني وجامعيين وخبراء.

وقد أكدت المتدخلات والمتدخلون على أن المؤتمر الإقليمي شكل فضاء لتلاقح الأفكار والآراء حول قضايا حقوق الإنسان في ارتباطها بمؤسسات الأعمال التجارية، وسبل تثبيتها ودمجها في العلاقات التجارية. وبهذه المناسبة يعبرون عن شكرهم للمملكة المغربية ولمجلس المستشارين وشركائه على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم. . .

واستحضر المشاركون والمشاركات أهمية هذا المؤتمر الذي يأتي استكمالا للاحتفالات بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان التي تصادف العاشر (10) دجنبر من كل سنة؛

- والذي يروم تسليط الضوء على توسع المنظومة الحمائية لحقوق الإنسان لتشمل العلاقة بين التجارة وحقوق الإنسان، التي أصبحت محط فحص في العقد الأخير؛

- والذي يذكر بالمبادئ الرئيسية والتوجيهية الأممية، وبالمبادئ المكملة المعتمدة إقليميا، التي تهدف إلى الحماية والاحترام والإنفاذ والانتصاف من انتهاك حقوق الإنسان ولو من قبل طرف ثالث، بما في ذلك المؤسسات التجارية؛

- وقدم المشاركون والمشاركات رؤى ومقاربات متقاطعة حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية تطرقت للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات، وتناولت المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بخصوص تحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات عن العمل، وتوقفت عند مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية.

وفي هذا الإطار تم الانتباه إلى:

- تجربة دول شرق آسيا بخصوص المسؤولية الاجتماعية للشركات عن العمل، التي عملت على وضع مبادئ توجيهية لدول الرابطة بهذا الخصوص تحث على اعتماد مبادئ المسائلة؛ والشفافية؛ والسلوك الأخلاقي فيما يتعلق بالعمل الدولي؛ واحترام مصالح أصحاب المصلحة؛ واحترام حقوق الإنسان. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز الامتثال للمنظومة المعيارية الدولية ذات الصلة، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، وتقوية الشراات بين القطاعين العام والخاص.

- إن تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن لم يعد يعتمد على مقدار الأرباح التي يجنيها فقط، بل بات ينظر إلى «المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات» كمحدد في سمعتها ومركزها الاعتباري، وأدركت مؤسسات

القطاع الخاص أنها لا يجب أن تبقى معزولة عن المجتمع، وأنها معنية بتوسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من الإنتاج المادي وأن تلتفت إلى مشاكل المجتمع الذي تعمل فيه وأن تحافظ على بيئته.

- إن الممارسات الحالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة «المينا» لا يزال ينظر إليها، في كثير من الأحيان، كشكل من أشكال العمل الخيري الذي لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للمنطقة.

- إن أهداف التنمية المستدامة ال 17 وإجراءاتها ال 169، والتي يندرج الكثير منها تحت عنوان «حقوق الإنسان»، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، تتطلب دعم القطاع الخاص والقطاع العام لتصبح قابلة للتحقيق.

- إمكان النظر إلى إشراك قطاع الأعمال في قضايا التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، كميزة تنافسية لها في سوق الأعمال، سواء داخل الدول القطرية، أو على المستوى الدولي، أو في فضاء الإعلام.

- التقدم الذي عرفه الرصيد المعياري ذي الصلة بأدوار ومسؤوليات كل من الحكومات وقطاع الأعمال التجارية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان واحترامها، والذي يُنتظر أن يتعزز بإعداد صك دولي ملزم قانوناً يُنظِم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية؛

- الاسترشاد باجتهادات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، التي تلزم الدول الأطراف، باحترام حقوق جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها وحمايتها وإعمالها، في سياق أنشطة الشركات التي تنفذها مؤسسات أعمال خاصة أو على ملك الدولة، وفي مقدمة هذه الالتزامات:

1. التزام الدول الأطراف بضمان تطابق قوانينها وسياساتها العامة المتعلقة بأنشطة الشركات مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
2. التزام الدول الأطراف بحماية فعالة لأصحاب الحقوق من أي انتهاكات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشارك في ارتكابها أطراف فاعلة من الشركات، من خلال سنّ قوانين ونُظم ملائمة، واتخاذ إجراءات للرصد والتحقيق والمساءلة بغية وضع وإنفاذ معايير لأداء الشركات.
3. التزام الدول الأطراف بأن تتعهد بالحصول من قطاع الشركات على الدعم اللازم لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. الالتزام بمراعاة المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل في اتصالها بالأنشطة التجارية والمتمثلة في الحق في عدم التعرض للتمييز ومصالح الطفل الفضلى والحق في الحياة والبقاء والنمو وحق الطفل في الاستماع إليه،

- أهمية استحضار المبدأ رقم 7 من المبادئ التوجيهية السالفة الذكر والذي ينص على أنه: «بما أن خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتضاعف في المناطق المتأثرة بالنزاع، ينبغي للدول أن تساعد في كفالة ألا تشارك في هذه الانتهاكات المؤسسات التجارية العاملة في تلك السياقات، وذلك بوسائل منها: (أ) المشاركة مع المؤسسات التجارية في مرحلة مبكرة قدر الإمكان لمساعدتها في تحديد ومنع وتخفيف ما تنطوي عليه أنشطتها وعلاقاتها التجارية من

مخاطر متصلة بحقوق الإنسان؛ (ب) تقديم المساعدة الكافية إلى المؤسسات التجارية لتقييم ومعالجة مخاطر الانتهاكات المضاعفة، وإيلاء اهتمام خاص للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي على السواء؛ (ج) حرمان المؤسسات التي تشارك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترفض التعاون في معالجة الوضع من الحصول على الدعم والخدمات العامة؛ (د) كفالة فعالية سياساتها وتشريعاتها وأنظمتها وتدابير إنفاذها الحالية في معالجة خطر مشاركة الأعمال التجارية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

فيما يتعلق باستخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة العالمية كوسيلة لحماية حقوق الإنسان أكد المشاركون والمشاركات على أن:

- في ضوء متطلبات التجارة الدولية، التي تجعل من التجارة الحرة هي القاعدة السائدة بينما تكون الحواجز أمام التجارة هي الاستثناء، ومع ما يمكن أن تمثله التجارة من تهديد لحقوق الإنسان في بعض الأحيان، فقد تم التداول في استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة الدولية كوسيلة لحماية حقوق الإنسان.

- الهدف من استخدام أحكام الاستثناءات العامة لاتفاقات التجارة هو التأكد من التزامات اتفاقات التجارة المرونة اللازمة التي يحتاجها أعضاء المنظمة للوفاء بالتزاماتهم اتجاه المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- أمام التهديدات التي يمكن أن تمس حقوق الإنسان من قبل الأعمال التجارية، تم تطوير ثلاثة استثناءات تسمح للدول باتخاذ إجراءات لحماية القيم الأخلاقية العامة، وحياة الإنسان وصحته، واحترام النظام العام، لاسيما وأن مبادئ حقوق الإنسان ترتبط بتحقيق المساواة وعدم التمييز.

فيما يرتبط بمسؤولية الدول والمؤسسات التجارية في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كأحد مواضيع الجيل الجديد لحقوق الإنسان تتجاوز المقاولة كوحدة إنتاجية وعلاقات الشغل الناشئة بها إلى ما هو أشمل أي المحيط ومسلسل الإنتاج برمته.

- أن المجتمع الدولي جعل المسؤولية الكبرى تقع على عاتق المقاولة، لكون الدول لم تعد لها على المستوى الداخلي إلا مسؤوليات تنظيمية، أما الإنتاج والخدمات فقد تم تفويتهما للمقاولات خاصة أو عامة.

- أن على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بتحسيس جميع المعنيين حقوق الإنسان والمقاولة، وأن تقوم برصد الخروقات وانتهاكات حقوق الإنسان وإعداد التقارير وتكوين الأطر المختصة بهذا النوع الحديث من أجيال حقوق الإنسان.

- أن على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام بحث السلطات المختصة بإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في المقاولة وإطلاق مسلسل للتشاور من أجل ذلك مع كل المتدخلين

- تنظيم ورشات عمل تجمع الحكومات والمؤسسات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني، من أجل حث الشركات على التفكير في كيفية دعمها للتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

- وضع آليات للرصد والقياس ومعايير مرجعية، لتحليل الاستثمار المرتبط بأهداف التنمية المستدامة، وتقديم التحفيز للتنافس من أجل تحقيق هذه الأهداف.

- قانون الرق الحديث في المملكة المتحدة لعام 2015، الذي يجرم ممارسات من قبل العمل الجبري، واستعباد المدين، والاتجار بالبشر، وعموما يشير إلى حالات استغلال لا يمكن للشخص أن يرفضها أو يغادرها بسبب التهديدات والعنف والإكراه، كتدخل قانوني من شأنه كفالة حقوق الإنسان في أنشطة المقاولات الوطنية أو المقاولات الموردة.

التوصيات:

وقد أجمع المتدخلون على التوصيات التالية:

- تشجيع المجالس البرلمانية على المساهمة في وضع الخطط الوطنية لحقوق الإنسان والمقاولة، والانخراط بقوة في مسلسل إعدادها وتطبيقها وتقييمها وتحيينها.

- التعجيل بالإعلان الرسمي من طرف حكومات الدول العربية عن الشروع الفعلي في بلورة خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في المقاولة وإطلاق مسارات تشاورية مع كل المتدخلين.

- اعتماد مقاربة دامجة في إعداد الخطط الوطنية لتفعيل المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان تهدف إلى إيلاء اهتمام خاص بالنساء والفئات الهشة (تشغيل الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، الأجانب).

- تعزيز انخراط الدول العربية عبر مختلف مؤسساتها في النقاش الدولي الدائر حول بناء معاهدة ملزمة تخص الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وعاصمتها القدس ووضع حد للاستيطان، وحظر التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في مجال بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

-تحفيز المقاولات على وضع ميثاق داخلي عام للسلوك في مجال حقوق الإنسان.

- تعزيز مواقع الدول العربية ضمن برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- استشراف أفق البحث عن ممكنات تلمس تفكير وضع لبنات إعداد خطة إقليمية للدول العربية بشأن حقوق الإنسان في نطاق الأعمال التجارية.

- دعوة حكومات المنطقة مجتمعة إلى وضع الإطار التنظيمي اللازم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإشراك جميع مؤسسات القطاع الخاص في ذلك حتى تتحقق الاستدامة الحقيقية في المستقبل، من خلال تطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- تعزيز إطار الانتصاف القضائي وغير القضائي في مجال الأنشطة التجارية في ارتباطها بحقوق الإنسان، وتمكينه من الموارد المادية، ومن الموارد والبشرية المختصة والمؤهلة.

- الدعوة إلى القيام بفحص وتقييم اتفاقات التجارة العالمية لمعرفة وبيان مدى موائمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومدى حدوث أي تضارب في تنفيذ أحكام الاستثناءات العامة.

3- إعلان الرباط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية
المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط

إن المشاركين والمشاركات في فعاليات المؤتمر البرلماني الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد يومي 14 و 15 من شهر دجنبر 2017 بمقر مجلس المستشارين بمدينة الرباط؛ بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية؛

إذ يثمنون مبادرة مجلس المستشارين وشركاؤه وينوهون بالجهود المبذولة وبالرؤية الاستباقية بخصوص العديد من المواضيع، ومنها موضوع هذا المؤتمر»حقوق الإنسان والأعمال التجارية»؛

ووعيا منهم بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة؛

وإذ يلاحظون أن هناك قضايا وانشغالات دولية جديدة خاصة بحقوق الإنسان ما فتئت تتفاقم باستمرار، وأن الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى كثيراً ما تكون معنية بهذه القضايا والانشغالات بحيث أصبح الأمر يستدعي وضع المزيد من المعايير والعمل على تنفيذها؛

وإذ يسلمون بأنه رغم أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وتأمين إعمالها واحترامها وضمان احترامها وحمايتها هي مسؤولية ملقاة على عاتق الدول أساساً، فإن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية، بوصفها من هيئات المجتمع، مسؤولة أيضاً عن تعزيز وكفالة حقوق الإنسان المنصوص عليها؛

وإدراكا منهم أن من واجب المقاولات العمومية والخاصة الوطنية والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى والمستخدمين والأشخاص العاملين فيها أيضاً، احترام الالتزامات والمعايير المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الأممية وغيرها من الصكوك الدولية والمبادئ التوجيهية().

وإذ يستحضرون، بهذا الخصوص:

- المعايير المنصوص عليها في الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية وفي إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادرين عن منظمة العمل الدولية،

- المبادئ التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة سنة 2011

- مقتضيات مبادرة الاتفاق العالمي المتخذة في إطار الأمم المتحدة والتي تحث قادة الأعمال على الالتزام بتسعة مبادئ أساسية تتعلق بحقوق الإنسان وإعمال هذه الحقوق، بما في ذلك حقوق العمل والبيئة؛

- الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم والاتفاقية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛

- إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانصاف» المتعلق بحقوق الإنسان والأعمال التجارية، الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية؛

- القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان كما أقرتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق وما جاء في التعليق على هذه القواعد من تفسير وشرح مفيدين للمعايير الواردة في تلك القواعد؛

- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ولجنة الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وإذ يؤكدون بأن للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في كل سلاسل الإنتاج والمسؤولين عنها في مختلف المستويات التزامات ومسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، وأن هذه القواعد الخاصة بحقوق الإنسان ستسهم في وضع وتطوير القانون الدولي فيما يتعلق بتلك المسؤوليات والالتزامات؛

وإيمانا منهم بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، بما فيها الحق في التنمية والبيئة السليمة والحقوق الفئوية؛

وسعيا إلى تكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان، نوصي نحن المشاركات والمشاركين بـ:

أولا- بشكل عام، الحكومة والبرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمقاولات والنقابات والمجتمع المدني على بذل كل الجهود الممكنة لكي تصبح القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية معروفة ومحترمة على نطاق عام وواسع؛ وتبعا للديناميات الوطنية وحسب السياقات المحددة لكل بلد على حدة:

- التعجيل بالإعلان الرسمي، حيثما لم يتم ذلك بعد، عن بلورة خطط عمل وطنية للمقاولة وحقوق الإنسان وإطلاق مسلسل للتشاور مع كل المتدخلين؛

- اعتماد مقاربة دامجة في إعداد الخطط الوطنية لتفعيل المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء وبالفئات الهشة (عمالة الأطفال، الأشخاص في وضعية الإعاقة والأجانب)؛

- تحفيز المقاولات على وضع ميثاق داخلي عام للسلوك في مجال حقوق الإنسان؛

- تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كهيئات غير قضائية، في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية لضمان ضحاياها، بالفعل أو عدم الفعل، إلى سبل الانتصاف والجبر الفاعلين؛

- تعزيز دور نقط الاتصال الوطنية، في حال إرسائها حسب البلد والموقع الجغرافي المعني- وفي سياق الاستجابة الفعالة، في هذه الحالة، للمبادئ التي تم اعتمادها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأوربا؛

- تعزيز التواصل مع الآليات الدولية ولاسيما فريق العمل التابع للأمم المتحدة وكذا الإقليمية وخاصة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية وتشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الفاعلين الأساسيين ضمن إطار التشبيك الإقليمي والدولي؛

- العمل على خلق آلية عربية تتولى مراقبة امتثال مؤسسات الأعمال التجارية لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

- التأكيد على توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بشأن حضر التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المستوطنات والأراضي المحتلة؛

- العمل على تبليغ هذا الإعلان، عبر القنوات الدبلوماسية المعهودة، إلى جامعة الدول العربية، وإلى هيئات الأمم المتحدة المعنية؛

- التأكيد على ضرورة متابعة هذا الموضوع عبر عقد هذا المؤتمر كل سنتين وبالتناوب بين بلدان المنطقتين.

ثانيا- بشكل خاص:

1- الحكومات:

على بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وكفالة احترامها، وعليها أن تمارس نفوذها بهدف المساعدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان وضمانه.

- اتخاذ إجراءات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان بوسائل منها مثلاً إنفاذ القوانين القائمة.

- ملاءمة التشريعات الوطنية مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ذات الصلة بفئات هشة، كالأطفال والنساء، والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين؛

- وضع وتعزيز الإطار القانوني والإداري اللازم لضمان قيام تنفيذ القواعد والقوانين الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة.

- إعداد خطط وطنية لتفعيل المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الانسان تهدف إلى إيلاء اهتمام خاص بالنساء وبالفئات الهشة (عمالة الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة والأجانب)؛

2- البرلمانات:

تعزيز دور البرلمانات في المساندة والمساهمة في تفعيل القواعد والمبادئ ذات الصلة بهذا الموضوع من خلال:

- استثمار دورها الرقابي الذي يجب أن يتقوى في كل ما يتعلق بالتدقيق في السياسات العمومية وإجراءاتها التجارية، ومن خلال أيضا تقديم توصيات للإصلاح وملاءمة التشريعات مع الإطار والقواعد والمبادئ الأممية؛

- استثمار دورها التمثيلي، لما يتمتع به البرلمانيون والبرلمانيات من إمكانية الوصول المباشر إلى المواطنين، وتزايد مشاركة

البرلمانات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، وبهذه الطريقة، قد تتاح للمجتمعات المتأثرة بالأضرار سبل إضافية للانتصاف؛

- استثمار دورها التشريعي، من خلال سن قوانين جديدة وملائمة القوانين الموجودة لمعالجة الثغرات وأوجه النقص وتوفير سبل الانتصاف والجبر.

3- المقاولات:

- استحضار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في هذا الموضوع؛

- وضع أنظمة داخلية للعمل تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية المنصوص عليها في المواثيق والصكوك الدولية وتقوم بتعميمها وتنفيذها؛

- الخضوع لعمليات مراقبة وتحقق دورية من جانب الأمم المتحدة وآليات دولية وإقليمية ووطنية أخرى سواء كانت قائمة بالفعل أو سيتم إنشاؤها فيما يتعلق بتطبيق هذه القواعد؛

- دعوة جميع الشركات للمساهمة في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتحمل مسؤوليتها الإجتماعية في هذا الباب.

4- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

- تعزيز صلاحيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتشمل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية لضمان وصول الضحايا إلى الانتصاف والجبر.

5- المجتمع المدني:

الإقرار بأهمية ودور الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز المثل العالمية ودعمها باعتبار «المجتمع المدني» هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال.

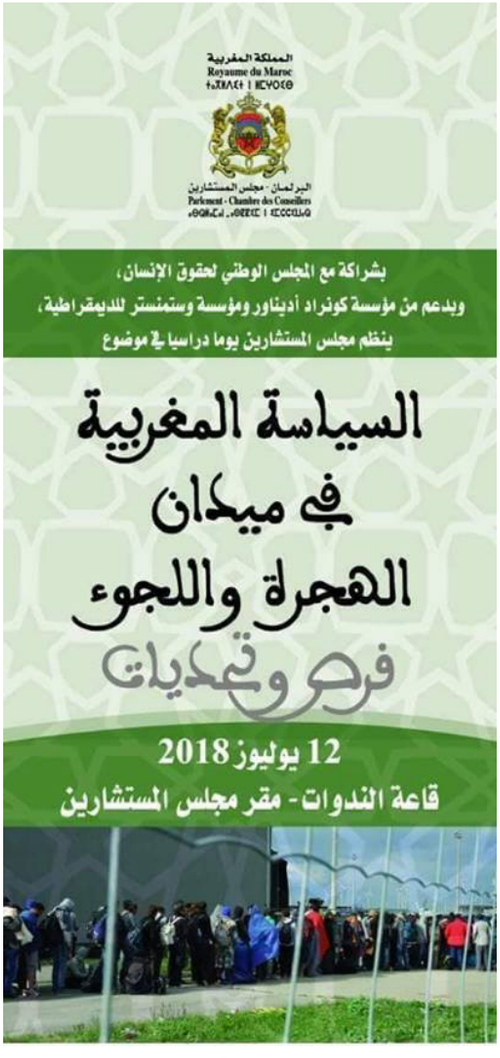
وفي الختام، ينوه المشاركون بما عبرت عنه الجهات المنظمة لهذا المؤتمر البرلماني الإقليمي من استعداد لتعبئة ما يلزم من إمكانيات الشراكة والتعاون لتوفير الشروط الكفيلة بتحفيز وإثراء الحوار العمومي الحر والتعددي ووفق مقاربة تشاركية ومستلهمة للممارسات الفضلى عالميا، بهدف وضع أسس المساهمة الوطنية لأجرأة إطار عمل الأمم المتحدة ذو الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومن باب الأولوية، السعي إلى مباشرة عمليتين قوامهما:

- إعداد الدليل البرلماني حول حقوق الإنسان في نطاق الأعمال التجارية بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر كاستجابة للمشاورات مع فريق العمل حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية والبرلمانات العربية للمساهمة في تكريس هذا المجهود المعياري الدولي؛

- إعداد خارطة طريق لمباشرة ومرافقة مسلسل المشاورات لغاية بلورة مساهمتنا البرلمانية بمعية مؤسستنا الوطنية لحقوق الإنسان وبإدماج كافة أصحاب المصلحة، كورقة توجيهية وتنفيذية لإعداد الخطة الوطنية وتحفيز حكومتنا ومدها بما يكفي من الخبرة والاستشارة اللازمتين.

المحور السادس:

السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء.



Konrad Adenauer Stiftung

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY



المحور السادس:
اليوم الدراسي حول السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات

نظم مجلس المستشارين ، بتاريخ 12 يوليوز 2018 ، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، وبتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، يوما دراسيا حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان : «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة»، واستمرارا لاحتضان المجلس للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتنفيذا أيضا لاستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018. ولقد توجت أشغال هذا اليوم الدراسي بتوصيات في غاية من الأهمية سواء ما يتعلق منها بحكامة سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء، أو ما يتعلق بالهجرة وتحديات الحركية والاندماج والأمن، وفي الأخير الجانب المتعلق بالهجرة وعلاقتها بالتنمية.

1 - الأرضية:

ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتاريخ 12 يوليوز 2018، يوما دراسيا في موضوع «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان : «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة»، واستمرارا لاحتضان المجلس للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتنفيذا أيضا لاستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018.

تطرح الهجرة باعتبارها ظاهرة بشرية عالمية العديد من الإشكالات من قبيل أوجه التصدي لأسبابها من نزاعات وحروب واختلالات مناخية وبطالة ومجاعاتٍ، والمسؤولية الدولية المشتركة في التعاطي معها كظاهرة إنسانيةٍ حاضنة للتبادل الثقافي ولتجسير العلاقات بين الشعوب والمجموعات البشرية. كما تمتحن الهجرة المجموعة الدولية في مدى التزامها بمبادئ ومعايير وقيم حقوق الإنسان، وقدرتها على الإدماج، وتَقَبُّل الآخر، والتضامن مع الآخر في زمن الأزمات واللحظات التي يكون فيها محتاجاً إلى هذا التضامن.

وتساهم التمثلات السلبية للهجرة في السياق الدولي الراهن، والتي يُنظر إليها كفَزَّاعَة حضارية وهُوِّيَاتِية، في توظيفها سياسيا وانتخابيا لربح الأصوات، وفي تحميلها العديد من المشكلات الداخلية في بعض البلدان، وجعلها سببا لإشاعة خطابات الانطواء وكراهية الأجانب واستصدار التشريعات التي تَحُدُّ من تنقلات البشر، خاصة في سياق مطبوع بمخاطر الإرهاب والتطرف.

ويقتضي تصحيح هذه التمثلات الخاطئة، توسيع قاعدة المؤمنين بإيجابيات الهجرة وفوائدها وقيمها المضافة، من دول وتنظيمات سياسية وحركات مدنية، وصنّاع الرأي العام. فالمهاجرون، عكس الصورة النمطية التي تُعْطَى عنهم، بعد أن ساهموا في الماضي في بناء اقتصادات بلدان الاستقبال، يساهمون اليوم في رخائها وازدهارها، إن الأمر يتعلق بقوى عاملة، وبطاقاتٍ فكرية وعلمية وبعلامات نجاح، مما يتطلب الكَفَّ عن الخلط بين الهجرة من جهة، والإرهاب والعنف والتطرف من جهة أخرى.

كما يفرض التعاطي مع هذه الظاهرة تضافر جهود جميع الأطراف وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في اتجاه إقرار سياسة عالمية عادلة وقادرة على تدبير تدفقات المهاجرين والاستجابة للرهانات التي يواجهها المصير المشترك الذي يربط شعوب الجنوب، وتجاوز المشاكل الهيكلية للدول المصدرة للهجرة، وتدعيم برامج التشغيل وتعزيز اليد العاملة بدول الاستقبال، مع ضرورة تحسين ظروف هذه الدول والارتقاء بمستوى مواطنيها الاقتصادي والاجتماعي في مقاربة شمولية تسعى إلى تسوية الصراعات والنزاعات السياسية والحروب والخلافات الدينية والعرقية وضمان العدالة المناخية، ليسود السلام والاستقرار كمرتكزات أساسية لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية.

من هذا المنطلق، تتصدر ظاهرة الهجرة، اليوم، الأجندات الدولية والنقاش العمومي في العديد من البلدان وعلى مستوى المنظمات الدولية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار سنتي 2017 و2018 عامي الهجرة في المغرب بامتياز إذ تميزتا من جهة باختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من طرف الاتحاد الإفريقي رائدا للاتحاد في مجال الهجرة في إفريقيا، ومن جهة ثانية باختيار الجمعية العامة للأمم المتحدة للمغرب، لاحتضان أشغال المؤتمر الدولي للهجرة، والذي سوف ينعقد يومي 10 و11 دجنبر 2018، وسيتم خلاله إقرار «ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة»، والذي سيستكمل أشغال المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، الذي يتولى المغرب وألمانيا رئاسته المشتركة، والذي ستنعقد قمته الـ11 في مراكش في الفترة من 5 إلى 7 دجنبر المقبل.

ويعمل المغرب منذ سنوات، على مواكبة التدفق الهجروي الذي يعرفه التراب الوطني سواء من بلدان جنوب الصحراء أو من بلدان عربية تعرف نزاعات وحروب أو من دول أسيوية تعيش أزمات اجتماعية وسياسية صعبة، من خلال الاهتمام أكثر بفئة المهاجرين النظاميين الذين اختاروا المغرب بلدا للإقامة والاستقرار، وفق تصور يتعاطى مع إشكالية المهاجرين الوافدين على المغرب بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي، ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف.

وقد اعتبر، التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب لسنة 2013 أن هذا الأخير «يعد أرض هجرة بامتياز منذ موجة الهجرة الأولى التي انطلقت مع الحرب العالمية الأولى، وأرض استقبال وتوافد، رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي». وأضاف التقرير أنه «لا يمكن للمغرب، كبلد ينتمي إلى القارة الإفريقية، التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلحة، أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار».

في هذا الإطار، اعتمد المغرب منذ شتنبر 2013، سياسة واستراتيجية جديدة للهجرة واللجوء، تروم أولا وقبل كل شيء، حماية حقوق الأشخاص الذين قرروا الاستقرار بالمغرب وكذا اللاجئين، انسجاما مع الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء في إطار دستور يوليوز 2011، الذي سجل قفزة نوعية في مجال مقاربة المملكة لهذه الظاهرة، بعد أن نص في ديباجته على تمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، واتخذ موقفا واضحا وصريحا بخصوص التصدي لجميع أشكال التمييز.

وقد تم الشروع في إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة تشاركية بتوجيهات ملكية سامية، منذ شتنبر 2013، انفتحت على التجارب الدولية وانطلقت من تشخيص للوضعية وتوجت بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، وخلصت إلى اعتماد استراتيجية تقوم على أربعة أهداف كبرى، تتجلى في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان، وإقامة إطار مؤسساتي ملائم، وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني.

وجدير بالإشارة إلى ما تشهده الحركية الإفريقية من ارتفاع مضطرد، حيث يوجد 32 مليون مهاجر إفريقي عبر العالم، وأزيد من 50 % منهم، أي حوالي 16،5 مليون، مهاجرين داخل إفريقيا، الشيء الذي يمثل ضعف عدد المهاجرين الأفارقة بأوروبا. وينتظر أن تعمل التحولات الاقتصادية والديموغرافية الجارية بإفريقيا على تقوية هذا التوجه، لهذا ينبغي أن يشكل ارتفاع وتيرة الهجرة في إفريقيا، فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة. وأنه من الأهمية أن تدعم السياسات الوطنية للهجرة هذه الحركية.

وفي هذا الإطار أوضح جلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى القمة الخامسة للاتحاد الافريقي - الاتحاد الأوروبي المنعقدة يوم 29 نونبر 2017 بأبيدجان أن «الهجرة الافريقية لا تتم بين القارات في غالب الأحيان. فهي تقوم قبل كل شيء داخل البلدان الافريقية إذ أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا. والهجرة غير الشرعية لاتشكل النسبة الكبرى، فهي تمثل 20% فقط من الحجم الاجمالي للهجرة الدولية، والهجرة لاتسبب الفقر لدول الاستقبال لأن 85% من عائدات الهجرة تصرف داخل هذه الدول».

ويكتسي موضوع هذا اليوم الدراسي أهمية فائقة بالنظر إلى:

أولا: مساهمته في تقوية دور البرلمان في مجال الهجرة، من جهة إصدار التشريعات الوطنية الضرورية، ومن جهة الرقابة على السياسات العمومية المتخذة في هذا الميدان؛

ثانيا: مساهمته في إعداد استراتيجية تدخل واضحة المعالم لتعزيز دينامية الميثاق العالمي للهجرة؛

ثالثا: مساهمته في مواكبة احتضان فعاليات الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدولي للهجرة والتنمية الذي سيحتضنه المغرب في دجنبر 2018، والذي سيجعل من أولوياته تعزيز البعد التنموي من خلال الأهداف الإنمائية لما بعد 2030؛

رابعا: مساهمته في تنمية المعارف حول ظاهرة الهجرة.

ويطرح الموضوع الذي اختير لهذه اليوم الدراسي»السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء فرص وتحديات «إشكاليات وأسئلة عميقة، من قبيل:

- استراتيجية المملكة في معالجة ظاهرة الهجرة غير القانونية العابرة للقارات؛
- المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير النظامية؛
- الأدوار التنموية للهجرة؛
- مساهمة المغرب في إعداد الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنتظمة؛
- الأسباب الاجتماعية لظاهرة الهجرة وانعكاساتها على دول المصدر والاستقبال؛
- المقاربات الحقوقية والإعلامية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للقارات؛
- دور الجماعات الترابية والمؤسسات المنتخبة في تدبير التدفقات الهجروية وتيسير عمليات إدماج المهاجرين.

تلكم مجموعة من التساؤلات والإشكالات التي يهدف هذا اليوم الدراسي إلى القيام بقراءة موضوعية لها، بغية المساهمة الفعالة في صياغة ميثاق عالمي يكون شاملا ومستجيبا لكل التحديات التي تفرضها الهجرة من زاوية الخصوصيات المغربية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك في ثلاث لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

1. تحولات سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء؛
2. الهجرة وتحديات التنقل والاندماج والأمن؛
3. الهجرة كرافعة للتنمية.

2 - التقرير التركيبي:

احتضن مجلس المستشارين يومه الخميس 12 يوليوز 2018، يوما دراسيا في موضوع السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء فرص وتحديات، بحضور ثلة من البرلمانيين والأكاديميين وخبراء مغاربة وأجانب متخصصين في قضايا الهجرة واللجوء، وفعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال الهجرة.

وقد أكد المتدخلون والمتدخلات، على أن تناول موضوع الهجرة في صيغة يوم دراسي يشكل مناسبة لتوسيع النقاش العمومي بين جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين من أجل المساهمة في بلورة تصورات جماعية للتعاطي مع هذه الظاهرة، تفاعلا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى تنظيم مشاورات عالمية وإقليمية من أجل الإسهام والمشاركة الفعالة في المؤتمر الحكومي الدولي، بشأن الميثاق العالمي للهجرة، وعمليته التحضيرية.

واستحضر المشاركات والمشاركون:

- أهمية إسهام البرلمان المغربي في أشغال اللقاء الموازي الذي سينظمه الاتحاد البرلماني الدولي بمدينة مراكش حول «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة»، الذي سينعقد على هامش القمة الأممية التي ستحتضنها المملكة المغربية حول موضوع الهجرة خلال شهر دجنبر 2018 بمراكش؛

- أهمية هذا اليوم الدراسي في تقوية دور البرلمان في مجال الهجرة، من جهة إصدار التشريعات الوطنية الضرورية، ومن جهة الرقابة على السياسات العمومية المتخذة في هذا الميدان؛

- وأن المغرب يقوم منذ سنوات، بمواكبة التدفق الهجروي الذي يعرفه التراب الوطني من خلال الاهتمام أكثر بفئة المهاجرين النظاميين الذين اختاروا المغرب بلدا للإقامة والاستقرار، وفق تصور يتعاطى مع إشكالية المهاجرين الوافدين عليه بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي، ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف؛

- وأن أي تعامل وتدبير لقضايا وإشكالات الهجرة والمهاجرين يجب أن ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان، وضرورة إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، ووضعها فوق كل الاعتبارات الأخرى؛

- وأنه على الرغم من التراكمات الإيجابية للتجربة المغربية في مجال الهجرة فإن هناك تحديات لا بد من مواجهتها:

- تحدي اعتماد المغرب لدستور يمتح من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ويحدد بدقة القاعدة الحقوقية التي يجب أن تبنى على أساسها السياسات العمومية بما في ذلك بلورة التشريعات وإنتاج القوانين؛

- تحدي ولوج المغرب لمرحلة جديدة في التعاطي مع الهجرة، فبعد التسوية الاستثنائية، يتعين العمل على واجهات ومستويات متعددة أحدها، هو الواجهة التشريعية؛

- تحدي إدراج، القانون المرتقب، في اعتباراته الخيارات القارية للمغرب، ومنها على الخصوص مسلسل انضمام

المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ()، بما يتطلبه ذلك من ملائمة التشريعات الوطنية لضمان تنقل الأشخاص والممتلكات بين دول المنطقة المعنية؛

- تحدي الشراكة مع المجتمع المدني المختص في مجال الهجرة، عبر دعم قدراته من جهة، وبالاستفادة من تجربته في تنزيل سياسة واقعية للهجرة من جهة ثانية؛

- تحدي التنزيل الترابي للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، عبر تقوية الشراكة مع مختلف الجماعات الترابية من أجل إدراج قضايا الهجرة في مخططات التنمية الجهوية والمحلية؛

- تحدي الحكامة، وما تتطلبه من تعزيز منظومة تنسيق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ومن تطوير للمعارف حول ظاهرة الهجرة.

فيما يرتبط بتحولات الهجرة وخصوصيات سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن السياسة الوطنية للهجرة واللجوء مرت من خلال مجموعة من المراحل: التشخيص، إحداث الإطار المؤسساتي، تقديم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؛

- أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أنجزت مراحل مهمة، تمثلت في عمليتي التسوية الاستثنائية في سنتي 2014 و2017، وانطلاق مسلسل الإدماج الاجتماعي للذين تم قبول طلباتهم؛

- أهمية تبني مقاربة استباقية مندمجة، وتشجيع التعاون والحوار الإيجابي والبناء بين بلدان المصدر والعبور والوجهة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية للهجرة، وفي المقابل يجب الاهتمام والتركيز على الجهود الرامية إلى تقليص الآثار السلبية المحتملة للهجرة؛

- أن مرور حوالي خمس سنوات على بدء تنفيذ السياسة الجديدة يعطي المشروعية التامة للسلطة التشريعية لتقييم وتمحيص وتدقيق الحصيلة في أفق تطوير الأداء في المستقبل، بما يتماشى مع مهام وصلاحيات المؤسسة التشريعية في تقييم السياسة العمومية ومراقبة العمل الحكومي؛

- أن الوقت حان للانكباب على تحديد مكامن النقص في النصوص التشريعية والاختيارات السياسية القائمة وتيسير إدراج الصكوك والمعاهدات الدولية في التشريع الوطني، والأخذ بعين الاعتبار قضايا الهجرة وآثارها في السياسات والبرامج على جميع الأصعدة محليا، وجهويا ووطنيا؛

فيما يتعلق بالهجرة كرافعة للتنمية وتحديات الحركية والاندماج والأمن اعتبر المشاركون والمشاركات:

- أن النقص في المعلومات عن كثير من جوانب الصلة بين الهجرة والتنمية، يدفع إلى النظر للمهاجر، في دول الاستقبال، على أنه عبئ اقتصادي واجتماعي، وفي بعض الأحيان تهديد ديني ثقافي وسياسي أيضا، إلا أن واقع الممارسة

يظهر أن المهاجرين عامل إيجابي لا غنى عنه، في اقتصاديات معظم الدول النامية، من خلال قضايا سد نقص سوق الشغل، وتجديد شباب سكان بلدان الاستقبال؛

- أن إشكالية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين، تشكل قضية مركزية في سياسات الهجرة، بل يمكن اعتبار المدخل الأول لمحاربة التطرف هو تشجيع المهاجرين على الاندماج في دول الاستقبال، والتعامل معهم كمساهمين في النمو الاقتصادي للدول التي تحتضنهم وكذا لدولهم الأصلية؛

- أن الجهود التي تبذلها بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تستلزم تقديم الدعم اللازم لعملية تنظيم الأوضاع والإدماج، بالإضافة إلى توفير الوسائل للبرلمانات الوطنية لممارسة رقابة ديمقراطية على سياسات الهجرة؛

- ضرورة اعتماد مقاربة منهجية كفيلة بتسخير مكاسب الهجرة في التنمية بمفهومها الشمولي من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف قضايا وإشكالات الهجرة في السياسات العمومية المتقاطعة على المستوى الوطني، مثل برامج محاربة الفقر والعدالة الاجتماعية؛

- أهمية الحرص على أن يكون الوعي الاجتماعي مسايرا لرهانات المغرب في تدبير الهجرة، بما يطرح ذلك من تحمل الجميع لمسؤوليته في إنتاج خطاب (سياسي، حقوقي، إعلامي...إلخ)، لقضايا الهجرة يعزز صياغة تصور عن المجتمع المغربي مستوعب للتنوع والتعدد الثقافي، ومدمج لمختلف الروافد الثقافية الجديدة للمهاجرين؛

- تكييف إجراءات الإدماج مع طبيعة الهجرة، عبر التمييز بين الهجرة القصيرة المد والهجرة الطويلة الأمد؛

- تطوير البحث العلمي حول الهجرة، من أجل عقلنة السياسات العمومية حول الهجرة وإسنادها بدراسات وأبحاث علمية؛

- ضرورة توطين السياسات والإجراءات والبرامج ذات الصلة بالهجرة على المستوى المحلي، خصوصا مع اختيار المغرب للجهوية المتقدمة؛

- التجربة المقاربة في مجال الهجرة، تُظهر أن سياسات الهجرة، كيفتها دولة مثل ألمانيا، حسب السياقات التي مرت بها، وأن الدول اعتمدت سياسات متجددة ومتطورة حسب رؤية الدولة للهجرة، كما أنها أضحت محل للرهانات الانتخابية.

3 - التوصيات

إن المشاركات والمشاركين في اليوم الدراسي حول السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء: فرص وتحديات، المنظم من طرف مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوم 12 يوليوز 2018.

إذ يستحضرون:

10. مقتضيات الدستور، ولاسيما التصدير والفصول 16، و17، و18، و30 (البنود 3، و4، و5)، و163منه؛

11. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري الملحق به؛

12. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية حقوق الطفل؛

13. اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

14. اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم21 الخاصة بتفتيش المهاجرين، والاتفاقية رقم 48 بشأن الحفاظ على حقوق المهاجرين في المعاش، والاتفاقية رقم87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم، والاتفاقية رقم94 بشأن شروط العمل (العقود العامة)، والاتفاقية رقم143 بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية رقم182 بشأن أسوا أشكال عمل الأطفال؛

15. اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، وبرتوكولها الإضافي لسنة 1967.

إذ يسترشدون:

بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالهجرة في مختلف جوانبها، ولاسيما فحوى الخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بتاريخ 06 نونبر 2013، وبالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى القمة ال 27 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت بالعاصمة الرواندية كيغالي بتاريخ 17 يوليوز 2016، وبالخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2016.

إذ يؤكدون على:

1. أهمية السياسة التضامنية التي يعتمدها المغرب في استقبال المهاجرين، من جنوب الصحراء وفق مقاربة انسانية مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم؛

2. نجاعة عملية تسوية وضعية المهاجرين، التي قام بها المغرب، وفق معايير معقولة ومنصفة وتوفير الظروف الملائمة لهم للإقامة والعمل والعيش الكريم داخل المجتمع؛

3. وجوب الانتباه للتوجه المنحرف، الذي أخذه تدبير قضايا الهجرة بالفضاء المتوسطي؛

4. المعالجة الشمولية لقضايا الهجرة، التي لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب، بل تشمل معالجة دوافعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها؛

5. استعجالية توفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية، بما يمكنها من الاستقرار والعيش الكريم في أوطانها، في ظل الرخاء المشترك، والأمن الشامل؛

6. ضرورة انخراط المنتظم الدولي، والالتزام بكون التعاطي مع ظاهرة الهجرة لن يتم إلا على قاعدة التضامن الدولي والحلول الجماعية، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، باعتبارها إشكالية تهم كل الدول والشعوب؛

7. أهمية استراتيجية مبادرة «التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية»، وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية؛

8. أهمية تطوير تصور إفريقي موحد لرهانات الهجرة وتحدياتها، يكون الهدف الأول منه تغيير نظرتنا تجاه الهجرة، والتعاطي معها ليس كإكراه أو تهديد بل كمصدر قوة إيجابية.

يدعون:

أولا: إلى تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي بشأن قضايا الهجرة، وذلك لرفع التحديات ذات الأولوية، التالية:

بخصوص حكامة سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء:

- مواكبة الجهود المبذولة على مستوى السياسات العمومية في مجال الهجرة وتطويرها بما يتماشى مع موقع المغرب كبلد للعبور والإقامة أيضا، وكبلد طرف في استراتيجية القارة الإفريقية في مجال الهجرة واللجوء؛

- تقوية القدرات المؤسساتية وتعزيز الحكامة بين مختلف المتدخلين، وخاصة الإدارة المحلية والجماعات الترابية، من أجل ترسيخ المقاربة الحقوقية والإنسانية، وإقرار تدبير محكم وعقلاني للإشكالات المرتبطة بالهجرة بما يضع حقوق العمال المهاجرين في صلب البرامج ومخططات العمل، ويقوي فرص الاستفادة من إيجابيات الهجرة، ويضمن السبل الكفيلة بتطبيقها بالاستناد على الدستور والاتفاقيات الدولية؛

- اعتماد إطار مرجعي يحدد الأهداف المشتركة في مجال تدبير الهجرة، يقوم على احترام المبادئ والقيم الأساسية المكرسة في المعايير والمواثيق الدولية في هذا المجال؛

- بناء مؤشرات مشتركة لتقييم الحكامة في مجال الهجرة؛

- تشجيع آليات الوساطة، ووضع أرضية دائمة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية المتخصصة في مجال حماية حقوق المهاجرين، وخاصة جمعيات المهاجرين، ودعم المبادرات التي من شأنها توفير الحماية والمشاركة الفعالة للمهاجرين؛

- النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وحقوق المهاجرين بالخصوص، وتشجيع أدوار المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات

التعليمية من خلال إدراج حقوق المهاجر في منظومة التربية والتكوين لتكريس قيم الانفتاح وتعزيز سبل التعايش مع الآخر؛

- دعم البحث العلمي وتشجيعه في مجال الهجرة والتنمية المستدامة، وإدماج الهجرة في صياغة السياسات العمومية على المستويين الوطني والجهوي؛

- الإسراع باعتماد نص تشريعي متكامل يضمن حماية المهاجرين واللاجئين وحقوقهم بما يتلاءم مع المستجدات الدستورية والمرجعيات الدولية؛

- تقييم البرامج الوطنية في مجال إدماج المهاجرين المغاربة العائدين، في أفق صياغة استراتيجية وطنية في هذا المجال، وإحداث مرصد للعودة؛

- تنظيم وقفة، بعد عمليتي تسوية الوضعية الإدارية الاستثنائية، لتقييم نتائج السياسة العمومية في مجال إدماج المهاجرين : تمدرس أطفال الأسر المهاجرة، الولوج إلى الشغل والسكن والصحة والعدالة والتسجيل في الحالة المدنية؛

- تكوين وتحسيس الصحفيين من أجل تقوية قدرتهم على تتبع ومعالجة الهجرة بما يعزز أخلاقيات المهنة وقواعدها، ويعكس التشبع بقيم حقوق الإنسان والتضامن ومبادئ التعدد والتنوع؛

- تفعيل دور الإعلام عن طريق تدشين حملات إعلامية للتوعية بظاهرة الهجرة وآثارها والتعاطي معها.

الهجرة وتحديات الحركية والاندماج والأمن:

- خلق فضاء إقليمي وتوفير الظروف اللازمة لتدبير ديناميات الهجرة بشكل مشترك؛

- دعم التعاون وتعزيز التنسيق بين البلدان المتوسطية عموما والمغاربية على وجه الخصوص، لتدبير الهجرة في المجال التشريعي والقضائي والأمني، من خلال:

- تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات والبرامج والتقدم في إنجاز المشاريع الوطنية في مجال الهجرة؛

- أخذ حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين بعين الاعتبار في سياسات تدبير تدفقات المهاجرين؛

- تدقيق المفاهيم والتصنيفات والتوصيفات المستعملة في الخطاب المرتبط بالهجرة؛ وتحديد الوضع القانوني للمهاجرين على خلفية حقوق الإنسان؛

- تبادل الدراسات العلمية والإحصائيات والمعلومات بين الدول المعنية بالهجرة غير النظامية؛

- تعزيز الجهود الدولية المتعلقة بإجراءات ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية لمواجهة الهجرة غير النظامية وشبكات الاتجار بالبشر؛

- تبسيط الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرات لتشجيع الهجرة النظامية وضمان تنقل الأشخاص.

ـ الهجرة كرافعة للتنمية:

- تبني مقاربة شاملة تربط بين الحق في التنمية والهجرة، وتساهم في ترسيخ منظور مغاير للهجرة باعتبارها فرصة للتنوع والغنى البشري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وليس معضلة وخللا متعدد الأبعاد والتداعيات؛

- اعتماد رؤية واضحة وبلورة استراتيجية دقيقة للتعاطي مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والثقافي للمغاربة بالخارج؛

- بلورة إطار دولي للتعاون يقوم على شراكة استراتيجية بين الدول، من أجل صياغة حلول مستدامة تحقق التنمية الشاملة لبلدان المنشأ، وتساهم في بناء قدرات البلدان النامية، وتضمن الرفع من المساعدات المقدمة من دول الشمال إلى دول الجنوب؛

- اعتماد خطط للعمل تضمن المساهمة الفعلية للهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- اعتماد مرجعية تضمن المساواة وعدم التمييز في حق المهاجرين من طرف المقاولات والقطاع الخاص، عبر سن ميثاق عدم التمييز، مثلا؛

ثانيا: يدعون إلى استثمار أفضل لآليات الديمقراطية التشاركية، والمنظومة الجديدة لاختصاصات الجماعات الترابية، والقوة الاقتراحية للمؤسسات الدستورية الاستشارية والمجتمع المدني، من أجل بناء تصور جماعي لتدبير إشكالية الهجرة؛

ثالثا: يدعون الحكومة إلى الحرص على تضمين الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو متعددة الأطراف مقتضيات تنص على فتح سوق الشغل وإدماج مقتضيات ملائمة تحمي الحقوق الاجتماعية للعمال؛

رابعا: يدعون مجلس المستشارين لمواصلة احتضان النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن قضايا الهجرة، والعمل على صياغة مخطط برلماني لملائمة التشريع الوطني مع مضامين الميثاق الذي سيتم اعتماده.

ملاحـــق :

-الملحق رقم 1: استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة مابين 2016- 2018.

-الملحق رقم 2: الورقة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

-الملحق رقم 1: استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة مابين 2016- 2018.

ملحق رقم 1: استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة مابين 2016-2018.

تقدم ورقة الطريق هذه، عناصر إستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة بين 2016-2018.

I-العناصر المرجعية و التوجيهية :

ترتكز إستراتيجية عمل مجلس المستشارين على العناصر المرجعية و التوجيهية التالية :

1. مقتضيات الدستور في كليتها و ترابطها؛

2. الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الجارية بتاريخ 9 أكتوبر 2015، و لاسيما المقاطع التي تذكر بالأدوار الدستورية و التمثيلية لمجلس المستشارين و كذا المقاطع المتعلقة بالأولويات التشريعية برسم السنة الأخيرة من الولاية التشريعية التي تلي صدور الدستور.

3. الملاحظات الختامية و التوصيات ذات العلاقة بإعمال الدستور الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات و أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة و في إطار الاستعراض الدوري الشامل .

4. خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعنونة «تحويل عالمنا» المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 في دورتها السبعين و لاسيما منها الفقرتان 45 و 52 المتعلقتان بدور البرلمانات في تحقيق أهداف الخطة المذكورة[98] .

5. مبادئ بلغراد حول العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما أقرها مجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين المنعقدة بجنيف من 18 يونيو إلى 6 يوليوز 2012، وكما تعكسها المذكرة التي أبرمها مجلس المستشارين مع المجلس الوطني لحقوق الانسان .

6. المبادئ التوجيهية بشأن المقاولة و حقوق الإنسان بتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية و الاحترام و الانتصاف» و المعتمدة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/4 بتاريخ 16 يونيو 2011.

7. قرارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، و لاسيما :

- القرار حول التنمية البشرية: النمو الاقتصادي و الديمقراطية، دور البرلمانات في التفاعل الضروري بين الحريات، مشاركة المواطنين، النمو الاقتصادي والاستثمارات الاجتماعية، المصادق عليه من طرف المؤتمر البين البرلماني بسانتياغو بتاريخ 12 أكتوبر 1991[99].

- القرار حول دور و مكانة البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية و التنمية البشرية في عالم منقسم، المصادق عليه من طرف المؤتمر البين البرلماني المائة و الثامن بسانتياغو ، الشيلي بتاريخ 11 أبريل 2003[100].

98 A/RES/70/1

99 Développement humain : croissance économique et démocratie le rôle des parlements dans l›interaction nécessaire entre les libertés, la participation des citoyens, la (croissance économique et les investissements sociaux ; Résolution adoptée sans vote par la 86e conférence interparlementaire, (Santiago, 12 octobre 1991

100 Rôle et place des parlements dans le renforcement des institutions démocratiques et le développement humain dans un monde fragmenté ; Résolution adoptée à

- القرار حول مشاركة المجتمع المدني و تفاعله مع البرلمان و باقي المجالس المنتخبة ديمقراطيا من أجل تطوير و تنمية الديمقراطية، المصادق عليه من طرف الجمعية البيبرلمانية المائة والثالثة عشرة، بجنيف بتاريخ 19 أكتوبر 2005 (2 .)

- القرار حول مشاركة الشباب في المسارات الديمقراطية المصادق عليه في الجمعية

- البيبرلمانية المائة و الثانية و العشرون، ببانكوك، بتاريخ فاتح أبريل 2010 (3) .

8. قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، المعتمد بتاريخ 21 يونيو 2011 بشأن منح المغرب وضع الشريك من أجل الديمقراطية.

II : الأهداف الأساسية :

تتوخى الاستراتيجية المرحلية لعمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018 تحقيق الأهداف التالية:

1. المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة و المصادقة على القوانين التنظيمية و العادية وفق الأولويات المحددة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بتاريخ 9 أكتوبر 2015، وبما يضمن تحقيق أهداف الدستور وجودة التشريع و الممارسة الكاملة لمجلس المستشارين لدوره التشريعي.

2. ضمان ممارسة فعالة و ناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين سواء في مجال التشريع أو الرقابة أو تقييم السياسات العمومية و ذلك في تناسق و تكامل مع عمل مجلس النواب ضمانا لنجاعة العمل البرلماني المنصوص عليها في الفصل 69 من الدستور .

3. جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي و النقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور و تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و البيئية.

4. جعل مجلس المستشارين رافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

5. وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس.

6. التموقع الاستراتيجي لمجلس المستشارين على مستوى الديبلوماسية البرلمانية في المجالات التي يتوفر فيها المجلس، بالنظر لتأليفه و طابعه التعددي، على ميزة مقارنة.

7. تحديث العمل البرلماني و الإدارة البرلمانية بمجلس المستشارين.

III : الإجراءات ذات الأولوية حسب الأهداف : 37 اجراءا ل 7 أهداف :

تحقيقا لهذه الأهداف فإن ورقة الطريق تقترح عددا من الإجراءات ذات الأولوية

الهدف الأول

المساهمة في التسريع بمناقشة و المصادقة على القوانين التنظيمية و العادية وفق الأولويات المحددة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بتاريخ 9 أكتوبر 2015، وبما يضمن تحقيق أهداف الدستور و جودة التشريع و الممارسة الكاملة لمجلس المستشارين لدوره التشريعي.

(l›unanimité par la 108ème Conférence ; (Santiago du Chili, 11 avril 2003

الإجراءات ذات الأولوية (3):

1. إعداد أوراق خلفية لدعم مناقشة مشاريع القوانين التنظيمية و العادية و وضعها رهن إشارة الفرق البرلمانية لتسهيل بناء حججها المبررة لمقترحات التعديل تتضمن على الخصوص :

- دراسة المشاريع من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها و ذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات و كذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة و في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

- عرض عينة من التجارب المقارنة المتعلقة بموضوعات القوانين التنظيمية و العادية ذات الأولوية و كذا أهم قواعد الاجتهاد القضائي و المقارنة التي يمكن أن تشكل أساسا لتقديم مقترحات تعديل ذات جودة.

- تقييما أوليا لأثر مشاريع القوانين التنظيمية و العادية ذات الأولوية من منظور المساواة بين الرجال و النساء و الأثر على الجماعات الترابية .

2. تعبئة الدور الاستشاري للمؤسسات الدستورية المختلفة عبر طلب آراء استشارية منها .

3. إحداث مركز للدراسات والاستشارة بهدف الرفع من قدرات المستشارات والمستشارين في المادة التشريعية.

الهدف الثاني:

ضمان ممارسة فعالة و ناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين سواء في مجال التشريع أو الرقابة أو تقييم السياسات العمومية و ذلك في تناسق و تكامل مع عمل مجلس النواب ضمانا لنجاعة العمل البرلماني المنصوص عليها في الفصل 69 من الدستور

الإجراءات ذات الأولوية (6) :

1. ترسيم المكتسبات المقترحة في إطار الهدف الأول بتضمينها في تعديل للنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

2. تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين من أجل عقلنة الزمن التشريعي عبر إدخال تقنيات جديدة في مناقشة مشاريع و مقترحات القوانين بالاستلهام من الأنظمة الداخلية للأنظمة البرلمانية المقارنة[101] .

3. تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين من أجل تطوير العمل الرقابي لمجلس المستشارين بما لا يخالف المقتضيات الدستورية المتعلقة بدور البرلمان في مجال الرقابة و بالاستلهام من الممارسات الفضلى التي حددها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال[102] و كذا بالاستلهام من المذكرة الاستراتيجية بشأن تطوير العمل البرلماني التي تم إعدادها من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[103].

101 Voermans, Wim J. M. and ten Napel, Hans-Martien, Legislative Processes in Transition: Comparative Study of the Legislative Processes in EU Countries (December .13, 2012). Leiden Law School Research Paper

102 Hironori Yamamoto : Les outils du contrôle parlementaire, Etude comparative portant sur 88 parlements nationaux ; 2008

103 UNDP : Parliamentary Development UNDP Strategy Note; Mai 2009

4. وضع إطار منهجي و مؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية و القطاعية و الترابية[104] في تكامل مع عمل مجلس النواب في هذا الصدد ، على أن يستند الإطار المنهجي و المؤسساتي على كل من مرجعية الاتحاد البرلماني الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و البنك العالمي و على الإطارات الوطنية لتقييم السياسات العمومية لا سيما منها التي تم إعدادها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و كذا المرصد الوطني للتنمية البشرية.

5. ابرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات الوطنية المذكورة أعلاه في المجال المشار اليه.

6. وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين و ترتيب الآثار التنظيمية و على مستوى النظام الداخلي لذلك بعد اعتماد الإطار المنهجي من طرف مكتب المجلس، علما أنه ستتم صياغة الإطار المنهجي المذكور على أساس خطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي[105].

الهدف الثالث :

جعل مجلس المستشارين فضاءا للحوار العمومي و النقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور و تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية.

الإجراءات ذات الأولوية (2):

1. تحديد تشاركي (الرئاسة، المكتب، رؤساء الفرق البرلمانية) بتشاور مع المجتمع المدني لعدد من الموضوعات التي يمكن أن تكون موضوع أنشطة للحوار العمومي و النقاش المجتمعي التعددي على مستوى مجلس المستشارين، باستحضار الطابع الخاص لمهام مجلس المستشارين و باستحضار أولوية وضع الأطر القانونية الملائمة لإعمال الأهداف ذات القيمة الدستورية بهدف ضمان التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية المضمونة دستوريا.

2. تنظيم أيام دراسية وورشات تشاركية للتخطيط الاستراتيجي بشأن أجرأة التوصيات و المقترحات الناتجة عن المسارات الحوارية المقترحة في الإجراء السابق بغية استثمارها في العمل التشريعي والرقابي لمجلس المستشارين وفي عمله لتقييم السياسات العمومية.

الهدف الرابع :

جعل مجلس المستشارين إحدى الرافعات المؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية الموسعة في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 137 من الدستور

الإجراءات ذات الأولوية (2):

1. وضع آلية للتشاور المستمر و المنتظم مع رؤساء الجهات تتمثل في عقد ندوة مشتركة كل شهرين تضم رؤساء الجهات

[104] المثال دور لجنة التقييم و المراقبة Le comité d'évaluation et de contrôle (CEC

[105] Union interparlementaire : Plan d'Action pour des Parlements Sensibles au Genre ; 2013

و مكتب مجلس المستشارين و رؤساء الفرق البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة، تحت الرئاسة المشتركة لرئيس مجلس المستشارين و رئيس مجلس للجهة (بالنسبة لرئيس مجلس الجهة يتم تحديد رئيس الندوة بصفة دورية).

تهدف الندوة إلى تحديد مشترك للموضوعات ذات الأولوية بناء على مقترحات و توصيات الجماعات الترابية و أجرأة تحمل هذه الموضوعات في إطار العمل التشريعي والرقابي للمجلس بما في ذلك الاستماع إلى المسؤولين العموميين، المهام الاستطلاعية، تقصي الحقائق، الأسئلة الشفوية و الكتابية، الأسئلة الشهرية للسياسة العامة، و مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، و في مناقشة السياسات العمومية و تقييمها.

تهدف الندوة أيضا إلى إنضاج شروط أجرأة وتفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما في ذلك تحديد المواضيع و أوراش العمل المستعجلة التي حددها المجلس المذكور .

2. إبرام مذكرات تفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومع المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية من بين مضامينها ارساء نظام لتتبع أجرأة التوصيات ذات الصلة بإنجاح ورش الجهوية الموسعة.

الهدف الخامس :

وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس

الإجراءات ذات الأولوية (5):

1. تعديل النظام الداخلي لمأسسة العمل الترافعي للمجتمع المدني على مستوى المجلس (نظام للتسجيل لدى مكتب المجلس حسب موضوعات الترافع، كيفيات و شروط تنظيم الأنشطة المتعلقة بالترافع، شفافية عمليات الترافع، إمكانية الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني في إطار عمل اللجان الدائمة، وضع البنيات التنظيمية لتلقي و معالجة الملتمسات و العرائض في إطار أجرأة القانونين التنظيميين 44,14 و 64,14 مع مراعاة الانسجام مع مجلس النواب) .

2. وضع أرضية **plateforme** منهجية للاستشارة العمومية سواء عبر منظمات المجتمع المدني، أو عبر رؤساء الجماعات الترابية أو مع المواطنات و المواطنين مباشرة بما في ذلك الاستشارة العمومية الإلكترونية في مختلف مجالات العمل التشريعي و الرقابي لمجلس المستشارين.

3. تنظيم منتدى سنوي لمجلس المستشارين و المجتمع المدني من أجل التشاور و التحديد التشاركي للموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تدرج في إطار عمل مجلس المستشارين في مجال التشريع والرقابة و تقييم السياسات العمومية .

4. وضع آلية مستديمة لنقل الأولويات المعبر عنها في إطار دورات برلمان الطفل إلى مجال العمل التشريعي و الرقابي و تقييم السياسات العمومية الذي يقوم به مجلس المستشارين .

5. تنظيم منتدى سنوي لمجلس المستشارين و الجمعيات العاملة في مجال السياسات العمومية للشباب بشراكة مع المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي (المزمع إنشاؤه) و رؤساء الجهات و كذا الهيئات الاستشارية المتلعقة بقضايا الشباب المنصوص عليها في القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات و ذلك من أجل التشاور و التحديد

التشاركي للموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تدرج في إطار عمل مجلس المستشارين في مجال التشريع و الرقابة و تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالسياسات العمومية الخاصة بالشباب و يقترح الاسترشاد في هذا الصدد بإطارات إعداد السياسات العمومية المندمجة للشباب من طرف مجلس أوربا [106] و الأمم المتحدة[107].

الهدف السادس :

التموقع الاستراتيجي لمجلس المستشارين على مستوى الديبلوماسية البرلمانية في المجالات التي يتوفر فيها المجلس بالنظر لتأليفه و طابعه التعددي على ميزة مقارنة.

ا لإجراءات ذات الأولوية : (5)

1. تحديد محفظة **portefeuille** العلاقات الديبلوماسية لمجلس المستشارين و وضعها رهن إشارة المستشارات والمستشارين حسب الهيئات (الجماعات الترابية، الغرف المهنية، النقابات المهنية، المنظمات المهنية للمشغلين)

2. وضع تشاركي لخطة ديبلوماسية موازية على قاعدة التوزيع الوظيفي للأدوار مع مجلس النواب موجهة نحو الغرف البرلمانية الثانية و البرلمانات الجهوية و مؤسسات التعاون اللامركزي على المستويين الإقليمي و الدولي و إلى المنظمات المهنية للمشغلين في الدول و منتديات رجال الأعمال و إلى الحركة النقابية العالمية و المنتديات الاجتماعية العالمية و الإقليمية.

3. وضع مخطط سنوي للتدبير الاستباقي لبعض المواعيد البالغة الأهمية بالنسبة للقضية الوطنية (مثال: أبريل على مستوى مجلس الأمن، سبتمبر على مستوى اللجنة الرابعة. . .)، في اطار التنسيق مع مجلس النواب ووزارة الخارجية والمجلس الوطني لحقوق الانسان .

4. ابرام اتفاقيات شراكة أو مذكرات تفاهم مع مراكز الدراسات التي تعنى بالعلاقات الدولية حسب أولويات مجلس المستشارين الديبلوماسية.

5. تنظيم منتدى سنوي مع شبكة منتخبي مغاربة العالم بشراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

الهدف السابع :

تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بمجلس المستشارين

الإجراءات ذات الأولوية (14):

1. تخصيص موارد قارة لتعبئة مساعدين (**assistants parlementaires**) للمستشارات و المستشارين على غرار ما هو معمول به في المؤسسات البرلمانية في الدول الديمقراطية العريقة.

2. إحداث مركز للدراسات والاستشارة من بين مهامه تقديم إسهام مؤسساتي للرفع من قدرات المستشارات

[106] Council of Europe : Youth Policy Manual : How to develop a national youth strategy, 2009

[107] Nations Unies : Programme d'action mondial pour la jeunesse, juin 2010 - Voir également : Union interparlementaire : La représentation des jeunes dans les parlements nationaux ; 2014

والمستشارين في مناقشة مشاريع القوانين وإعداد مقترحات قوانين. (يوجد مشروع تصور متكامل بهذا الخصوص).

3. إحداث مديرية خاصة بتتبع و تقييم السياسات العمومية تتضمن ثلاثة أقسام : قسم تحليل الميزانية، قسم تتبع و تقييم السياسات العمومية القطاعية، و قسم تتبع و تقييم السياسات العمومية الترابية.

4. إحداث قسم خاص بالديمقراطية التشاركية يتولى التدبير الإداري للمساطر المتعلقة بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع، السهر على التنظيم اللوجسيتيكي لمختلف أنشطة الديمقراطية التشاركية (الترافع و الضغط، المنتديات التشاورية، الاستشارات العمومية. . .).

5. إحداث وحدة للبحث و التوثيق لتقديم خدمات البحث الوثائقي و التحليل المقارن و أوراق العمل لفائدة المستشارين وفق معايير الاتحاد البرلماني الدولي المسماة الخطوط التوجيهية لمصالح البحث البرلماني[108].

7. إحداث منصب مستشار عام وقسم مكلف بالعلاقة بين مجلس المستشارين والمجالس الجهوية.

8. إحداث وحدة لدى رئاسة المجلس مكلفة بقضايا حقوق الإنسان مهمتها تقديم الدعم التقني لمختلف أجهزة مجلس المستشارين (مكتب، فرق، لجان دائمة) في مجال ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات و المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها ، كما تختص هذه الوحدة بتقديم الحلول التقنية في مجال القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، و بالطفولة و مختلف أطوار الحياة و الإعاقة في مجمل أعمال مجلس المستشارين (التشريع، الرقابة، تقييم السياسات العمومية) و التنسيق مع مؤسسات و هيئات حماية الحقوق و الحريات و الحكامة الجيدة و التنمية البشرية و المستدامة و الديمقراطية التشاركية.

9. إعادة تعريف مهام مديرية العلاقات الخارجية بما يعطي مكانة الصدارة للبعد الجديد المقترح في الديبلوماسية البرلمانية.

10. تحديث الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين على ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية للبرلمانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي و قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية) (بما في ذلك الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة.

11. إحداث بوابتين بالموقع الألكتروني لمجلس المستشارين خاصين بالاستشارة العمومية الإلكترونية وبالعرائض و الملتمسات في مجال التشريع.

12. إطلاق مبادرة المعطيات المفتوحة **Open data** عبر النشر الاستباقي لجميع المعلومات التي ينتجها أو يعالجها المجلس في إطار ممارسته لمهامه و ذلك تفعيلا للحق الدستوري في الحصول على المعلومات ، و يمكن الاسترشاد في هذا الصدد بتجربة مجلس الشيوخ الفرنسي في هذا المجال.

13. توفير الوسائل البشرية و المادية و اللوجيستيكية الضرورية لنقل مداولات المجلس باللغة الأمازيغية في نشرة مداولات مجلس النواب.

[108] Union interparlementaire : Lignes directrices sur les services de recherche parlementaire ; 2015

14. توفير الترجمة الفورية باللغتين الرسميتين للبلاد على مستوى اللجان الدائمة و الجلسات العامة.

15. تعاضد **mutualisation** الأدوات اللوجيستيكية المشتركة (تدبير لحظيرة السيارات وبعض مكونات العتاد المعلومياتي كالطابعات مثلا) :

IV : البرمجة الزمنية الأولية حسب الأهداف و الإجراءات

يبين الجدول المقترح البرمجة الزمنية الأولية حسب الأهداف و الإجراءات

رقم الهدف	رقم الإجراء	السنة التشريعية
1	1 ، 2 ، 3	2017-2016
2	4 ، 5	2017-2016
	1، 2، 3	2018-2017
3	1، 2	2017-2016
4	1	2017-2016
5	1، 2، 3	2017-2016
	4، 5	2018-2017
6	1، 2، 3 ،4. 5	2017-2016
7	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8،9،10 . 11 ، 12	2017-2016

-الملحق رقم 2: الورقة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

ملحق رقم 2: الورقة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

السياق :

بمقتضى الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية الذي نظمه مجلس المستشارين تحت شعار مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يوم 20 فبراير 2017 بالرباط، دعا صاحب الجلالة مجلس المستشارين إلى «متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني».

الوثائق المرجعية الأساسية

1. الرسالتان الملكيتان الموجهتان إلى المشاركات والمشاركين في المنتديين البرلمانيين الدوليين الأول والثاني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19-20 فبراير 2016 و 20 فبراير 2017؛

2. إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية (20 فبراير 2016) والمبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، الصادرة عن المنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية (20 فبراير 2017) ؛

3. كافة العناصر المرجعية ذات الطبيعة الدستورية، الاتفاقية والإعلانية والبرنامجية المتضمنة في الوثيقتين المشار إليهما أعلاه؛

العناصر التوجيهية الأساسية :

4. إقرار الترابط بين المقتضيات الدستورية المتعلقة باختيار المملكة الذي لا رجعة فيه إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالعدالة الاجتماعية، وبين المقتضيات الدستورية الضامنة لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، وكذا المقتضيات المتعلقة بحقوق بعض الفئات: الأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، وباقي الفئات الهشة المشار إليها في مختلف مقتضيات الدستور؛

5. إقرار تضمن الدستور لآليات ومبادئ ذات طبيعة إلزامية لضمان تحقيق الطابع الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتتمثل هذه الآليات والمبادئ في : مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في مختلف الحقوق الإنسانية، حظر كافة أشكال التمييز، الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والواجبات؛ مبدأ تحمل الجميع للتكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته: تحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد؛ مبدأ سهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، التعاون

والتضامن كمبدأين للتنظيم الجهوي والترابي، والالتزام الدستوري للسلطات العمومية بتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، ودور الآليات الدستورية للديمقراطية التشاركية؛

1. ترصيد التجارب الوطنية الرائدة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع أسسها في مرجعيات السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والوطنية والترابية؛

2. استثمار الانخراط الفعال لبلادنا في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

3. بناء نموذج جديد لمنظومة الحوار الاجتماعي متسم بطابع إدماجي، وبالانتظام، وبوجود امتدادات ترابية، ومتميز بالقدرة على الاستباق والوساطة، ومدرج لمختلف قضايا العمل اللائق، وكذا قضايا المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، مع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل.

4. المقاربات المتعين اعتمادها في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية : المقاربة التشاركية، والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، الالتزامات الدستورية والاتفاقية ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين، التزامات بلادنا بمقتضى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أهداف التنمية المستدامة، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

القضايا ذات الأولوية المقترحة

6. تم إعداد لائحة القضايا ذات الأولوية المقترحة بناء على المحددات التالية:

7. إمكانية استثمار منتجات الحوارات والمنتديات والاستشارات القطاعية والموضوعاتية في إعداد الدورات المقبلة للمنتدى البرلماني؛

8. مراعاة تكامل الأدوار المؤسساتية (مجلس المستشارين، الحكومة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المندوبية السامية للتخطيط)، وكذا المسارات المؤسساتية ذات العلاقة بالقضايا الأساسية للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

1. استثمار المنتجات الصادرة عن مجلس المستشارين خاصة في مجالات : أجرأة أهداف التنمية المستدامة، وكذا الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس، وكذا مجال العلاقة بين مجلس المستشارين والجهات؛

2. مراعاة الطابع المتدرج للبناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وذلك بالانطلاق من قضايا محددة ومتسمة بالتوافق الواسع إلى قضايا أكثر شمولية وهيكلية على المدى المتوسط.

القضايا ذات الأولوية برسم الفترة (دجنبر 2017 - يناير 2018)

بناء على المحددات أعلاه يقترح أن تنصب الحوارات والمنتديات والاستشارات القطاعية والموضوعاتية برسم الفترة من دجنبر 2017 إلى يناير 2018 على القضايا التالية :

1. مكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل؛
2. القضاء الفعلي على تشغيل الأطفال؛
3. ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة؛
4. حماية الأشخاص المسنين؛
5. تحديد الأسس العامة والشروط المنهجية الأولية لوضع خطة وطنية متعلقة بأجرأة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

القضايا ذات الأولوية برسم الفترة (يناير 2018- يوليوز 2018)

يقترح أن تنصب الحوارات والمنتديات والاستشارات القطاعية والموضوعاتية برسم الفترة من يناير 2018 إلى يوليوز 2018 على القضايا التالية :

1. أجرأة المبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، الصادرة عن المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2017؛ (يناير-فبراير 2018)؛
2. آليات التشاور المحدثة لدى مجالس الجهات: رافعة الحوار الاجتماعي على المستوى الترابي (يناير-فبراير 2018)؛
3. إدراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية الأفقية والقطاعية (مارس-أبريل 2018)؛
4. إدراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية الجهوية (مارس-أبريل2018) ؛
5. البرامج الجهوية للحد من التغيرات المناخية (مارس-أبريل 2018)؛
6. تأهيل القطاع غير المهيكل و رهان بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية (ماي-يونيو2018).

مقترح المنهجية الموحدة لمعالجة القضايا ذات الأولوية:

يمكن تقديم الخطوات المنهجية الموحدة لمعالجة كل قضية من القضايا ذات ا لولوية كما يلي :

رقم الخطوة المنهجية	وصف الخطوة المنهجية	البرمجة الزمنية للخطوة المنهجية
1	إحداث فريق عمل مكلف بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية مكون من أعضاء المكتب والأطر الإدارية المختصة للمجلس (تحت رئاسة رئيس مجلس المستشارين)	شهر على الأقل قبل برمجة أول منتدى موضوعاتي
2	إعداد أرضية تقديمية تتضمن العناصر الرئيسية للقضية موضوع المعالجة، وكذا المرجعيات الدستورية والاتفاقية والتصريحية ذات الصلة، إضافة إلى تقديم موجز للسياسات العمومية والبرامج ذات الصلة (إن وجدت) وتحديد الإشكاليات الرئيسية التي تطرحها من زاوية بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية	ثلاث أسابيع على الأقل قبل برمجة أول منتدى يتعلق بالقضية موضوع المعالجة
3	إطلاق استشارة إلكترونية consultation électronique (عبر الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين) بشأن القضية موضوع المعالجة، موجهة إلى مختلف الهيئات المعنية بالقضية موضوع المعالجة (القطاع الحكومي المعني، المؤسسات الدستورية المعنية، النقابات، منظمات ارباب العمل، الجماعات الترابية، الجمعيات...) الذين يمكنهم بعث مساهمات مكتوبة إلى رئيس مجلس المستشارين.	أسبوعان على الأقل قبل برمجة أول منتدى يتعلق بالقضية موضوع المعالجة
4	إعداد فريق العمل لتقرير تركيبي للمساهمات المتوصل بها	أسبوع واحد على الأقل قبل برمجة أول منتدى يتعلق بالقضية موضوع المعالجة
5	• تنظيم جولة أولى للمنتدى الموضوعاتي يتم فيه استكمال الاستشارة مع مراعاة القواعد المنهجية التالية:	يوم واحد

	• يتم تنظيم المنتدى من طرف مجلس المستشارين ويمكن أن يختار شريكا له من بين المؤسسات الدستورية؛ • يتم خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى التذكير بالقضايا الإشكالية المثارة في الأرضية التقديمية، التذكير بالإطار المرجعي الدستوري والدولي وتقديم التقرير التركيبي للاستشارة الإلكترونية؛ • يتم بعد الجلسة الافتتاحية تنظيم ورشات حسب القضايا الفرعية المترتبة عن القضية الرئيسية موضوع المنتدى؛ • تستهدف الورشات استكمال استشارة الأطراف المعنية حول موضوع المنتدى؛ • يقترح أن تسير الورشات من طرف خبير وطني بمساعدة مقرر من مجلس المستشارين (عضو مكتب أو إطار) وأن يراعى في تركيبة الورشة تنوع الأطراف المعنية؛ • يتم استعمال تقنية focus group لتدبير الورشات؛ • يقترح ألا تتجاوز مدة الورشة ساعتان؛ • يتم بعد انتهاء اشغال الورشات عرض تقاريرها في جلسة عامة ختامية؛ • تخصص نصف ساعة لمناقشة مخرجات الورشات، على أن تنصب المناقشة على إضافات وليس على دحض مواقف أي طرف من الأطراف.	
6	يتم إعداد مشروع ورقة مرجعية ذات طابع تركيبي وتوافقي تضم الخلاصات الأساسية للاستشارات والتوصيات المتعلقة بالقضية موضوع المعالجة؛ يراعى قبل تحرير كل توصية استحضار حججها الأساسية؛ يتعين أن تكون كل توصية مرفقة بتحديد كيفية أجرأتها والأطراف المكلفة بأجرأتها والمدى الزمني التقريبي لهذه الأجرأة.	أسبوعان قبل ورشة اعتماد الورقة المرجعية

7	إرسال مشروع الورقة المرجعية إلى الأطراف المؤسساتية المشاركة في الجولة الأولى من المنتدى الموضوعاتي من أجل التفاعل والإغناء.	أسبوع قبل ورشة اعتماد الورقة المرجعية
8	تنظيم مجلس المستشارين لجولة ثانية للمنتدى الموضوعاتي تتضمن ورشة اعتماد الورقة المرجعية بحضور الأطراف المؤسساتية المشاركة في الجولة الأولى من المنتدى الموضوعاتي.	نصف يوم
9	إعداد فريق العمل لتقرير دوري (ثلاث أشهر) مرحلي حول تتبع إعمال توصيات الورقة المرجعية.	شهران على الأكثر بعد انعقاد ورشة اعتماد الورقة المرجعية
10	إعداد فريق العمل لتقرير تركيبي حول مسار إعداد واعتماد وتتبع إعمال الورقة المرجعية الخاصة بكل القضايا ذات الأولوية التي تمت معالجتها وتقديمها في جلسة مخصصة لذلك في المنتدى البرلماني القادم للعدالة الاجتماعية.	شهر على الأقل قبل المنتدى البرلماني القادم للعدالة الاجتماعية

الفهرس

كلمة ، السـيد رئيس مجلس المستشارين، الأستاذ حكيم بن شماش..... ص: 9

مقدمة:..... ص: 17

ـ المحور الأول: العدالة الاجتماعية..... ص: 25

أولا: المنتدى البرلماني الدولي الأول 2016..... ص: 31

1- الأرضية..... ص: 34

2- الرسالة الملكية السامية..... ص: 41

3- التقرير التركيبي..... ص: 45

4- الوثيقة المرجعية بشأن معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية..... ص: 52

5- إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية..... ص: 61

ثانيا: المنتدى البرلماني الدولي الثاني 2017..... ص: 65

1- الأرضية..... ص: 68

2- الرسالة الملكية السامية..... ص: 72

3- التقرير التركيبي..... ص: 76

4- المبادئ التوجيهية من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي..... ص: 81

ثالثا: المنتدى البرلماني الدولي الثالث 2018..... ص: 85

1- الأرضية..... ص: 88

2- الرسالة الملكية السامية..... ص: 94

3- التقرير التركيبي..... ص: 97

4- الإطار الاسترشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية..... ص: 102

ـ المحور الثاني: الجهوية المتقدمة..... ص: 111

أولا: الملتقى البرلماني الأول للجهات (2016)..... ص: 117

1- الأرضية..... ص: 120

2- التقرير التركيبي..... ص: 124

3- أرضية عمل من أجل جهات ضامنة لالتقائية السياسات العمومية..... ص: 128

ثانيا: الملتقى البرلماني الثاني للجهات(2017) ..... ص: 133
1- الأرضية..... ص: 137
2- الرسالة الملكية السامية..... ص: 143
3- التقرير التركيبي..... ص: 146
4- الخلاصات الختامية والتوصيات..... ص: 150

- المحور الثالث: العدالة المناخية..... ص: 155
الندوة البرلمانية الدولية حول «ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»- السياق العام. ص: 159
1- الأرضية..... ص: 160
2- التقرير التركيبي..... ص: 161
3- مشروع خطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية..... ص: 172

- المحور الرابع: أهداف التنمية المستدامة..... ص: 179
اليوم الدراسي حول «أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة» ..... ص: 181
1- الأرضية..... ص: 184
2- التقرير التركيبي..... ص: 188
3- إعلان الرباط حول «دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة»..... ص: 191

- المحور الخامس: حقوق الإنسان والأعمال التجارية..... ص: 195
المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية..... ص: 197
1-الأرضية..... ص: 198
2- التقرير التركيبي..... ص: 201
3- إعلان الرباط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية..... ص: 205

- المحور السادس: السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء..... ص: 209
اليوم الدراسي حول السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات
1- الأرضية..... ص: 212
2- التقرير التركيبي..... ص: 216
3- التوصيات..... ص: 219

- **ملاحق**..... ص: 223
- ملحق رقم 1: استراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة 2016-2018..... ص: 225
- ملحق رقم 2: الخطة المنهجية التنفيذية لمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية..... ص: 235